الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون- تيارت-

كلية: العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم اقتصادية

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة:. العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاديات العمل

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطالبة:

صادق فاطمة الزهرة

تحت عنوان:

أثر تنمية الصادرات غير النفطية على تحقيق أهداف التنمية المستديمة في الجزائر

دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2021)

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

د. بن حليمة هوارية	**أستاذة محاضرة أ**	**رئيسا**
د. عدة عابد	**أستاذ محاضر أ**	**مشرفا ومقررا**
د. راشدي فاطمة	**أستاذة محاضرة أ**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2024/2023

﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ
الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي
بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾

كلمة شكر وعرفان

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، أشكر الله عز وجل وأحمده على توفيقه وعونه لي للإتمام هذه الدراسة.

أتقدم بجزيل الشكر وخالص الامتنان الى جميع من قدم لي يد المساعدة للإتمام هذا العمل وأخص بالذكر **الأستاذ عابد عدة** على تفضله بالإشراف على هذا العمل وتقديمه لي نصائح وتوجيهات صائبة وتشجيعه المستمر، وحرصه على اتمام هذا العمل لك مني أستاذي خالص التقدير والامتنان.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والامتنان الى **الأستاذ محمد الأمين بن دحمان** على تقديمه لي يد العون.

كما أتقدم جزيل الشكر والامتنان الى أعضاء لجنة المناقشة الذين قبلوا مناقشة واثراء موضوع هذه الدراسة.

صادق فاطمة الزهراء.

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

قال سبحانه:(ووصينا الانسان بوالديه حسنا) العنكبوت8

قبل كل شيء نحمد الله عز وجل الذي أنعم علينا بنعمة العلم ووقفنا في إتمام هذا العمل

بكل فخر أهدي هذا النجاح الى الراحل الباقي في قلبي

"جدي"

الى من قال فيهما الرحمن أخفض لهما جناح الذل من الرحمة

الى صاحب السيرة العطرة, والفكر المستنير ينبوع العطاء الذي زرع في نفسي الطموح

وكان سندا لي طوال عمري وكان له الفضل في تعليمي والدي الحبيب

الى من وضعتني على طريق الحياة, وجعلتني من أفضل الخلق

وراعتني حتى وصلت الى هذا اليوم, امي الغالية طيب الله أثرها

والى من قال فيهم:

(الأخت اليد اليمين إذا كان كلهم يسار, ضلع ثابت لا يميل قطعة من الام تورد الحياة)

أخواتي تذوقت معهم لذة العيش

الى كل من ضاقت السطور من ذكرهم ووسع قلبي لهم

عائلتي التي دعمتني ,أصدقائي الذين شاركوني في مشواري

والى كل من علمني واخذ بيدي وانار لي طريق العلم والمعرفة

أساتذتي الكرام وأستاذي الفاضل الذي أشرف على عملي

الى كل من يصله قلمي لكنه في قلبي

صادق فاطمة الزهراء

ملخص الدراسة:

تعتبر ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر، خيارا إستراتيجيا لتنويع مصادر الدخل ولمواجهة الانعكاسات السلبية لتقلبات أسعار النفط في الاسواق العالمية، وللتغلب على التحديات العديدة التي تطرحها الاسواق الخارجية وكذا زيادة مساهمتها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

انطلاقا من هذا الدافع، جاءت هذه الدراسة كمحاولة لإيجاد سبيل أو مخرج للتنويع الاقتصادي وتعزيز التنمية الاقتصادية في البلاد، من خلال استخدام المنهج الوصفي والمنهج التجريبي "دراسة قياسية" لأثر الصادرات غير النفطية على تحقيق اهداف التنمية المستديمة في الجزائر. لنتوصل في الاخير إلى اكتشاف ضعف مساهمة الصادرات غير النفطية في إجمالي الصادرات الوطنية مما انعكس سلبا على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

الكلمات المفتاحية: الصادرات غير النفطية, التنمية المستديمة, الناتج المحلي الإجمالي

Abstract:

Algeria views the enhancement of non-oil exports as a pivotal strategy to broaden its revenue streams, counteract the adverse effects of oil market volatility, tackle international market challenges, and bolster its role in fostering economic growth. This study was initiated to explore avenues for economic diversification and to boost economic progress through both descriptive and empirical analyses. A key finding was the marginal role of non-oil exports in the nation's overall export figures, which has unfavorably influenced the GDP growth rate.

Keywords: Non-oil exports, unstainable development, gross domestic product

الفهرس

الفهرس

شكر وعرفان

إهداء

الملخص

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

مقدمة ..... أ

الفصل الأول: المفاهيم النظرية لصادرات غير النفطية والتنمية المستديمة

تمهيد 2

المبحث الأول: الإطار النظري لتنمية المستديمة 3

المطلب الأول: ماهية التنمية المستديمة وتبلورها **3**

المطلب الثاني: المحاور الأساسية للتنمية المستديمة 9

المطلب الثالث: أسس التنمية المستديمة ومبادئها 21

المبحث الثاني: مدخل عام للتصدير واستراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية 30

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التصدير 30

المطلب الثاني: مفهوم الصادرات غير النفطية وتطورها 32

المطلب الثالث: خصائص ومحددات الصادرات غير النفطية 40

المطلب الرابع: التحديات التي تواجه الدول في تنويع صادراتها بعيد عن النفط 43

المبحث الثالث: أساليب تطوير الصادرات غير النفطية واسهامها في دعم التنمية المستديمة 48

المطلب الأول: استراتيجيات تعزيز الصادرات غير النفطية في السوق الدولية 48

المطلب الثاني: تــأثير الصادرات غير النفطية على الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاديات النامية. 50

المطلب الثالث: تجارب بعض الدول في تنمية الصادرات غير النفطية 51

خلاصة الفصل 58

الفصل الثاني: انعكاسات الصادرات غير النفطية على التنمية المستديمة خلال فترة (1990-2021)

تمهيد 60

المبحث الأول: وضعية التنمية المستديمة في الجزائر 61
المطلب الأول: حالة التنمية المستديمة في الجزائر 61
المطلب الثاني: التنمية المستديمة في الجزائر افاق2030 74
المطلب الثالث: معوقات التنمية المستديمة في الجزائر 74
المبحث الثاني: مسار الصادرات غير النفطية في الجزائر خلال فترة (1990-2021) 79
المطلب الأول: مجالات تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر 79
المطلب الثاني: تطور التاريخي لصادرات غير النفطية في الجزائر خلال فترة (1990-2021) .. 89
المطلب الثالث: مخاطر اعتماد كلي على صادرات غير النفطية 102
المبحث الثالث: دراسة قياسية لتأثير الصادرات غير النفطية على التنمية المستديمة في الجزائر (1990-2021) 110
المطلب الأول: العلاقة بين الصادرات غير النفطية والتنمية المستديمة..... 110
المطلب الثاني: متغيرات الدراسة..... 114
المطلب الثالث: الدراسة القياسية 117
خلاصة الفصل 127
خاتمة 128
قائمة المراجع 133
الملاحق 140

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية	05
2-1	تصنيف الاهداف الاساسية للتنمية المستديمة	13
1-2	محتوى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2004)	65
2-2	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009	67
3-2	الاعتمادات المالية لبرنامج التنمية (2010 - 2014) على القطاعات الاقتصادية	69
4-2	قيمة الصادرات الغير النفطية خلال 1990 الى 2000	90
5-2	التركيبة السلعية لصادرات الغير النفطية خلال 1990 الى 2000	91
6-2	قيمة الصادرات الغير النفطية خلال 2001 الى 2010	93
7-2	تركيبة السلعية لصادرات الغير النفطية خلال 2001 الى 2010	95
8-2	قيمة الصادرات الغير النفطية خلال 2010 الى 2021	97
9-2	تركيبة السلعية لصادرات الغير النفطية خلال 2011 الى 2021	100
10-2	بيانات عائدات الصادرات الغير النفطية	114

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	أهداف التنمية المستديمة	11
2-1	تطور مفهوم التنمية	12
3-1	الاهداف التنمية المستديمة الجديدة	14
4-1	ركائز التنمية المستديمة	18
5-1	أبعاد التنمية المستديمة	21
6-1	رسم تخطيطي يوضح أبعاد التنمية المستديمة (أهداف ومبادئ)	22
7-1	تطور الصادرات غير النفطية	34
1-2	تطور الصادرات غير نفطية خلال 1990 الى 2000	90
2-2	التركيبة السلعية للصادرات الغير النفطية في الفترة من 1990 الى 2000	92
3-2	تطور الصادرات غير نفطية خلال 2001 الى 2010	94
4-2	التركيبة السلعية للصادرات الغير النفطية في الفترة من 2001 الى 2010	96
5-2	تطور الصادرات غير نفطية خلال 2010 الى 2023	98
6-2	التركيبة السلعية للصادرات الغير النفطية في الفترة من 2010 الى 2021	101
7-2	تطور اجمالي الانفاق الوطني	115
8-2	اجمالي تكوين رأس المال الثابت	117
9-2	اجمالي الصادرات غير النفطية من الناتج المحلي	119
10-2	نمو اجمالي الناتج المحلي من 1990 الى 2021	121

مقدمة

في ظل انفتاح الاسواق الدولية واشتداد المنافسة تسعى الدول إلى تطوير اقتصادها وتنمية قدراتها التنافسية وبهذا المعنى اعتبرت الصادرات قاطرة التنمية الاقتصادية وعامل من عوامل ازدهار البلدان استنادا إلى مقولة أكبر الاقتصاديين" إن ثراء الدول مبني على تطوير الصادرات وفقرها مبني على اعتمادها على الواردات"، حيث يعتبر هذا الاخير من اهم المؤشرات التي تفرق بين تقدم الدول وتخلفها.

حيث اجمع الاقتصاديون على أهمية التصدير في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وذلك من خلال ما تقدمه للاقتصاد من جلب للنقد الاجنبي وتصريف الفائض من الانتاج، حيث يعمل التصدير على تحقيق أقصى درجات التصنيع والنمو ويرتبط بتحقيق التخصيص الامثل للموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع، الامر الذي يسرع من عملية التنمية الاقتصادية هو على هذا النحو يحتل أهمية كبيرة في مجال بناء و إصلاح الهيكل الاقتصادي للدولة ومنه فان الصادرات تعتبر كقوة محركة للنمو الاقتصادي و تلعب دورا هاما في اقتصاديات معظم الدول المتقدمة منها وكذا النامية على حد سواء، إذ لها وظيفة مزدوجة التي تتمثل الوظيفة الاولى في مدى قدرتها على توفير النقد الاجنبي اللازم لتمويل برامج التنمية الاقتصادية في هذه الدول، وتغطية ما تحتاجه من واردات من سلع وخدمات سواء لرفع مستويات المعيشة الحالية بزيادة الاستهلاك أو المنتظرة بزيادة الاستثمار والتخفيض من حدة البطالة، أما الوظيفة الثانية تتمثل في كونها الوسيلة التي يمكن بموجبها للدولة ان تصرف فوائض انتاجها المحلي, مما يترتب عليه اتساع نطاق السوق وتحقيق المستوى الاقتصادي في الانتاج ومن ثم التكاليف، دون ان ننسى الى انه يمكن ان نقسم الصادرات الى نوعين بحث تكون الصادرات النفطية والتي تعتمد على كل ما له علاقة بالنفط والبترول على عكس النوع الثاني الصادرات غير النفطية أو بمصطلح الاخر الصادرات خارج المحروقات أي تعتمد على القطاعات الاخرى وهي تمثل دورا مهما في التنمية وهي ما تسعى كل الدول لتحقيقه.

فإنه بعد الحرب العالمية الثانية، برز مصطلح التنمية التي اثار تساؤل الكثير من الباحثين لماذا هناك شعوب أصبحت غنية على عكس الشعوب مازالت تعاني من الفقر؟ ومن هنا اصبحت من المواضيع الهامة في مختلف الميادين الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية، والثقافية، والبيئية واعتبرته المنظمات العالمية للتنمية مكسبا حقيقيا لكل الشعوب عامة والشعوب والدول النامية خاصة لتستطيع مواكبة الدول المتقدمة.

وبما ان الجزائر ليست بمنعزل عن العالم الخارجي، وباعتبارها احدى الدول النامية التي تعاني من الاحادية التصدير؛ حيث يمثل النفط 95 بالمئة من الحجم الاجمالي للصادرات، فقد اعتبرت ترقية الصادرات غير النفطية خيارا استراتيجيا لتنويع مصادر الدخل ومواجهة الانعكاسات السلبية وتقلبات

الاسعار النفط في العالم، وتغلب على التحديات التي تطرحها الاسواق الخارجية وكذا زيادة مساهمة في دعم التنمية المستديمة.

وعلى ضوع ما سبق فإن السؤال الجوهري الذي يفرض نفسه, والذي يشكل التساؤل الرئيسي لبحثنا هذا يمكن بلورته على شكل التالي:

الإشكالية الدراسة:

ما مدى مساهمة الصادرات غير النفطية في تجسيد أهداف التنمية المستديمة في الجزائر خلال فترة 1990-2021؟

وعلى ضوء الإشكال الرئيسي نضع مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ما واقع التصدير في الجزائر، والى أي حد يشكل الاعتماد على الصادرات النفطية خطرا على الاقتصاد في الجزائر؟
- ✓ هل نسبة الصادرات خارج المحروقات ترقى إلى المستوى المطلوب؟
- ✓ هل هناك علاقة تربط بين نمو الصادرات والتنمية المستديمة؟
- ✓ ما هي الاليات والحلول الممكنة لترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

وكإجابة مؤقتة على الاشكاليات الفرعية يتم وضع فرضيات التالي:

- ✓ إن الصعوبات الاقتصادية التي تعاني منها الجزائر ترجع لاعتماد الشبه كلي على الصادرات النفطية؛
- ✓ تعتبر الصادرات محركا أساسيا للنمو الاقتصادي, ويمكن أن تساهم بشكل كبير في تحقيق أهداف التنمية المستديمة.
- ✓ زيادة حجم الصادرات خارج المحروقات مرتبط بوضع استراتيجية واضحة لا تعتمد على الايرادات النفطية.
- ✓ يترتب على انتهاج السياسات الاقتصاد بالحديثة والتجارب الناجحة إلى خلق بيئة مواتية لترقية الصادرات غير النفطية مما يؤدي إلى دعم التنمية المستديمة مستقبلا.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر مع التركيز على القطاع غير النفطي، من خلال الحوافز المعتمدة في استراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية عمى المستوى الوطني وتحديد مدى مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي ومختلف المجالات الاقتصادية الاخرى، وٌيمكن إبراز هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية التالية:

- إبراز مختلف المفاهيم المتعلقة بالصادرات خارج المحروقات.
- تقييم اثار الصادرات غير النفطية من خلال المشاريع الاستثمارية والتنموية على المستوى الاقتصادي للبلاد.
- دراسة طرق الإقلاع باقتصاد بديل المحروقات يساهم في ترقية الاقتصاد وتحقيق التنمية المستديمة.
- تتبع تطور حجم الصادرات خارج المحروقات في الفترة 1990-2021

أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة في تسليط الضوء على معرفة المكانة الحقيقية للصادرات خارج المحروقات في قطاع الصادرات وإبراز أهمية التنوع الاقتصادي لتجسيد الطريق نحو اقتصاد قوي ومستقل لا يتأثر بالأزمات الخارجية، خاصة لدى الجزائر إذ أنها منذ الاستقلال تبحث عن كيفية وطريقة الأمثل للنهوض باقتصادها، وذلك عب عدة طرق من بينها الوصول إلى التقييم السليم والأمثل لبرامج نمو الاقتصادي، قصد الوصول الى الرفاه الاقتصادي وتحقيق التنمية المستديمة.

أسباب الاختيار الموضوع:

❖ **الأسباب الموضوعية:**

- باعتبار التنمية المستدامة موضوع عصرها
- دراسة أهمية التنويع الاقتصادي واعتماده على الصادرات خارج المحروقات.
- من أجعل معرفة مدى مساهمة الصادرات غير النفطية في تحقيق التنمية المستديمة في الجزائر.
- ملائمة الموضوع مع التخصص المدروس (اقتصاديات العمل).

❖ **الأسباب الذاتية:**

- الرغبة في توجيه رسالة تؤكد على ضرورة فاعلية قطاع الصادرات الغير نفطية في تحقيق تنمية المستديمة بالجزائر، إذا وجد هذا القطاع الدعم والعناية اللازمة لو من طرف الدولة
- نظرا لمدى جدارة موضوع الصادرات الغير نفطية بالدراسة والبحث.

حدود الدراسة:

يمكن تقسيم الدراسة الى حدود مكانية وحدود زمانية كما يلي:

الحدود الزمنية:. تم حصر الدراسة التطبيقية على الجزائر للفترة من 1990-2021

الحدود المكانية: تتناول الدراسة الاقتصاد الجزائري

المنهج المستخدم:

لقد استعملنا مناهج مختلفة والتي نراها مناسبة لدراسة الموضوع حيث اعتمدنا على **المنهج التاريخي** لمعرفة الأهم المحطات التاريخية التي ساهمت في ظهور الموضوع المدروس أمامنا، أما **المنهج الوصفي** فيبرز من خلال المفاهيم ذات الصلة بالموضوع كمفهوم التنمية المستديمة ،والصادرات غير النفطية ويستخدم في وصف ابعاد ومبادئ الظاهرة المدروسة، و**المنهج التجريبي** لتحديد مختلف الظروف والمتغيرات التي تخص الظاهرة والسيطرة عليها والتحكم فيها، و**المنهج التحليلي** لتحليل البيانات التي تتوافر في مشكلة البحث وفي إطار الإشارة الى واقع الجزائر وبالاعتماد على البيانات الرقمية و المعادلات الرياضية، الإحصائيات الرسمية...الخ

الدراسات السابقة:

أ. دراسة للباحث ياسين بوعبدلي" بجامعة الجزائر 3، سنة 2018، بعنوان البدائل التنموية في الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، عالجت الإشكالية التالية: ماهي البدائل التنموية المتاحة في الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات؟ وهل يمكن اعتماد الطاقات المتجددة بديلا طاقويا وخيارا استراتيجيا لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة؟. واستهدفت هذه الدراسة إبراز تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات، وضرورة إعطاء أهمية كبيرة لباقي القطاعات الأخرى، نذكر منها: القطاع السياحي، الفلاحي، الصناعي، والطاقات

المتجددة، من أجل تنويع الاقتصاد. وقد خلصت الدراسة إلى الاعتماد على القطاع المحروقات أدى الى عدم تطوير باقي القطاعات الاقتصادية، فهيمنة أي قطاع تؤدي إلى تدهور باقي القطاعات، وهو ما انعكس في ضعف مساهمة القطاعات الأخرى المنتجة في الناتج الداخلي الإجمالي، مما يعني ضعف التنويع الاقتصادي، والارتباط الكبير للاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات مما يجعله عرضة لأي تقلبات في الأسعار الدولية.

ب. دراسة من إعداد الباحث بلقلة إبراهيم تحت عنوان آليات تنوّع وتنميّة الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر – مذكرة ماجيستر سنة 2009 حيث عالجت الإشكالية التالية: ما هي اليات التي يمكن إتباعها لتنمّية وتنوّع الصادرات بهدف تحفّز النمو الاقتصادي؟ وما هو الوضع في الجزائر بالنسبة لهذا الموضوع؟ توصل إلى النتيجة التالية أن سياسة التوجه إلى الخارج من خلال الصادرات تحظى فيً الوقت الحاضر بموقع بارز بين اهتمامات السياسات الاقتصادية لكافة الدول، المتقدمة منها والنامّة على حد سواء، ومن خلال تحليل دور واثر تنمّية الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر، لوحظ أن الصادرات لعبت دورا كبرا في تحقّق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي، لكن هذا الدور لا يعتبر حقيقيّا الاعتماد الصادرات الجزائرية في الاساس على المحروقات، مما دفع بالسلطات الجزائريّة إلى اتخاذ إجراءات فيً سبيل تطوّر الصادرات خارج المحروقات . ولكن على الرغم من إتباع هذه السياسات لم يتحقق تنوّع ولا زيادة في الصادرات الجزائريّة خارج المحروقات حسب النسب المرجوة والمأمولة.

ج–دراسة من اعداد الباحث مصطفى بن ساحة بعنوان أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي –دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير سنة 2010–2011، حيث عالج الإشكالية: الى أي مدى تسهم استراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية المعتمدة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي بالجزائر؟ توصل الى ان التجارة الخارجية تلعب دورا هاما في تحقيق النمو الاقتصادي, وان الصادرات ترتبط ارتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادي وتمثل نحرك رئيسي له الجزائر تعتمد على الصادرات النفطية مما جعلها عرضة للازمات المختلفة.

الفرق بين الدراسات السابقة ودراستنا:

وما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة، إن درستنا تم تقييدها بالفترة ،1990–2021 وكما أنها تميزت بتحليل كل البرامج الاقتصادية في الجزائر.

صعوبات الدراسة:

واجهتنا بعض الصعوبات تكمن جلها فَي قلة المعلومات المُدانّة والاحصائيات الحديٌثة.

هيكل الدراسة:

للإلمام بجميع جوانب الموضوع المدروس قمنا ب تقسيم الدراسة الى فصلين كما يلي:

الفصل الاول: المفاهيم النظرية لصادرات غير النفطية والتنمية المستديمة

تم تقسميه الى ثلاث مباحث حولنا من خلالها ابراز مختلف المفاهيم والمؤشرات وابعاد المتعلقة بالتنمية المستديمة, وكذا مختلف النظريات ومبادئ المفسرة للتنمية الاقتصادية، ثم تطرقنا للصادرات غير النفطية من خلال المبحث الثاني والذي أبرزنا فيه كل من ماهية التصدير من حيث المفهوم والاهمية والاهداف لنصل الى الصادرات عموما والصادرات غير النفطية خصوصا من حيث الأنواع والأهداف وخصائص، ومن خلال المبحث الثالث تم تطرق الى استراتيجيات تنمية الصادرات غير النفطية واساسياتها لتحقيق التنمية المستديمة.

الفصل الثاني: انعكاسات الصادرات غير النفطية على التنمية المستديمة خلال فترة (1990-2021)

كان المبحث الاول الذي وضعية التنمية المستديمة في الجزائر , ثم انتقلنا الى المبحث الثاني بعنوان مسار الصادرات غير النفطية في الجزائر خلال فترة (1990-2021)، أما المبحث الاخير فقد تناول الدراسة القياسية لموضوعنا

الفصل الأول

المفاهيم النظرية لصادرات غير النفطية والتنمية المستديمة

تمهيد:

التنمية المستديمة تعني تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بشكل مستدام، وتأخذ الصادرات دوراً هاماً في تعزيز هذا النوع من التنمية. فعندما تكون الصادرات مستديمة، تعزز الاقتصاد بتوفير فرص العمل وزيادة الدخل، مع الحفاظ على البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية وبالتالي، يمكن أن تلعب الصادرات دوراً رئيسياً في دعم التنمية المستديمة عبر تحسين التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

يمكن أن تتضمن استراتيجيات تحقيق صادرات مستديمة تنوعًا في المنتجات المصدرة للحد من التبعية على موردين أحاديين، وتعزيز الابتكار في عمليات الإنتاج والتسويق لزيادة قيمة المنتجات المصدرة، وضمان معايير عالية للجودة والسلامة والاستدامة في جميع مراحل الإنتاج. كما يجب أن تشمل هذه الاستراتيجيات أيضًا الاهتمام بحقوق العمال والتنمية الاجتماعية في القطاعات ذات الصلة ومن اجل هذا التنويع استحوذ موضوع الصادرات غير النفطية اهتمام العالم خلال السنوات الأخيرة.

باختصار، التنمية المستديمة والصادرات غير النفطية تتشابكان في تحقيق التوازن بين تحقيق النمو الاقتصادي والحفاظ على الموارد الطبيعية وتحسين جودة الحياة للمجتمعات المعنية.

من هذا المنطلق ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية المستديمة.

المبحث الثاني: مدخل عام للتصدير واستراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية.

المبحث الثالث: استراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية ودورها في تحقيق التنمية المستديمة.

المبحث الاول: الإطار النظري للتنمية المستديمة

سيتم تحديد الإطار العام للنمو الاقتصادي عموما والتنمية المستديمة خصوصا وتطرق لجملة المفاهيم المتعلقة بيها. وهوما سنعرضه خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: ماهية التنمية المستديمة وتبلورها

ومن أجل الوصول للتنمية المستديمة لابد من المرور على النمو الاقتصادي؛ لأنه كثيرا ما تثار مشكلة الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية؛ ففي حين يراها بعض على أنهما مفهومين وكلمتان مترادفتين؛ هناك بعض الباحثين الاقتصاديين يسعون الى تعامل معهما كمفهومين متمايزان، ونحن في هذا المطلب سنعرض الفرق بينهما مع التركيز على مفهوم النمو الاقتصادي باعتباره أحد المتغيرات المدروسة في هذه الدراسة.

الفرع الأول: مفهوم التنمية المستديمة وعناصرها

وخلال هذا الفرع سوف نتعرف على التنمية عموما والتنمية المستديمة خصوصا:

أولا: تعريف التنمية

تعرف منظمة الأمم المتحدة التنمية بأنها عملية شاملة تهدف إلى تحسين مستوى معيشة جميع أفراد المجتمع، وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، مع ضمان المساواة والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة.[1]

ويمكن تعريفها ايضا على انها هي عنصر أساسي للاستقرار والتطور الإنساني والاجتماعي، وهي عملية تطور شامل أو جزئي مستمر وتتخذ أشكالاً مختلفة تهدف إلى الرقي بالوضع الإنساني إلى الرفاه والاستقرار والتطور بما يتوافق مع احتياجاته وإمكانياته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، وتعتبر وسيلة الإنسان وغايته.

التنمية عملية معقدة شاملة تضم جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والايدولوجية تشكل معقد من الإجراءات أو العمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها الإنسان للتحكم بقدر ما في مضمون واتجاه وسرعة التغير والثقافي والحضاري في مجتمع من المجتمعات بهدف إشباع حاجاته.[2]

وفي الاخير يمكن قول ان التنمية هي عملية شاملة تهدف إلى تحقيق التقدم والتحسين في جوانب متعددة من الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأفراد والمجتمعات. تتضمن التنمية تطوير المؤسسات والبنى

[1] - موقع الامم المتحدة، تعريف التنمية,https://research.un.org/en/docs/dev ,21:42 ,01/04/2024

[2] - سبتي وسيلة، **تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب دراسة واقع المشاريع التنموية في ولاية بسكرة**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة محمد خيضر بسكرة,2004-2003,ص03

التحتية، وتعزيز الاقتصاد وخلق فرص العمل، وتحسين مستوى المعيشة والصحة والتعليم، وتعزيز المساواة وحقوق الإنسان، والحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية بشكل مستدام.

ثانيا: مفهوم النمو الاقتصادي

تعددت تعاريف النمو الاقتصادي بحيث نذكر منها:

-عرف الاقتصادي فرانسوا بيرو* النمو الاقتصادي بأنه: الزيادة المستمرة في الدخل الاجمالي أو الصافي لقيمة الحقيقية.[1]

-عرفه سيمون كازنت** على أنه: ارتفاع طويل الأجل في قدرة الدولة على تقديم مجموعة واسعة ومتنوعة من السلع الاقتصادية وبشكل متزايد لسكانها، وتستند هذه القدرة المتنامية على التقدم التقني والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يحتاج الامر اليها.[2]

ومن خلال التعرفين السابقين نجد أن النمو الاقتصادي هو زيادة القيمة الاقتصادية لبلد ما خلال فترة زمنية محددة, حيث يتم تحسين الانتاج والخدمات بشكل دائم. يؤثر هذا التطور على زيادة الانتاجية والدخل الفردي والوطني؛ فمثلا إذا ازداد الدخل الوطني الحقيقي بمعدل 8 بالمئة وكان معدل نمو السكان 3 بالمئة فإن نصيب كل فرد من الدخل الوطني سيزداد 5 بالمئة سنويا.

ثالثا: الفرق بين النمو والتنمية

ان مصطلحي النمو والتنمية استخدما كمرادفين لبعضهما وخاصة في الادبيات الاقتصادية الاولى، فكلاهما يشير إلى معدل زيادة في الناتج القومي الاجمالي الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة، لكن هناك العديد من الاختلافات الاساسية بينهما تجاهلها يؤدي إلى تسليم فكري بتطابقهما من حيث المفهوم والمعنى.

النمو الاقتصادي يشير إلى الزيادة المضطردة في الناتج القومي الاجمالي لفترة طويلة من الزمن دون حدوث تغيرات مهمة وملموسة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

بينما تعني التنمية الاقتصادية إضافة إلى نمو الناتج القومي الاجمالي حصول تغيرات هيكلية مهمة وواسعة في المجلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والديمغرافية والتشريعات والانظمة وهناك اثنان من أهم التغيرات الهيكلية وهما: ازدياد حصة الصناعة في الناتج القومي الاجمالي (مقابل انخفاض حصة الزراعة) وزيادة نسبة السكان الذين يعيشون في المدن بدل من الريف.

---

[1] ROBERT pierre, **(croissance et crise),** Edition Person, Paris,2010, P02

[2] ROBERT pierre, Opsit, p03

* فرانسوا بيرو: سياسي فرنسي رئيس حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية الفرنسية ولد 25 ماي 1951 توفي عن عمر يناهز 72سنة

** سيمون كازنت: اقتصادي واختصاصي إحصاء، وديموغرافي، ومؤرخ اقتصادي ولد 1901 وتوفي في 1985

لكن رغم احتواء التنمية للنمو يبقى هذا الاخير سابقا لكل جهد تنموي من حيث زيادة الكميات المنتجة والتزايد المرتبط للمداخيل، فهو فعال ذو طابع كمي وقابل للقياس، لكن يبقى دائما بحاجة إلى أفكار ولمسات نوعية وكيفية لا يمكن قياسها وتتخطى التحليل الاقتصادي خاصة في جانبه الكمي فهي تستلزم ارتفاع الرفاهية الاجتماعية، التغييرات في الهياكل من تأهيل لليد العاملة، التنظيم المعقد والمركب للعملية الانتاجية وفي الاخير تحقيق تحول للمجتمع برمته.[1]

الجدول (1.1): الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
– النمو هو تغير في الجوانب المادية للفرد والمجتمع – يتبع النمو تغيرًا في الشكل والحجم، ويمكن قياسه بدقة – يتوقف النمو في مرحلة معينة من الزمن – يشمل النمو البشري (مثل نمو الجسم في المراحل المبكرة من الحياة) والنمو الاقتصادي (زيادة الإنتاج الاقتصادي)	– التنمية هي تغيرات تدريجية للفرد والمجتمع – تشمل تحسينات نوعية وكمية في الظروف والمعيشة – تستمر التنمية على مر الزمن – تشمل التنمية البشرية (التطور النفسي والاجتماعي) والتنمية الاقتصادية (تحسين مستويات المعيشة والقضاء على الفقر)

المصدر: اعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق

باختصار، النمو يركز على الجانب الاقتصادي الكمي، بينما التنمية تشمل العديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتهدف إلى تحقيق التقدم الشامل والمستديم في المجتمع.

الفرع الثاني: تعريف التنمية المستديمة وعناصرها

وخلال هذا الفرع نتطرق الى التنمية المستديمة.

أولا: تعريف التنمية المستديمة

لم يكن تعريف التنمية المستديمة معروفا لدى الكثير قبل انعقاد مؤتمر هيئة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية سنة 1987 ومن هناك تعددت التعاريف نذكر منها ما يلي:

[1] -. وكبيبي حفصة، النمو التنمية المستديمة مراجعة للمفاهيم، **مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ**، جامعة مستغانم، العدد 17 2022,ص 182

التعريف الأول: تعريف التنمية المستديمة في تقرير لجنة الدولية للبيئة والتنمية سنة1987حيث عرفها على أنها " هي التنمية التي تفي باحتياجاتها الجيل الحالي دون الإضرار والمجازفة بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها".[1]

التعريف الثاني: تعريف روبر سولو* بأنها:" عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة وتركها في الحالة التي ورثها الجيل الحالي، ويرى سولو أيضا أن التنمية المستديمة تتحول إلى مشكلة الادخار والاستثمار الانها ترتبط بالاستهلاك الحالي والمستقبل لمختلف الموارد.

التعريف الثالث: هي التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والبيئية إلى جانب الأبعاد الاقتصادية لحسن استغلال الموارد المتاحة لتلبية حاجيات الأفراد مع الاحتفاظ بحق الأجيال القادمة.

التعريف الرابع: هي السعي الدائم لتطور نوعية الحياة الإنسانية، مع الأخذ بعين الاعتبار قدرات وإمكانات النظام البيئي والذي يحتضن الحياة.[2]

التعريف الخامس: قد عرفت التنمية المستديمة بأنها: "التنمية المتجددة والقابلة للاستمرار.[3]

وبعد تعدد تعريف حول التنمية المستديمة ما وصل الى 20 تعريف بحسب تقرير صادر عن معهد الموارد العلمية وجاء أيضا تقسيم هذه التعريفات الى أربع مجموعات وهي:

التعريفات الاقتصادية: وتركز بعض التعريفات الاقتصادية للتنمية المستديمة على الإدارة المثلى للموارد الطبيعية وذلك كما يلي؛" استخدام الموارد اليوم ينبغي ألا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل" وأيضا

"الحصول على الحد الأقصى من المنافع التنمية الاقتصادية بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها"[4]

الصعيد الاجتماعي والإنساني: تعني " السعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعلمية."

الصعيد البيئي:" تعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية."

---

[1] - سايح بوزيد، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية**، حالة الجزائر، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص: اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2012/2013، ص 77

*روبرت سولو: اقتصادي حصل على جائزة نوبل للاقتصاد، ولد عام1959

[2] - رعد سامي عبد الرزاق التميمي، **العولمة والتنمية المستدامة في الوطن العربي**، دار دجلة، عمان، 2009، ص 51

[3] غالمي جميلة، محوز خالدية، **واقع التنمية المستدامة في الجزائر**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة ابن خلدون تيارت، , 2015 -2016ص10

[4] - نجاوة النيش، **الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة**، آفاق ومستجدات، تاريخ الاطلاع: 2024/02/08 , 22:47 على الموقع: https://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads

الصعيد التكنولوجي:" نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة."

ومن هذه التعريفات المختلفة نستنتج بأن التنمية المستديمة هي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بشكل متوازن ومتكامل، بما يضمن تلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الاجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. وذلك عبر الحفاظ على الموارد الطبيعية، وتعزيز التوازن في الابعاد الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتحقيق النمو الاقتصادي الشامل.

متطلبات التنمية المستديمة:

لتحقيق التنمية المستديمة فعالة يتوجب الامر التوافق والانسجام بين الانظمة التالية [1]:

- نظام سياسي: يضمن الديمقراطية في اتخاذ القرار.
- نظام اقتصادي: يمكن تحقيق الفائض، ويعتمد على الذات.
- نظام اجتماعي: ينسجم مع المخططات التنموية واساليب تنفيذها.
- نظام انتاجي: يكرس مبدا الجدوى البيئية في المشاريع.
- نظام تكنولوجي: يمكن من البحث وايجاد الحلول للمشكلات.
- نظام دولي: يعزز التعاون وتبادل الخبرات في مشروع التنمية
- نظام اداري: مرن وقدرة على اصلاح الذات.
- نظام ثقافي: يدرب على تأصيل البعد البيئي في كل انشطة الحياة العامة، والتنمية المستديمة خاصة.

الفرع الثالث: نشأة وتطور مفهوم المستديمة

ظهر مصطلح التنمية المستديمة في إطار الأمم المتحدة في محاولة للتوفيق بين وجهات النظر المختلفة للدول الصناعية والنامية حول مفهوم أهمية الاهتمام بالجانب البيئي ضمن سياساتها الاقتصادية. وعلى الرغم من الإشارة إلى الفكرة خلال إعلان سكولهوم، إلا أنها بعد تقرير بورتلاند عام 1987، أصبحت الأساس الفلسفي لمؤتمر ريودي جانيرو. وقد صح إدراجه في مختلف النصوص المنبثقة عنه

1)ظهور الاصطلاح التنمية المستديمة 1968: انشاء نادي روما الذي جمع عدد من رجال الاعمال من مختلف الدول، والذي دعا الى ضرورة اجراء بحوث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة.[1]

[1] - زيبار الشاذلي. ايت عيسى رابح، **مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة**، جامعة ابن خلدون تيارت ' العدد 3, 2020/04/15 ,ص49

في 1972: وبعد صدور تقرير نادي روما بعنوان "عوائق النمو" الذي ركز فيه على استنزاف الموارد الغير متجددة ما ينتج عنه زيادة في الاسعار والسلع الاساسية وتوقعاته الى غاية 2100 التي نتج من خلال نتائجها أنه سوف يحدث خلل خلال القرن 21 بسبب التلوث وتعرية التربة

وفي نفس السنة؛ بالتحديد بين الفترة الممتدة من 5-16جويلية انعقدت قمة الامم المتحدة في ستوكهولم بالسويد حول البيئة الانسانية والذي اعتبر الاول مؤتمر دولي يتناول موضوع البيئة بشكل خاص، وكان من أهم نتائجه:[2]

-إنشاء برنامج الامم المتحدة للبيئة.

- اعتماد الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمحيطات، والتلوث الناجم عن السفن وتجارة الاصناف المهددة بالانقراض.

- صدرت عنه أول وثيقة دولية تضمنت مبادئ العلاقات بين الدول والتوصيات إلى كافة الحكومات والمنظمات لاتخاذ تدابير من أجل البيئة.

2) تعزيز استعمال اصطلاح التنمية المستديمة 1987: أول من أشار إلى مفهوم التنمية المستديمة بشكل رسمي هو تقرير "مستقبلنا المشترك" الذي قدمته هذه اللجنة إلى الجمعية العامة في الأمم المتحدة، وقدمت واحدا من أهم تعريفات التنمية المستديمة «التنمية المستديمة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الاضرار بقدرات الاجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتهم." وعلى اساسه تم انعقاد مؤتمر ريودي جانيرو.

في 1992: ان اول ما يجب ذكره بشأن مؤتمر ريو دي جانيرو بانه قد اورد في اعلانه المعروف ب "اعلان ريو" ان البشر هم صميم ومركز التنمية المستديمة؛ وكان اعلان ريو بمثابة التزكية الرسمية لمفهوم التنمية المستديمة، حيث اعترف المؤتمر علنا على نطاق واسع بأن جودة البيئة وسلامة الاقتصاد يرتبطان ببعضهما البعض على نحو لا ينفصم. وكانت التنمية المستديمة هي الموضوع الاساسي في كافة الوثائق القانونية تمثلت في إعلان قمة الأرض (ريو) اذ ان اثني عشر مبدأ من المبادئ السبعة والعشرين الاولى كانت تركز على مفهوم التنمية المستديمة باعتبارها المحور الاهتمام الاساسي حيث نلمس ذلك في:

اعلان ريو: تضمن 28 مبدأ أكد في العديد منها وبشكل سريع على التنمية المستديمة ونذكر منها (المبدأ الأول الذي نص على أن البشر يقعون في صميم الاهتمام المتعلقة بالتنمية المستديمة والمبدأ الرابع أن التنمية المستديمة جزء لا يتجزأ من عملية التنمية والمبدأ التاسع ينبغي على الدول أن

[1] - حدة فروحات، استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛ مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر تخصص علوم الاقتصادية دراسة حالة الجزائر ,2010 ص19

[2] -حدة فروحات، مرجع سبق ذكره، ص22

تتعاون في تعزيز بناء القدرة الذاتية على التنمية المستديمة عن طريق تبادل المعارف العلمية والتكنولوجيا.[1]

في 1997: دورة الجمعية العامة الاستثنائية (مؤتمر قمة الارض +5) بنيويورك، وقرر اكمال تنفيذ جدول اعمال القرن 21, ويشمل برنامج عمل لجنة التنمية المستديمة للفترة 1998 الى غاية2002

في 2002: اعتمد مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستديمة في جوهانسبرج من26 أوت الى 4 سبتمبر 2002 إعلانًا سياسيًا وخطة عمل ضمنت أحكامًا تغطي مجموعة من لأنشطة والتدابير التي يتعين اتخاذها من أجل تحقيق التنمية بالأخذ في الاعتبار احترام البيئة، وبذلك، نتج عن هذه القمة، التي شهدت مشاركة أكثر من مائة رئيس دولة وحكومة وعشرات الآلاف من ممثلي الحكومات والمنظمات غير الحكومية، بعد عدة أيام من المداولات، عن قرارات تتعلق بالمياه والطاقة، الصحة والزراعة والتنوع البيولوجي ومجالات الاهتمام الأخرى.[2]

المطلب الثاني: المحاور الاساسية للتنمية المستديمة

لتوضيح مفهوم التنمية المستديمة أكثر يجب معرفة أهدافها وتعرف على مؤشراتها.

الفرع الاول: أهداف التنمية المستديمة

تسعى التنمية المستديمة لتحقيق عدة أهداف، بيئية واقتصادية واجتماعية باعتبارها عملية طويلة الأمد، يمكن ان نقسمها الى ثلاث كما يلي[3] :

1) الاهداف الايكولوجيا:

- وحدة النظام الايكولوجي.
- التنوع البيولوجي.
- القضايا العالمية.
- مكافحة التصحر.

2) الاهداف الاقتصادية:

- القضاء على الفقر وتحقيق حياة كريمة للفرد من خلال اتباع انماط استهلاك متوازنة.
- التركيز على العولمة واستفادة من إجاباتها في القطاع الخاص وزيادة القدرة التنافسية.

---

[1]- أسيا قاسمي، مداخلة ضمن فعليات الملتقى الملتقى الدولي الثاني حول السياسات وتجارب التنموية بالمجال العربي والمتوسطي التحديات، التوجهات، الأفاق، **التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى تجربة الجزائر**، باجة تونس,26-27 فريل 2012

[2] موقع الامم المتحدة، مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، 26 أغسطس - 4 سبتمبر 2002، جوهانسبرغ، يوم 02/19/ 2024 , 22:56 https://www.un.org/ar/conferences/environment/johannesburg

[3] - وزاد عبد الرحمن الهيتي، حسن ابراهيم المهندي، **التنمية المستدامة في دولة قطر، الانجازات والتحديات**، اللجنة الدائمة للسكان، ط1، ديسمبر2008، ص15

- رفع الكفاءة الانتاجية وتوفير مناصب العمل.

3) الاهداف الاجتماعية:

- الحد من عدم المساواة بين البلدان.
- تعزيز وعي الناس بالمشكلات البيئية القائمة وتنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها.
- التعليم والسلام والعدالة بين الجنسين.

الشكل رقم (1.1): أهداف التنمية المستديمة

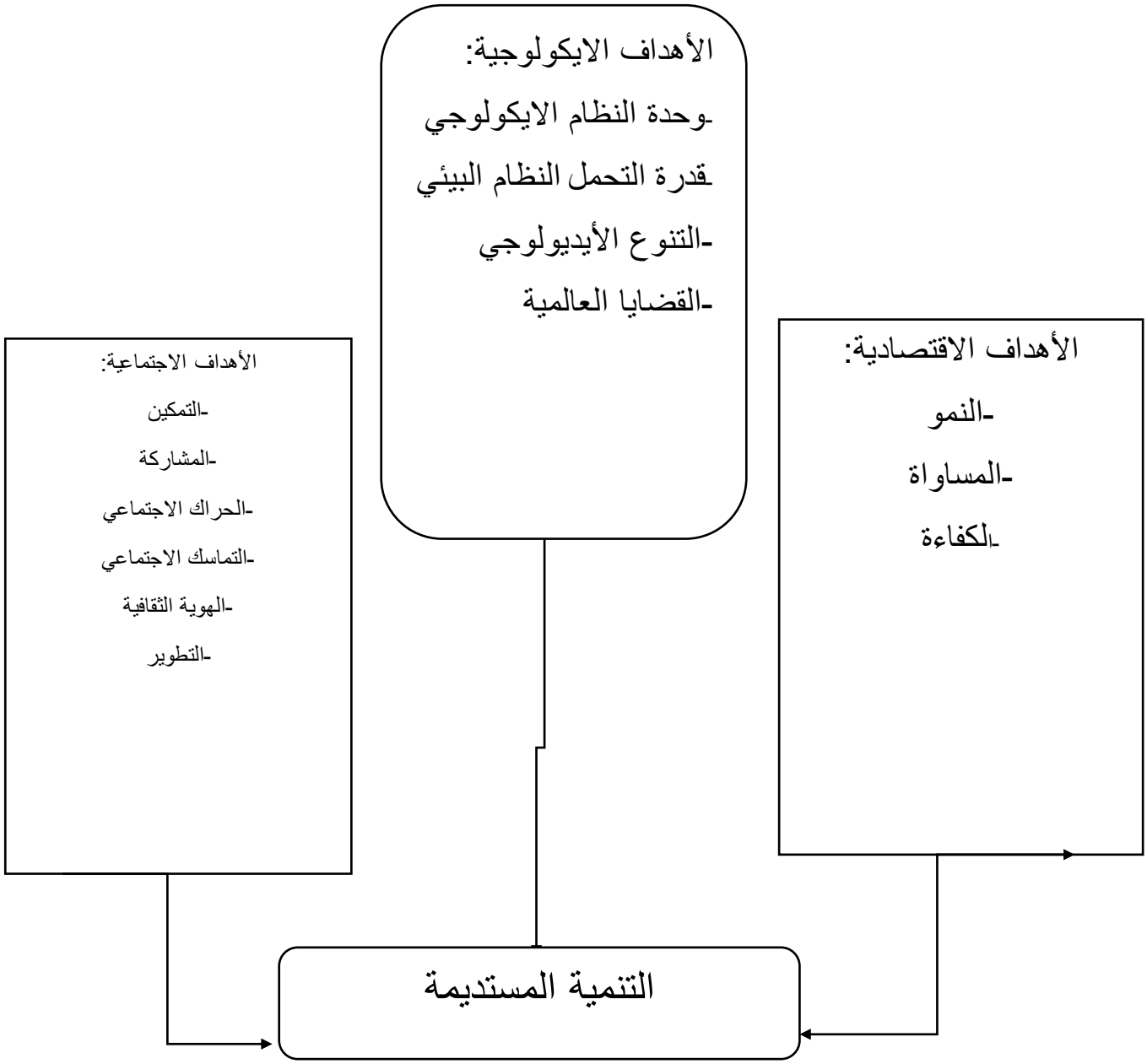

المصدر: دوجلاس موشية، مبادئ التنمية المستديمة، ترجمة بهاء شهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، ط.2000، ص72

ويمكن أيضا ان نصنف الاهداف حسب تقرير قمة الارض سنة 2002:

الشكل رقم (2.1): تطور مفهوم التنمية

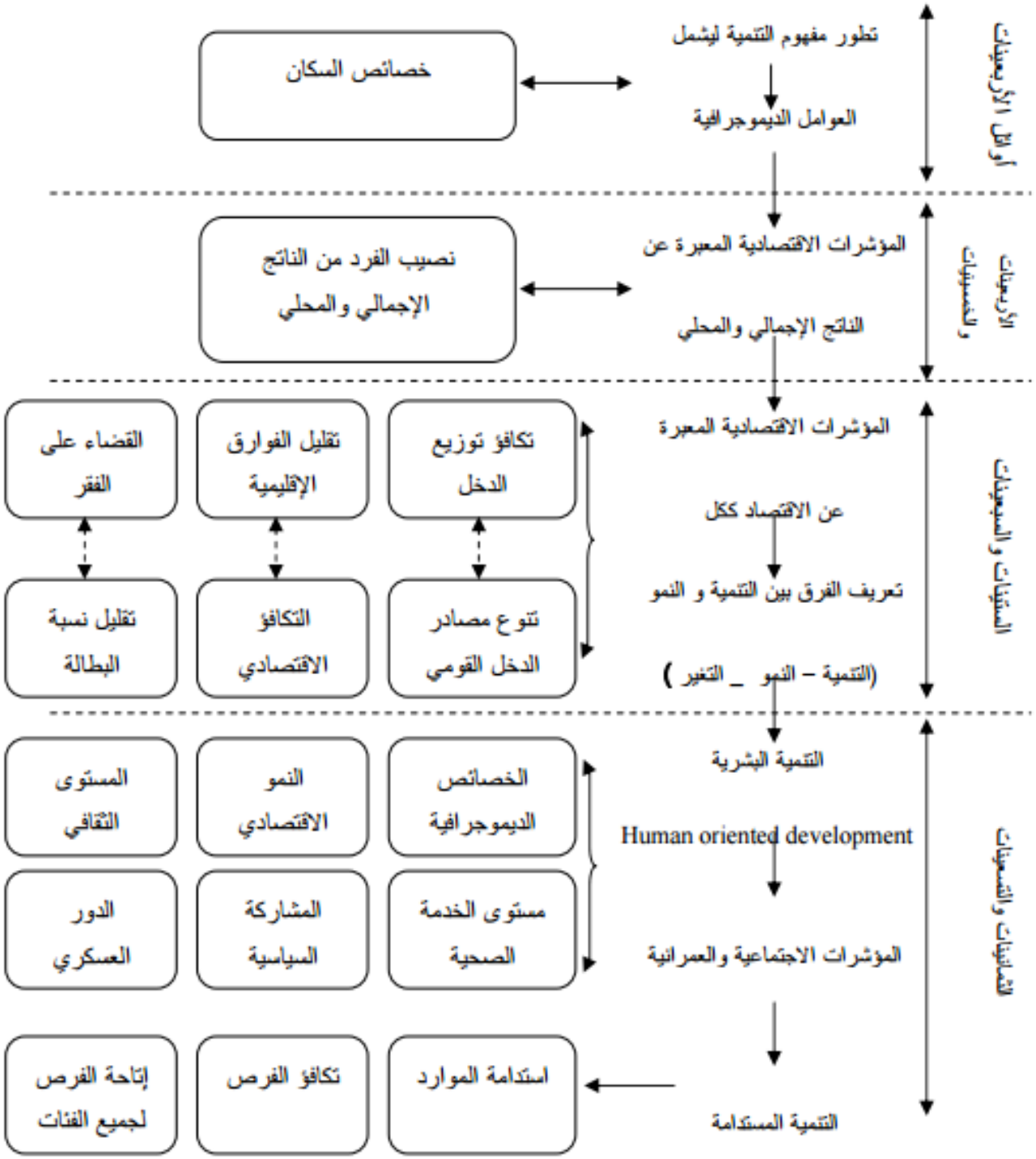

المصدر: أسماء عبد العاطي محمد، محاور الحركة الرئيسية وتأثيرها على التنمية، دار إنسان للنشر والترجمة، مصر،2004

الجدول رقم (2.1): تصنيف الاهداف الاساسية للتنمية المستديمة

الهدف	الاستدامة الاقتصادية	الاستدامة الاجتماعية	الاستدامة البيئية
المياه	ضمان امداد كافي ورفع كفاءة واستخدام المياه في التنمية الزراعية	تأمين الحصول على المياه الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة للأغلبية الفقراء	ضمان الحماية الكافية للتجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد مياه العذبة
الغذاء	رفع الانتاجية الزراعية من اجل تحقيق الامن الغذائي في الداخل والخارج (التصدير)	تحسين الانتاجية وارباح الزراعة الصغيرة وضمان الامن الغذائي	ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الاراضي والغابات والمياه والحياة البرية
الصحة	زيادة الانتاجية من خلال الرعية الصحية والوقائية في اماكن العمل	فرض معاير لحماية البشر وصحتهم وضمان الرعاية الصحية واولوية للفقراء	ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والانظمة الايكولوجية
المأوى والخدمات	ضمان الامداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات	ضمان الحصول على سكن مناسب بسعر المناسب والمواصلات والصرف الصحي	الاستخدام الامثل للأراضي والغابات
الطاقة	استعمال المعقول للطاقة في مجال التنمية الصناعية	ضمان الحصول على طاقة كافية خاصة بدائل الوقود الخشبي وتعميم الكهرباء	خفض من استعمال الوقود الحفري والتوسع في استعمال البدائل المتجددة
التعليم	ضمانة وفرة المتدربين لكل الاقطاعات الاقتصادية	الاتاحة الكافية للتعليم للجميع	ادخال البيئة في البرامج التعليمية
الدخل	زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وتوفير فرص العمل	دعم المشاريع الصغيرة و خلق الوظائف للفقراء في قطاعات غير الرسمية	الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في قطاعان

المصدر: التقرير النهائي لقمة الارض بجوهانسبورغ في التنمية المستدامة,26اوت-4سبتمبر 2002

وفي قمة الثلاث أيام حول التنمية المستديمة في عام 2015، اجتمع أكثر من 150 من قادة العالم في مقر الأمم المتحدة في نيويورك للموافقة رسميًا على جدول أعمال جديد طموح للتنمية المستديمة.

تضمنت الخطة الجديدة، المسماة تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030 اعلانًا و17 هدفًا للتنمية المستديمة و169 هدف اخر؛ إيجاد طرق جديدة لتحسين حياة شعوب العالم، وللقضاء على الفقر، ولتعزيز الرخاء والرفاهية للجميع، ولحماية البيئة، ولمكافحة تغير المناخ.[1]

الشكل (3.1): الاهداف التنمية المستديمة الجديدة

المصدر: موقع الارض, الامم المتحدة,17 هدف لتحويل العالم, الاهداف التنمية المستدامة 2015

وفي 2–3 جوان 2022 تم عقد اجتماع بيئي دولي حاسم في ستوكهولم، بالسويد. وبالاستناد إلى عقد العمل، تحت شعار" ستوكهولم بعد 50 عاماً، عافية الكوكب من أجل ازدها الجميع – مسؤوليتنا، فرصتنا".

وسيحتفل اجتماع ستوكهولم بعد 50 عاماً بذكرى عقد مؤتمر الأمم المتحدة لعام 1972 بشأن البيئة البشرية ويحتفل بمرور 50 عامًا على العمل البيئي العالمي، وانطلاق لتسريع تنفيذ عقد الأمم المتحدة للعمل لتحقيق أهداف التنمية المستديمة، بما في ذلك خطة عام 2030[2]

[1] - موقع الامم المتحدة، مرجع سبق ذكره
[2] - المرجع نفسه، ستوكهولم بعد 50 عاماً 23:06, 2024/05/05 https://www.stockholm50.global/a

الفرع الثاني: مؤشرات التنمية المستديمة

وبعد كل التعريفات المطروحة للتنمية المستديمة الا ان المعضلة الاساسية في التعامل مع هذا المفهوم كانت في الحاجة للتعرف على مؤشرات Indicator التي من خلالها يمكن معرفة مدى تقدم التنمية المستديمة.

وتساهم هذه المؤشرات خاصة بالتنمية المستديمة من تقييم مدى تقدم الدول والمؤسسات في مجالات تحقيق التنمية المستديمة بشكل فعلي وهذا ما يترتب عليه اتخاذ العديد من القرارات الوطنية والدولية حول السياسات الاقتصادي والاجتماعية ذات الصلة بالتنمية المستديمة.

وتنقسم مؤشرات التنمية المستديمة عادة إلى أربع فئات رئيسية بناء على تعريف التنمية المستديمة نفسه، هذه المؤشرات طورت من طرف لجنة التنمية المستديمة للأمم المتحدة سنة 2003, حيث تنقسم إلى مؤشرات اقتصادية واجتماعية وبيئية ومؤشرات مؤسساتية.

هذه المؤشرات مترابطة فيما بينها وكلها تمثل أبعاد وركائز التنمية المستديمة.[1]

أولا: المؤشرات الاقتصادية

وتشمل قضايا البنية الاقتصادية وأنماط الإنتاج في الدول، ومنها[2]:

1) **البنية الاقتصادية:** تقييم الاداء الاقتصادي من خلال:
   - معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي، والميزان التجاري للدول؛
   - نسبة المديونية الخارجية والمحلية في الدخل القومي للدول الفقيرة، ومدى المساعدات التي تقدمها الدول الغنية.
2) **أنماط الانتاج والاستهلاك:** تحولت معظم الدول إلى الأنماط الاستهلاكية وأنماط الإنتاج الغير المستديمة، التي تستنزف الموارد بشكل غير مدروس وخاصة من جانب الدول الصناعية الكبرى وتقاس بمؤشرات هي:
   - مدى كثافة استخدام المواد الخام الطبيعية في الانتاج.
   - كمية إصدار النفايات الصناعية والمنزلية والنفايات الخطيرة والنفايات المشعة واعادة رسلة النفايات
   - تقاس بالمسافة التي يقطعها سنويا كل فرد مقارنة بنوع المواصلات

[1] غربي محمد، **التكامل العربي بين دوافع التنمية المستدامة وضغوط العولمة**، درا الروافد الثقافية ناشرون، لبنان، الطبعة الأولى ,2004، ص149

[2] - خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية، مصر طبعة الاولى،2007, ص52

ثانيا: المؤشرات الاجتماعية

أ-المساواة الاجتماعية وتحقيق العدل: تتعلق بنوعية الحياة والمساواة في توزيع الموارد وعدالة الفرص ما بين الاجيال، وتمكين الاقليات من الوصول للموارد الطبيعية ويعتمد هذا المؤشر على عنصرين هما: [1]

- نسبة عدد السكان تحت خط الفقر: يقاس بنسبة السكان الذين يعيشون في الفقر والعاطلين عن العمل

- المساواة في النوع الاجتماعي: يقاس بالمقارنة بيف معدل أجر المرأة وأجر الرجل

ب-الصحة العامة: وتختص في المناطق النائية والأرياف مع السيطرة على الأمراض الوبائية الناتجة عن تلوث البيئة ويستخدم فيها مؤشر العمر المتوقع عند الولادة بالإضافة إلى معدلات وفيات الأمهات والأطفال وكذا الرعاية الصحية الأولية.

ج- التعليم: هو السبيل الأهم لتحقيق التنمية المستديمة لأي مجتمع عصري، وذلك من خلال توجه التعليم نحو التنمية ومجالاتها، يقاس بنسبة الاطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس من التعليم الابتدائي، أما محو الامية يقاس بنسبة الكبار المتعلمين فالمجتمع.

د-السكن: من اهم احتياجات التنمية المستديمة لتفادي التجمعات العشوائية وتقاس حالة السكن بمؤشر نسبة الابنية العمرانية لكل فرد.

هـ-السكان: كلما زاد معدل النمو السكاني في دولة ما أثر سلبا على استهلاك الموارد الطبيعية، ما يؤدي لزيادة المجاعة، الفقر والبطالة، هذه الزيادة تستخدم لقياس مدى التطور معدل النمو السكاني.

ي- الامن الاجتماعي: يتم قياس الامن الاجتماعي عادة من خلال عدد الجرائم المرتكبة لكل 100 ألف شخص من سكان الدولة.

ثالثا: مؤشرات البيئية

تكون مرتبطة عادة ب: [2]

1) الغلاف الجوي: وتتلخص في الاحتباس الحراري والناجم عن التلوث الهوائي والذي يجب معالجته من خلال بروتوكولات كيوتو لتحسين نوعية الهواء.

[1] - غربي محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 150-152
[2] -مرجع نفسه، ص154

2) **الاراضي:** ويتمثل ذلك بالمحافظة عليها من التدهور البيئي، وحمايتها من التصحر، وتقليل من عملية قطع الاشجار والزحف العمراني نحو الاراضي الزراعية مع العمل على وصول الى التنمية المستديمة الانتاج الزراعي والغابي.
3) **البحار والمحيطات والمناطق الساحلية:** يتم ذلك بحمايتها وتلوث البحار والصيد الغير منتظم وحماية الانواع القابلة الانقراض بدون نسيان مشكل سنوات القادمة وهو ارتفاع منسوب سطح الارض مما يهدد بإغراق مساحات من الجزر واليابسة.
4) **التنوع الحيوي:** يتعلق بحماية الحيوانات والنباتات وانشاء المحميات هي من اهم عناصر التنمية المستديمة

رابعا: المؤشرات المؤسساتية

رغم ان نسبة هذا المؤشر بسيطة، الا أنه مهم جدا لمعرفة مدى تطبيق الدولة لسياسات البيئية المستديمة، من بين هذه المؤشرات المكونة لها [1]

– المؤشرات الاستراتيجية الوطنية لتنمية المستديمة .

–مؤشر تطبي المعاهدات الدولية الخاصة بالاستدامة.

–مؤشر الانفاق على البحث العلمي.

– مؤشر الخسائر البشرية والاقتصادية نتيجة الاخطار الطبيعة.

الفرع الثالث: أبعاد التنمية المستديمة

التنمية المستديمة لا ترتكز علا جانب واحد بل يوجد ثلاثة جوانب الاساسية تقوم عليها؛ جانب اقتصادي، جانب بيئي واخيرا جانب الاجتماعي، تكون مترابطة متكاملة ومتداخلة في إطار تفاعل يتميز بالضبط والتنظير والترشيد للموارد.

وقبل التطرق إلى الابعاد لابد من الاشارة إلى الركائز الثالثة التي تبنى عليها التنمية المستديمة وفقا لتقرير اللجنة العالمية للتنمية والبيئة ألا وهي (الاقتصاد، البيئة، المجتمع) وهذا نوضحه في الشكل التالي:

[1] ديب كمال، **دور المنظمة العالمية للتجارة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة**، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2008-2009 ,ص ص 102-103

الشكل (4.1): ركائز التنمية المستديمة

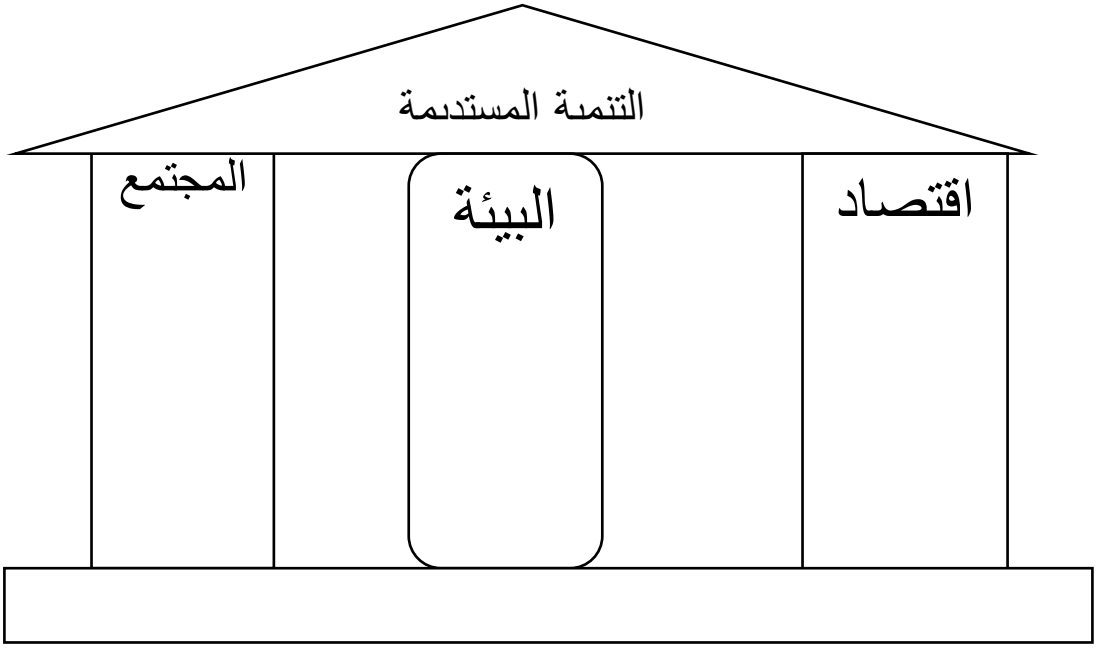

Source : Khaled Hamrouni, **développement durable et PME**, première rencontre internationale économie de l'environnement (industrie et environnement), Annaba, 19/09/2007, p10

وكما ذكرنا سابقا أن التنمية المستديمة كبديل تنموي لما يعرف عن التنمية التقليدية التي تستهدف تحقيق النمو بشكل أساسي وعليه سنتعرف على ابعادها:

1) **البعد الاقتصادي:** تعني الاستدامة استمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة زمنية ممكنة من خلال توفير مقومات الرفاه الانساني بأفضل نوعية وذلك من خلال:

–**ايقاف تبديد الموارد:** ذلك من خلال إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية، بالإضافة إلى تغير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي، باستهلاك الدول المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض.[1]

– **تقليص تبعية البلدان النامية:** نلاحظ أن سكان البلدان الصناعية يستغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم، أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية، باستهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم بالولايات المتحدة الأمريكية أعلى منه في الهند ب 33مرة.

– **المساواة في توزيع الموارد والحد من تفاوت المداخيل:** باتت مسؤوليات البلدان الغنية

[1] Mondialisation et développement durable, quelles instances de régulation, unesco,1998, p4

والفقيرة مسؤولية مشتركة من أجل جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين جميع أفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة.

-**تحمل البلدان المتقدمة لمسؤولياتها اتجاه التلوث ومعالجته:** تقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستديمة لأن استهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية مثل المحروقات، وبالتالي إسهامها في مشكلات التلوث العالمي كان كبيرا حيث تتصدر الو.م.أ. أ هاته الدول في انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون، بالإضافة إلى أنها تملك الموارد المالية والتقنية الكافية من أجل استخدام تكنولوجيا أنظف وتستخدم الموارد بكثافة أقل.

-**تقليص الإنفاق العسكري:** وذلك من خلال تحويل الأموال من الإنفاق العسكري وأمن الدولة إلى الإنفاق على احتياجات التنمية.[1]

2) البعد الاجتماعي: يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستديمة على أن الانسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية إلى جميع المحتاجين لها بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية ويتضمن هذا البعد:[2]

-تثبيت النمو السكاني وأهمية توزيعهم.

- حرية الاختيار والديمقراطية.

-ضمان الصحة والتعليم.

-الاستخدام الامثل للموارد البشرية.

-تفعيل دو المرأة.

3) البعد البيئي: يركز البعد البيئي للتنمية المستديمة على مراعاة الحدود البيئية، بحيث لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف. أما في حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي. وعلى هذا الاساس يجب وضع الحدود للاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الانتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة وهو يشمل:[3]

-حماية الموارد الطبيعية

---

[1] - عبد القادر عوينن، **تحليل الاثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستديمة دراسة حالة الجزائر**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة دحلب البليدة , 2008-2009, ص49

[2] - مراد يصر،**"**التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر **". مجلة التواصل**. جوان 2010. العدد 26 ,ص ص135 -136

[3] - ماجد ابو زنط وعثمان غنيم، التنمية المستدامة:دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى، **مجلة المنارة** الأردن، المجلد12، العدد 01, 2006، ص ص164،163

-الحفاظ المسطحات المائية

-صيانة التنوع البيولوجي

-حماية المناخ من الاحتباس الحراري

وفي الاخير لا يمكن أن ننسى **البعد التكنولوجي:** الذي يلعب دور كبيرا في الربط بين الابعاد الثلاثة حيث أن الاستدامة دائما بحاجة إلى التطور التكنولوجي الذي يسمح بتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والمحافظة على البيئة عن طريق:[1]

- استعمال تكنولوجيا أنظف في المرافق الصناعية: وذلك بالإسراع في الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة، وكذلك النصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات في هذا المجال وتطبيقها.
- الحد من انبعاث الغازات: وذلك عبر الحد بصورة كبيرة من استخدام المحروقات وإيجاد مصادر أخرى للطاقة لإمداد المجتمعات الصناعية، التي عليها أن تتخذ الخطوات الأولى للحد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون واستحداث تكنولوجيا جديدة لاستخدام الطاقة الحرارية بكفاءة أكبر. والشكل التالي يوضح ترابط أبعاد عملية التنمية المستديمة.

1-نوزاد عبد الرحمن الهيتي، التنمية المستدامة في المنطقة العربية الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية، **مجلة الجندول**، العدد 25، نوفمبر 2005، 24/02/2024 ,23:31 ص 06علىى الموقع: .http://www.ulminsania.net

الشكل (5.1): أبعاد التنمية المستديمة

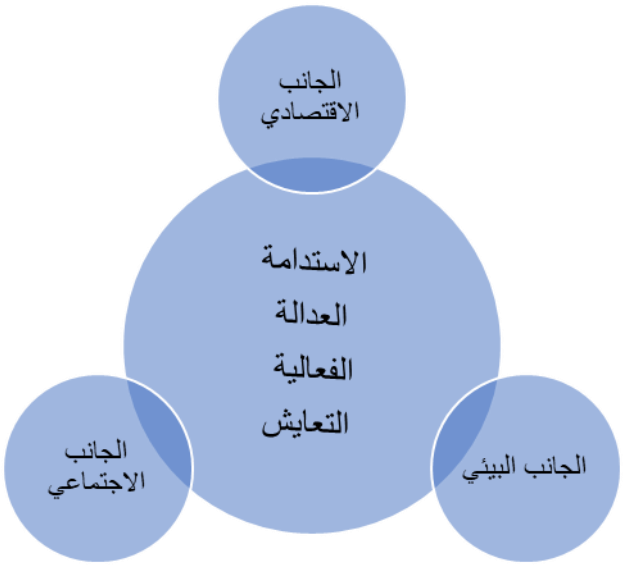

المصدر: من اعداد الطالبة باعتماد على ما سبق

المطلب الثالث: أسس التنمية المستديمة ومبادئها

بعد تطرقنا لأبعاد التنمية المستديمة نحاول من خلال هذه النقطة توضيح أهم المواضيع الأساسية التي تؤخذ بعين الاعتبار من اجل تحقيق أهداف التنمية المستديمة دون الإخلال بمبادئها في ظل الأبعاد الثلاث وهذا ما أوجز في الشكل:

الشكل (6.1): رسم تخطيطي لأبعاد التنمية المستديمة (أهداف ومبادئ)

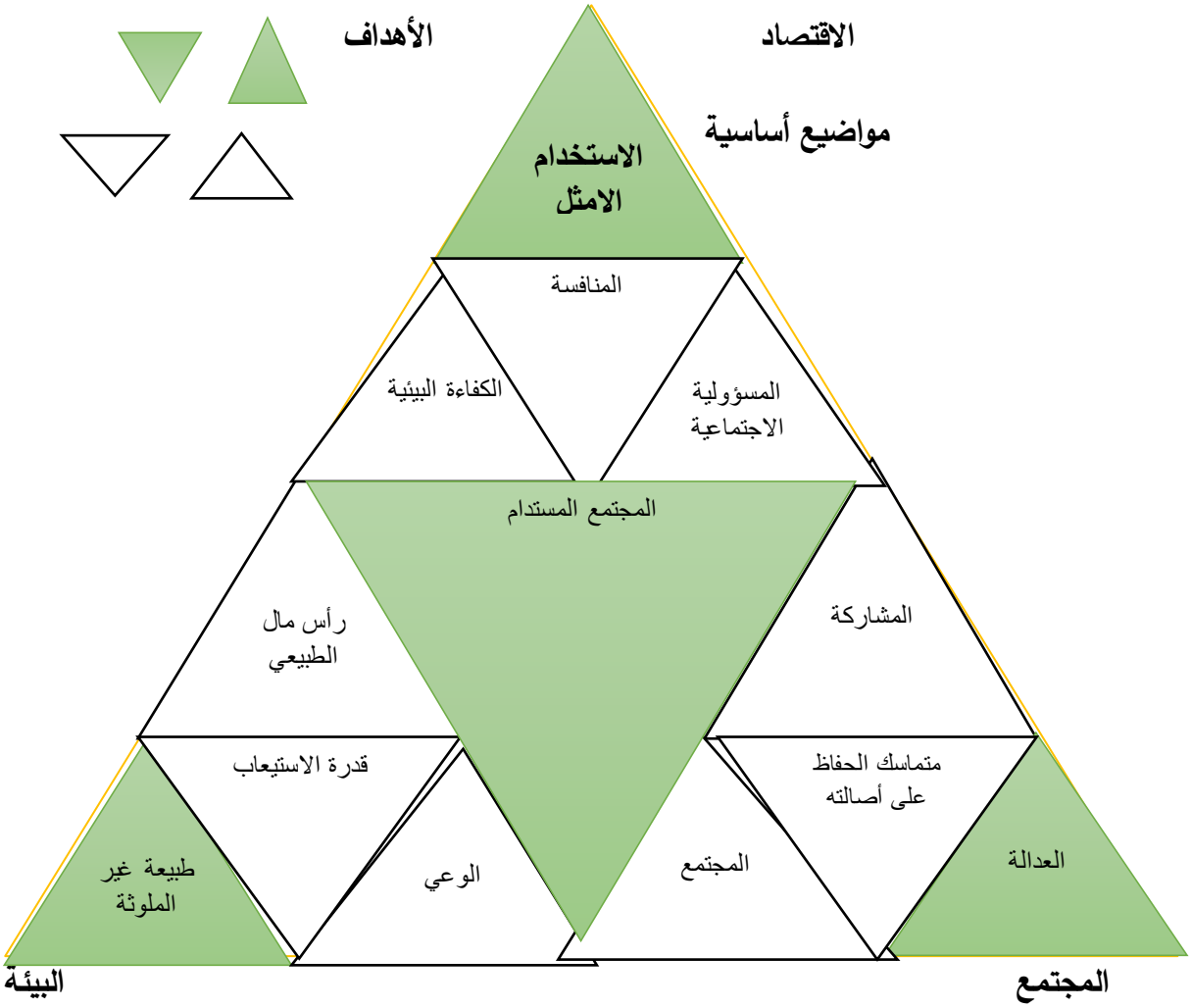

Source: Beat Burgenmeie Politique économique du développement durable. Editions de Boeck université, Bruxelles. 2008.P44

الفرع الاول: أسس التنمية المستديمة

ومن خلال الشكل نجد أن مفهوم التنمية المستديمة إلى مجموعة من الاسس أو الضمانات الرامية إلى تحقيق أهدافها وكانت أهمها[1] :

1-أن تأخذ التنمية في الاعتبار الحفاظ على خصائص ومستوي أداء الموارد الطبيعية الحالي والمستقبلي كأساس لشراكة الاجيال المقبلة في المتاح من تمك الموارد.

2-لا ترتكز التنمية إزاء هذا المفهوم على قيمة عائدات النمو الاقتصادي بقدر ارتكازها على نوعية وكيفية توزيع تلك العائدات، وما يترتب على ذلك من تحسين للظروف المعيشية للمواطنين حال الربط بين سياسات التنمية والحفاظ على البيئة.

3-يتعين إعادة النظر في أنماط الاستثمار الحالية، مع تعزيز استخدام وسائل تقنية أكثر توافقا مع البيئة تستهدف الحد من مظاهر الضرر والاخلال بالتوازن البيئي والحفاظ على استمرارية الموارد الطبيعية.

4-لا ينبغي اكتفاء بتعديل أنماط الاستثمار وهياكل الانتاج, وانما يستلزم الامر أيضا تعديل أنماط الاستهلاك السائدة اجتنابا للإسراف وتبديد الموارد وتلوث البيئة.

5-لابد أن يشتمل مفهوم العائد من التنمية ليشمل كل ما يعود على المجتمع بنفع بحيث لا يقتصر ذلك المفهوم على العائد والتكلفة، استنادا إلى مردود الاثار البيئية الغير مباشرة وما يترتب عليها من كلفة اجتماعية، تجسد أوجه القصور في الموارد الطبيعية.

6-استدامة وتواصل واستمرارية النظم الانتاجية أساس الوقاية من احتمالات انهيار مقومات التنمية خاصة بالدول النامية التي تعتمد على نظم تقليدية ترتبط بمقومات البيئة الطبيعي.

الفرع الثاني: مبادئ التنمية المستديمة

مبادئ التنمية المستديمة هي مجموعة المبادئ التوجيهية التي تهدف الى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بطريقة تضمن استدامة الموارد وحماية البيئة للأجيال الحالية والمستقبلية. تشمل هذه المبادئ تحقيق التوازن بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع، وتعزيز المساواة والعدالة الاجتماعية،

[1]- عبد الكامل عطية ،هوش صالح الدين ،التنمية المستدامة قراءة في الاسس والابعاد والاهداف ، **مجلة الدراسات الافريقية بالجزائر** جامعة الشهيد لخضر، جامعة باتنة1- الحاج لخضر ، العدد08 ,2020/05/31, ص ص314-315

وضمان المشاركة الشاملة والديمقراطية في عملية صنع القرارات، وتعزيز الابتكار والتكنولوجيا لتحقيق التنمية المستديمة وقد تتجلى هذه المبادئ في:

1)مبدأ الاستفادة من كل وحدة نقدية: نظرا لسياسات البيئية الناجحة منها مكلفة بدون مبرر ولا تستطيع البلدان النامية استخدام أساليب مرتفعة التكاليف , أفادت الجهود في مجال البيئة أن البحوث العلمية تسمح بتحقيق انجازات كثيرة بموارد محدودة وإيجاد سبل أقل تكلفة للتصدي للمشكلات البيئية الرئيسية.[1]

2)مبدأ تحديد الاولوية: يعني هذا المبدأ تحديد الأهداف والأولويات التي يجب التركيز عليها لضمان تحقيق التنمية المستديمة بأقل قدر من الاضرار والتأثير السلبي على البيئة والمجتمع، وتشديد والصرامة في وضع الخطط التنموية وتنفيذ الاجراءات العلاجية.[2]

3)مبدأ اغتنام الفرص لتحقيق الربح للجميع: بعض المكاسب في مجال حماية البيئة سوف تتضمن تكاليف ومفضلات والبعض اخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات لتحسين الكفاءة والحد من الفقر ونضرا لندرة الموارد التي تم تكريسها لحل مشكلات البيئة أوضح سياسة لتحقي الربح للجميع.

4)مبدأ الاستخدام الادوات السوق: يعتبر هذا المبدأ جزءًا من الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستديمة، حيث يعتمد على فعالية الآليات السوقية في توجيه السلوك الاقتصادي نحو الاستخدام الأمثل للموارد وتحقيق التوازن بين الفوائد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

تشمل بعض الأدوات السوقية التي يتم التركيز عليها في هذا المبدأ:

-اليات السوق: تشجيع تطبيق العرض والطلب وآليات السوق الحرة لتوجيه الاستثمارات والإنتاج بما يعكس الاحتياجات والتفضيلات الاقتصادية.

-الأسعار الصحيحة: تعزيز شفافية الأسعار وتحقيق أسعار تعكس التكاليف الحقيقي للموارد والتلوث، مما يشجع على الاستخدام الأمثل للموارد وتبني التقنيات النظيفة.

-الحوافز المالية: استخدام الضرائب والرسوم والإعفاءات الضريبية لتشجيع السلوكيات المستديمة وتقليل الأنشطة غير المستديمة.

-التداول بالانبعاثات: إنشاء أسواق للانبعاثات الكربونية أو الأسواق البيئية الأخرى لتشجيع

[1] - خيثر الهواري، عزازن حفيظة. مداخلة ضمن الملتقى الوطني **متطلبات انجاح التنمية المستدامة في ظل التحديات البيئية المعاصرة**، جامعة تيسمسيلت , 2020/04/15 ,ص08

[2] - خيثر الهواري، عزازن حفيظة، مرجع سبق ذكره

الشركات على تقليل انبعاثاتها واعتماد ممارسات أكثر استدامة.

-الابتكار والتكنولوجيا: تعزيز البحث والتطوير في التكنولوجيا النظيفة والحلول البيئية لتحقيق التنمية المستديمة.

5) مبدأ استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية: تتمثل في فرض ضرائب على الوقود أو قيود الاستيراد لأنواع معينة من المبيدات الحشرية، وإدخال مبدأ الحوافز على المنظمات الصناعية التي تسعى إلى التقليل من الأخطار البيئية.

6)مبدأ العمل مع القطاع الخاص: ضرورة تعامل الدولة بجدية وموضوعية مع القطاع الخاص باعتباره عنصرا أساسيا في العملية استثمارية وذلك من خلال تشجيع التحسينات البيئية للمؤسسات وادخال أنظمة ادارة البيئية وتوجيه التمويل الخاص صوب أنشطة تحسين البيئة مثل مراف معالجة النفايات وتحسين كفاية الطاقة.[1]

7) مبدأ اشراك الافراد: عند التصدي للمشكلات البيئية لبلد ما تكون فر النجا قوية بدرجة كبيرة إذا شارك المواطنون المحليون ومثل هذه المشاركة ضرورية للأسباب التالية:

-قدرة المواطنين على تحديد أولويات على المستوى المحلي.

-أعضاء المجتمعات المحلية غالبا ما يعملون على مراقبة المشاريع البيئية.

-إن مشاركة المواطنين يمكن أن تساعد على بناي قواعد جماهيرية تؤيد التغيير.

8) مبدأ توظيف الشراكة التي تحقق النجاح: يجب على الحكومات الاعتماد على الارتباطات الثلاثية التي تشمل (الحكومة، القطاع الخاص، منظمات المجتمع) لتنفيذ تدابير واجراءات من أجل التصدي لبعض القضايا البيئية.

9) مبدأ تحسين الاداء الاداري المبني على الكفاءة والفعالية: فبوسع المديرين البارعين انجاز تحسينات كبيرة في البيئة بأدنى التكاليف وذلك بإدخال تحسينات وتعديلات على تنظيم المنشآت من الداخل باستثمارات قليلة[2].

10) مبدأ الادماج البيئة من البداية: أي العمل بمنطلق الوقاية خير من العلاج وذلك يحل المشكلة من أساسها أي قبل وقوعها ألن الوقاية تكون أرخ كثيرا وأكثر فعالية من العلاج وتسعى معظم البلدان الان إلى تقييم وتخفيف الضرر المحتمل من الاستثمارات في البنية التحتية المراد انشاؤها.[1]

[1]- دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاي شهين، الدار الدولية الاشارات الثقافة، القاهرة،2000, ص80

[2] - خبابة عبد الله، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني **التنمية الشاملة المستدامة المبادئ والتنفيذ**، المؤتمر العالمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاية الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف،08-07 أفريل 2008، ص05

الفرع الثالث: نظريات التنمية المستديمة

هناك عدة نظريات ونماذج تم تطويرها لفهم وتحقيق التنمية المستديمة، وتعتمد هذه النظريات على مجموعة متنوعة من المناهج والتقاربات. اليك النظريات:

أولا: النظرية الداعية للأولوية البيئية

وهي النظريات التي ترى بأنه المحيط الحيوي هو الذي يحتاج إلى أن يكون مستديما وهم يؤكدون على التنوع الحيوي، والوراثي، وتعالج هذه النظريات إشكالية ما إذا كان النمو مطلوبا الناحية البيئية، لان بعضا منه يعمل على التدهور البيئي، ولهذا فهي تؤكد فقط على النمو الذي يساعد على منع هذا التدهور وأهمها:

1)النظرية المتشائمة: في عام 1798نشر توماس مألوس(thomas Malthus) * مقولته المشهورة حول مبادئ السكان، حيث يرى أن الجنس البشري إذا استمر في التكاثر وزيادة التناسل، ستواجهه مشاكل حدود الموارد الطبيعية وان هذا سوف يؤدي إلى بؤس ومجاعة كما رأى توماس أن الحروب ورقم سلبياتها إلا أنها حل أمثل لتقليل النسبة المتزايدة للجنس البشري ليتوافق مع الثروة والموارد الطبيعية المتاحة.

وانتقدت نظرية مالتوس بأنه لم يبين كيف التنبؤ وافتراضاته غير واضحة، واشتمل على الحظ المسبق على معدلات الوفيات والمواليد وعلاقتها بباقي متغيرات النموذج.[2]

2)النظرية المتفائلة: هناك من الاقتصاديين الكلاسيكيين أقل تشاؤما من بينهم جون ستيوارت ميل (John Stuart Mill) *حيث يرى أن الموارد الناضبة او المحدودة يمكن أن تمثل حاجزا أو قيدا على زيادة الإنتاج في المستقبل، فإن تلك الحدود لم يتوصل إليها بعد، لذلك لن تصل إليها أي دولة في العالم خلال الإطار الزمني لأي صناعة من الصناعات القائمة.

ولكن مع تأكيده على فكرة أن ارتفاع مستوى المعيشة بلعب دورا في استمرار النمو الاقتصادي، إلا

[1] شلابي عمار، طيار أحسن مداخلة ضمن فعاليات لملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة والتنمية المستديمة، **إمكانية البيئة والتنمية المستدامة في اقتصاد الجزائري**، جامعة سكيكدة ,12-22 اكتوبر 2008 , ص88

[2] يحي سعيدي، صورية شني، نظرية التنمية المستدامة، مقالة عدد 04، 03أكتوبر 2005، جامعة المسيلة، ص 04

*توماس روبرت مالتوس باحث سكاني واقتصادي سياسي إنجليزي. مالتوس مشهور بنظرياته المؤثرة حول التكاثر السكاني.

أنه على الرغم من تفاؤله رأى انه حتما تستغل موارد البيئة بشكل تام (أي يتم استنفاذها) في الأغراض الصناعية وغيرها، فإن هذا العالم لن يكون مثاليا.

3)الحركة الأمريكية المحافظة (1890-1920): بقيادة الأمريكي تيودور روزفلت**

ومن حوله ، قد مثلت هذه الخريطة نجاحا للقطر السياسي الإيديولوجية في الولايا المتجددة خلال الفترة ما بين عام 1890-1920 حيث ترى هذه الحركة بأن النمو الاقتصادي تحيطه بمجموعة من القيود الطبيعية التي من ٍ الصعوبة تجنبها حتى مع التقدم التكنولوجي ، وان الإسراع الكبير في استغلال الموارد الطبيعية الناضبة يعتبر تهديدا لحقوق الأجيال القادمة وأيضا انه كلها تم استغلال هذه الموارد بمعدل أقل كلما كان أفضل وكذلك أن التحكم الإشراف الحكومي في هذه الموارد آم المرغوب فيه.[1]

ثانيا: النظريات الداعية إلى الاولوية الاقتصادية

تركز بشكل أساسي على النمو الاقتصادي كهدف رئيسي لتحقيق التنمية، تؤمن هذه النظريات بأن النمو الاقتصادي القوي يمكنه أن يكون محركاً رئيسياً للتنمية الشاملة، وأنه يمكنه تحقيق تحسين الظروف الاجتماعية والبيئية. إليك بعض النظريات الرئيسية التي تركز على الأولوية الاقتصادية:

1-نظرية تعديل السوق: وتؤكد أن الموارد الحرة، والنفايات موارد غير اقتصادية أنه ليس لها سعر وهي مهملة في النظام الاقتصادي، وهكذا أقدم" مارشال "A. Marshal مفهوم اقتصادي الخارجي[2].

2-نظرية الإيكولوجي: هي نهج اقتصادي يهدف إلى توفير إطار لفهم التفاعلات بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع، وتعتبر الاستدامة البيئية والاجتماعية جزءًا أساسيًا من أهدافها. يختلف هذا النهج عن الاقتصاد التقليدي الذي يركز بشكل أساسي على النمو الاقتصادي والمؤشرات المالية، إذ يضع الاهتمام على تفاعل النظام الاقتصادي مع البيئة والمجتمع.

[1] يحي سعيدي، صورية شني، مرجع سابق ذكره، ص04

*- جون ستيوارت مل هو فيلسوف واقتصادي بريطاني، ولد في لندن عام1806 وتوفى سنة 1873

**ثيودور روزفلت الابن هو سياسي ومؤلف ومستكشف وجندي وعالم طبيعة ومصلح أمريكي شغل منصب الرئيس السادس والعشرين للولايات المتحدة الأمريكية

[2] يحي سعيدي، مرجع سبق ذكره. ص06

تشتق نظرية الإيكولوجي من مفهوم الإيكولوجيا وعلم البيئة، حيث تؤكد على التفاعلات البينية بين الأنظمة البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وتحاول تضمين هذه العلاقات في نماذج اقتصادية تحكمها مفاهيم الاستدامة والعدالة الاجتماعية.

3-نظرية الموارد الناضبة: قام الاقتصادي (هارولد هولتين) بنشر هذه الدراسة حول" اقتصاديات الموارد الناضبة" في عام 1931، وقام من خلال هذه الدراسة ببناء نموذج نظري حول كيفية الاستخدام الكفء للموارد الطبيعية الناضبة وكيفية استغلال والاستفادة منها على المدى الطويل، وذكرته في توظيف الموارد الناضبة تعز ضرورة مراعاة الأجيال القادمة في تلك المواد عند القيام بعمليات استغلالها وهو الأساس النظري الذي انطلق منه فيما بعد الأمم المتحدة في العقد الأخير من القرن 20عندما تبنت مفهوم التنمية المستديمة.[1]

ثالثا: النظريات الداعية للعدالة في الثروة والتنمية

تركز على توزيع الثروة والفرص بشكل عادل بين الأفراد والمجتمعات، وتسعى إلى تحقيق التنمية بشكل متوازن وشامل. إليك بعض النظريات الرئيسية في هذا السياق:

1-نظرية التنمية الدائرية المتراكمة: تعتمد نظرية التنمية الدائرية المتراكمة على مفهوم التفاعلات الإيجابية بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية، حيث يؤدي وجود فجوات اقتصادية واجتماعية إلى إنشاء دوائر مغلقة من الفقر والتخلف. وتتمثل أساسيات هذه النظرية في:

تفاعل متبادل بين القوى الدافعة: حيث ترى النظرية أن التفاعلات بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية تؤدي إلى تعزيز التنمية أو التدهور، وهذا التأثير المتبادل يؤدي إلى تكثيف النمو الاقتصادي أو تفاقم الفقر.

تراكم النفقات الاستثمارية :يتراكم الاستثمار في المناطق المزدهرة أو القطاعات الاقتصادية المتقدمة، مما يؤدي إلى تعزيز التطور الاقتصادي في تلك المناطق أو القطاعات، في حين يتم تجاهل القطاعات الأقل تقدمًا أو المناطق الفقيرة، مما يزيد من الفجوات بينها.

تضخم الفجوات الهيكلية :تنتج عمليات التراكم المتزايدة عن فجوات هيكلية في الاقتصاد، وهذه الفجوات تزيد من التفاوت في الثروة والدخل والتنمية بين القطاعات والمناطق.

[1] يحي سعيدي، مرجع سبق ذكره. ص06

2-نظريـة التحيـز الحضـري: هي نظرية اقتصادية تشير إلى التحيز الذي يتم ممارسته لصالح المدن على حساب الريف في عمليات التنمية الاقتصادية والسياسية. وترتبط هذه النظرية بشكل أساسي بالتحليلات الاقتصادية والسياسية للتنمية الاقتصادية في البلدان النامية.

وضعها ميخائيل ليشون ومن بين المشاكل التي طرحتها هذه النظرية هي:

هل إن التنمية المستديمة أزمة ثقافية أم أزمة بيئية؟

وفي ظل هذا يقول براون ليستر في 1999 إننا بحاجة إلى بوصلة أخلاقية، تقودنا إلى القرن 21 أساسها المبادئ المستديمة لتلبية الاحتياجات الانسانية.[1]

[1] - يحي سعيدي، مرجع سبق ذكره، ص ص-15

المبحث الثاني: مدخل عام للتصدير واستراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية.

يُشكل قطاع التصدير ركيزة أساسية في البنية الاقتصادية لأي دولة، نظرًا لأهميته البالغة في التجارة الدولية. لا تمتلك أي دولة القدرة على الاكتفاء الذاتي بشكل كامل، حيث تحتاج إلى التفاعل والتبادل التجاري مع الدول الأخرى للحصول على السلع والخدمات التي لا تستطيع إنتاجها محليًا. وعليه، يجب أن تتوافر لدى الدولة القدرة على تصدير منتجاتها المحلية لتمويل وتغطية احتياجاتها من الواردات. وخلال هذا المبحث سوف نتطرق الى أهم المحاور الخاصة بالتصدير والصادرات وأنواعها.

المطلب الاول: مفاهيم عامة حول التصدير

لا يمكن ان يتصور دولة ما تعيش منعزلة عن العامل الخارجي، ومهما كانت إمكانيتها ومواردها فهي بحاجة الى تصريف جزء من منتجاتها نحو الدول الاخرى مقابل استيراد ما تحتاج إليه من سلع وخدمات، ويعد قطاع التصدير من القطاعات المهمة التي اصبحت تعتمد عليها الدولة قصد تحقيق ميزان تجاري رابح.

الفرع الاول: تعريف التصدير

التصدير هو عملية بيع وتسليم سلع وخدمات الى الخارج ويضيف أن عملية التصدير السلع والخدمات غير الوطنية بأنها تسمى اعادة تصدير بالإضافة الى دوره في توازن الميزان التجاري، يعتبر أحد العوامل الاساسية للتنمية.[1]

ويعرف التصدير أيضا بانه انتقال السلع وسواها من الخيرات والممتلكات المادية من بلد المنشأ الى البلدان اخرى، لتسويقها في أسواق العالمية.[2]

ويضيف انه يمكن تعريفه على انه مجموع التدفقات العينية والنقدية العابرة للحدود, والتي يتم نقلها من طرف المقيمين في دولة ما تجاه المقيمين في دولة اخرى.[3]

في ملخص القول نجد أن التصدير ما هو الا عملية بيع السلع أو الخدمات المنتجة في بلد ما إلى خارج حدوده للأسواق الخارجية, يُعتبر التصدير جزءًا أساسيًا من الاقتصاد العالمي وله أهمية كبيرة في تعزيز نمو الاقتصادات الوطنية وتحقيق التنمية الاقتصادية.

---

[1] -بشير محمد علية، القاموس الاقتصادي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ,1990, ص ص130-131

[2] -احمد خليل خليل، معجم المصطلحات الاقتصادية، دار الفكر اللبناني، بيروت,1997. ص66

[3] نعيمي فوزي، فراس عبد الحكيم، التجارة الدولية، دروس في قانون الاعمال الدولي، جزء1, ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر, 1999,ص65

الفرع الثاني: أهمية وأهداف التصدير

خلال هذا الفرع سوف نتطرق الى أهمية التصدير واهدافه

أولا: أهمية التصدير

وتنبع اهمية التصدير بالنسبة للدول النامية من واقع اختلالات الهيكلية التي تعاني منها موازين مرفوعاتها، إذ يلاحظ تفاقم العجز في الميزان التجاري وزيادة حجم المديونية الخارجية وتزايد اعبائها وبالتالي ضعف قدراته على استيراد وذلك بسبب السياسات التي تنتهجها بعض الدول النامية كسياسة إحلال الواردات وسياسة الاقراض الخارجي.

لهذا يعد التصدير قرارا مهما يمكن اعتماد عليه لتوفير الاحتياجات من النقد الاجنبي بشكل منظم، خاصة ان المصادر الاخرى (صادرات المواد الاولية) لا تتصف بالاستقرار والاستمرارية بالإضافة الى كل هذا فقد توصلت بعض الدراسات الى فعالية التصدير في تحقيق النمو الاقتصادي للدول النامية مع اخذ بعني الاعتبار المتغيرات الاقتصادية العالمية الحالية والمستقبلية.

ونظرا لكل هذه الاهمية ولغرض تحقيق التنمية الاقتصادية لمختلف الميادين أصبح من مصلحة مختلف الدول الاهتمام بالتصدير، بل والسعي على تحقيقه على أكمل وجه.[1]

ثانيا: أهداف التصدير

تشمل مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف الدول والشركات إلى تحقيقها من خلال تصدير السلع والخدمات إلى الأسواق الخارجية. من بين أهم أهداف التصدير:

-الطريقة الاساسية للخروج من قوقعة التجارة المحلية المحصورة المحدودة الى أفاق عالمية أوسع تتنوع فيها السلع والاسواق والعملاء والمعاملات التجارية.[2]

-زيادة احتياطات النقد الاجنبي، وخلق فرص العمل.

-تدعيم سمعتها التجارية في الاسواق الخارجية.

-تحقيق الارباح التي تكون موردا هاما للعملات الصعبة واكتساب الخبرة.

[1] قدي عبد المجيد، ووصاف سعيدي، آليات ضمان الائتمان وتنمية الصادرات حالة الجزائر، **مجلة العلوم الانسانية**، جامعة حمد خيضر، العدد 02، جوان2002 , ص ص218-219

[2] مدوري عبد الرزاق، **تحليل فعالية السياسات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران,8011/8018,ص.28

-البحث على الفرص في الاسواق الدولية لتعزيز الانتاج الوطني.[1]

المطلب الثاني: مفهوم الصادرات غير النفطية وتطورها

خلال هذا المطلب سوف نتعرف على الصادرات والصادرات غير النفطية وتطورها التاريخي.

أولا: تعريف الصادرات

صادرات هي مجموع السلع والخدمات المباعة في الاسواق الخارجية ,وأن مداخيل رؤوس الاموال تظهر في ميزان المدفوعات على انها صادرات تمثل بيع عناصر محلية (مالية او حقيقية) لمستثمرين أجانب.[2]

ويمكن القول بأنها هي المداخيل بالعملة الصعبة.[3]

أوتعني الصادرات قيام الاقطاع الانتاجي والعائلي ببيع بعض وحدات السلع الاستهلاكية المنتجة في السوق الدولي للأجانب , مما يترتب عليه زيادة الدخل القومي للبلد.[4]

سنستخلص من التعاريف السابقة التعريف التالي الذي سنعتمد عليه في دراسة الموضوع:

الصادرات تمثل السلع أو الخدمات التي تباع من بلد معين إلى خارج حدوده، سواء كانت هذه السلع تصنع في البلد نفسه أو تُعاد تصديرها بعد استيرادها. في السياق الاقتصادي، تُعتبر الصادرات جزءًا أساسيًا من النشاط التجاري الخارجي للدول وتشكل مصدرًا هامًا لتوليد الدخل وتحقيق التوازن في الميزان التجاري.

ثانيا: الصادرات غير النفطية

ويتجلى حول هذه المفهوم عدة تعاريف نذكر منها:[5]

-تعرف على أنها "مجموعة السلع والخدمات التي تخرج عبر حدود الدولة، أي تنتقل من دولة إلى أخرى، وذلك من خلال بيعها بصفة رسمية مقابل قيمة مالية عادة ما تكون بالعملة الصعبة".

-وتعرف أيضا على أنها "مجموعة التدفقات السلعية والخدمية والمعلوماتية والمالية والثقافية والسياحية

[1] - بالاوي عبلة، قاسمي وميسة، **واقع منظومة الصادرات في الجزائر خارج المحروقات (2010/2020)**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد دراية. ادرار.2021-2022.ص7

[2] -TEULON Frederic. Vocabulaire économique. Que sais-je ? PUF, PARIS,2éme édition. 1993.p55

[3] -MONTOUSSE et CHAMBLY ,100 Fiches pour comprendre les sciences économique, BREAL، paris,1994 ,p20

[4] علي عبد الوهاب نجا، عفاف عبد العزيز عايد، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية جامعة الاسكندرية دار التعليم الجامعي سنة 2020 ص 97

[5] -مدوري عبد الرزاق، المرجع سبق ذكره، ص08

والبشرية إلى الدول والاسواق العالمية ودول أخرى، بغرض تحقيق أهداف معينة.

تُشير الصادرات غير النفطية إلى السلع والخدمات التي تم تصديرها من دولة ما ولكنها لا تشمل النفط أو منتجات البترول الأخرى. يُعتبر التنوع في الصادرات أمرًا مهمًا للاقتصادات الوطنية، حيث يساهم في تقليل التعرض للمخاطر الناجمة عن تقلبات أسعار النفط وتنويع مصادر الدخل.

تطور الصادرات غير النفطية:

ان شكل الطلب العالمي وارتفاع أسعار النفط يعتبران عاملين ذا أهمية في ارتفاع مستويات النمو الخاصة في الأعوام الأخيرة وهذا ما يدل على وجود فائض في الميزان التجاري، اذ قدرت نسبة المحروقات ب 98% من اجمالي الصادرات، على عكس الصادرات غير النفطية التي شهدت تذبذبات ملحوظة بين الارتفاع والانخفاض،

في عام 1970، بلغت قيمة الصادرات غير النفطية في الجزائر 1525 مليون دينار جزائري، بعد عام 1972، انخفضت القيمة إلى 1038 مليون دينار جزائري بمعدل نمو منخفض يبلغ 1.89% وفي عام 1974، ارتفع مستوى النمو بنسبة 4.7% لتصل القيمة إلى 1333 مليون دينار جزائري واستمر هذا التذبذب على مدار سنوات الثمانينات بمتوسط نمو يبلغ 3.75. وفي عام1990,سجلت الصادرات غير النفطية مبلغًا قدره 4301 مليون دينار جزائري بنسبة ارتفاع تبلغ 42.89%.

وفي أخير نستنتج أن الصادرات غير النفطية لم تستطع الخروج من دوامة الانخفاض الموجدة فيها رغم الارتفاع الضئيل من سنة الى اخر بسبب عدم العمل على خطط وبرامج لترقية الصادرات غير النفطية.

لكن بعد سنة 1992,تم ملاحظة ارتفاع في الصادرات غير النفطية لم يصاحبه انخفاض الا بعض المرات، ورغم البرامج والدعم المقدم من طرف السلطات الا أنه لم تتجاوز نسبة 3%. ومنذ ذلك الوقت الى يومنا الحالي مازالت الحكومات تسعى الى تسطير برامج بصدد تنمية الصادرات غير النفطية.[1]

[1] - محمد رملي، لخضر عدوكا، الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر'(دراسة قياسية ومقارنة مع المغرب) **مجلة رؤى الاقتصادية**، العدد،9 ديسمبر،2015، ص57

الشكل (7.1): تطور الصادرات غير النفطية

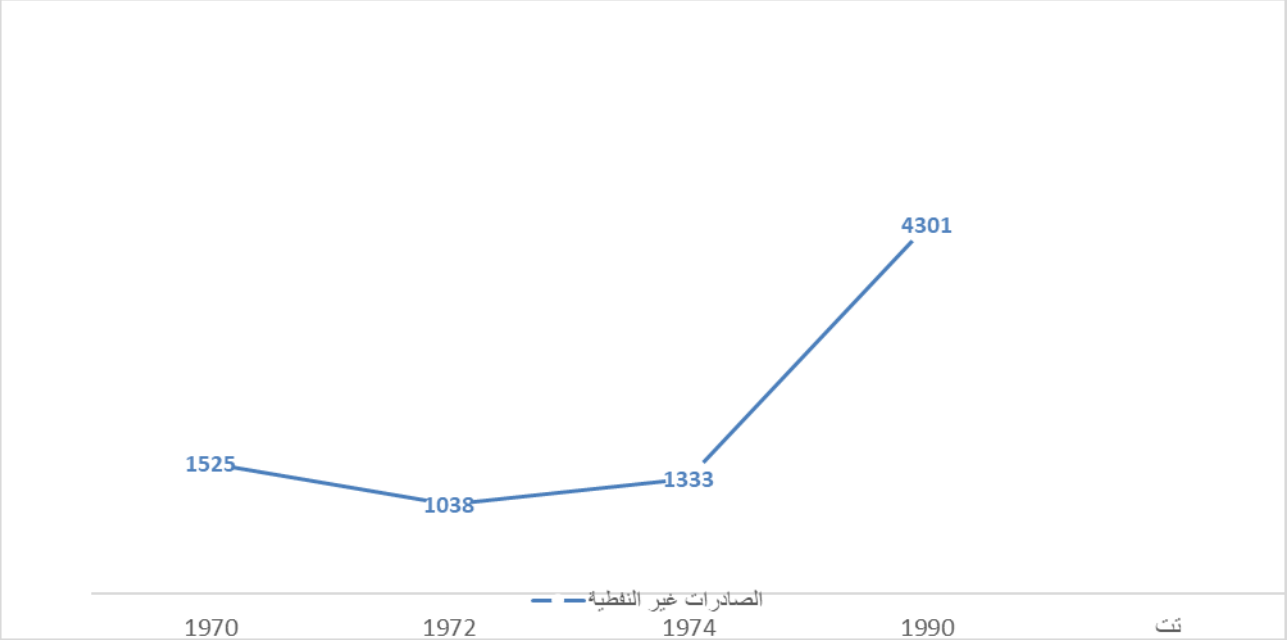

المصدر: من اعداد الطالبة باعتماد على بيانات البنك العالمي الجزائري

الفرع الاول: أهمية الصادرات غير النفطية فوائدها

وتلعب الصادرات غير نفطية أهمية كبيرة في عجلة الاقتصاد وفوائد عديدة نذكر منها:

أولا: اهمية الصادرات غير النفطية

ان أهمية الصادرات غير النفطية لا تختلف كليا عن أهمية الصادرات بصفة عامة فاذا كلاهما تعمل على خلق فرص جديدة للعمل وإصلاح العجز في ميزان الدفوعات إضافة الى جذب الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي مع محاولة رفع في معدلات النمو وهي على النحو التالي:[1]

1. **خلق فرص جديدة للعمل:** يمكن للصادرات غير النفطية أن تخلق فرص عمل جديدة وتقلل من معدلات البطالة وتعزز هذه الفرص من رفاهية المجتمع وتحسن مستوى المعيشة، بحيث تمكنت عدة دول من شرق آسيا من خلق فرص عمل جديدة والرفع من معدلات نموها باستخدام التوجه

[1] -بن سليمان بشرى، رحموني مسعودة. **أهمية الصادرات غير النفطية في الميزان التجاري الجزائري -دراسة تحليلية واستشرافية-**,مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل-,2019/2018,ص44

التصديرية بحيث ساعد ذلك على انخفاض مستوى البطالة إلى مستويات متدنية تتراوح ما بين 2 إلى 4% في سنة1998.

2. **إصلاح العجز في ميزان المدفوعات:** تعتبر الصادرات غير النفطية مصدرًا هامًا لجلب النقد الأجنبي عندما تكون الصادرات أكبر من الواردات، يمكن للبلد تحقيق توازن مالي إيجابي, وتؤثر الصادرات غير النفطية بشكل مباشر على استقرار العملة المحلية وأسعار الصرف عندما يكون هناك تدفق نقدي إيجابي من الصادرات، يمكن للبلد الحفاظ على استقرار قيمة عملته, فان بعض الدول من عجز في الميزان التجاري (عندما تكون الواردات أكبر من الصادرات) فيمكن للصادرات غير النفطية أن تساهم في تحقيق التوازن عن طريق زيادة الصادرات وتقليل العجز.

3. **تحقيق معدلات نمو مطردة:** تعمل الصادرات غير نفطية كاي سياسة اقتصادية على رفع معدل النمو وتحقيق التنمية المستديمة عن طريق العمل على حل المشكلات التي تعوق نمو الصادرات ورسم السياسات المتناسقة والمتكاملة والواضحة المعالم بين مختلف الكيانات المؤسسية التي تؤثر على التصدير في البلد.

4. **جذب الاستثمار المحلي والاجنبي:** باعتبار الاستثمار محرك أساسيا للإنجاح عملية التصدير، فاذا يأتي الاستثمار الأجنبي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة بحيث يمكن لهذه التكنولوجيا أن تساهم في تطوير المنتجات وتحسين جودتها والخبرة المستوردة تساعد في تحسين عمليات الإنتاج والإدارة. كما يسمح توافر رأس المال الأجنبي الفرصة للتوسع في إنتاج السلع والخدمات يمكن أن يؤدي ذلك إلى تحسين جودة المنتجات وزيادة كفاءة الإنتاج، ويعمل الاستثمار على إنشاء صناعات جديدة يمكن أن يكون لهذه الصناعات تأثير إيجابي على الاقتصاد من خلال توفير فرص عمل وتحسين القدرة التنافسية، كما أن وجود قطاع تصديري قوي يعمل على جذب مزيد من التدفقات الاستثمارية التي تترجم في شكل زيادة في الصادرات الخدمية والسلعية وتقوم بدورها هي أيضا في جذب استثمارات جديدة.[1]

ثانيا: فوائد الصادرات غير النفطية

يعد توفير الفرص للصناعة وتنمية الصادرات غير النفطية من أعظم الفوائد التي يمكن أن تجنيها أي دولة أو أمة بالمقارنة مع الدول المتقدمة المماثلة، بعد أن تصل هذه الصناعات إلى نقطة التطوير في فائض الإنتاج، وهو يفوق حاجة السوق المحلية، فلا سبيل إلا معالجة هذا الفائض. من أجل النمو والتوسع والبقاء في الأسواق الخارجية.

[1] -أصر الدين قريبي، **أثر الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة وهران، 2014-2015 ص 8

ويعتبر تصدير الفائض من مختلف المنتجات مهما للاقتصاد الوطني وقد يعود إلى مزايا عدة: ظروف المناخ، وفرة الموارد الطبيعية الازمة، توفر الايدي العاملة، والتكاليف النسبية المميزة.[1]

وفي هذا السياق سوف نذكر بعض من فوائد الصادرات غير النفطية التي تمثلت في:[2]

✓ **تنويع الاقتصاد:** الصادرات غير النفطية تساهم بشكل فعال في تحقيق التنمية المستديمة للاقتصادات، خاصةً في الدول النامية. إذ تمكّن هذه الصادرات البلدان من تقليل اعتمادها على النفط، وتنويع مصادر الدخل. مما يؤدي إلى تقليص التأثيرات السلبية المرتبطة بتذبذب أسعاره في الأسواق العالمية.

✓ **تحسين الحصة في السوق العالمية:** الصادرات غير النفطية تعزز مشاركة الدولة في الأسواق العالمية. يمكن للاقتصادات الوطنية أن تستفيد من التجارة والتعاون الدوليين عندما يتم تصدير منتجات مختلفة إلى بلدان أخرى.

✓ **تعزيز الوظائف والقدرات:** وتساعد الصادرات غير النفطية على خلق فرص عمل جديدة وزيادة الطاقة الإنتاجية. تعمل الصناعات المصدرة على تنمية المهارات وتوفير فرص العمل في مختلف القطاعات.

✓ **تحقيق التوازن التجاري:** إن تحقيق الميزان التجاري أصبح ممكنا من خلال مساهمة الصادرات غير النفطية. حيث يمكن تحقيق الاستدامة الاقتصادية وخفض العجز التجاري من خلال تنويع مجموعة المنتجات المصدرة في بلد ما.

✓ **تعزيز الاستدامة البيئية:** يمكن أن تكون الصادرات غير النفطية مرتبطة بالممارسات البيئية المستديمة. على سبيل المثال، صناعة الزراعة العضوية والمنتجات البيئية يمكن أن تكون مفيدة للبيئة وتحقيق التوازن بين الاقتصاد والبيئة.

الفرع الثاني: أنواع وأبعاد الصادرات غير النفطية

تتعدد أنواع وابعاد الصادرات غير النفطية وكانت ما يلي:

أولا: أنواع الصادرات غير النفطية

هناك عدة تقسيمات الاصناف الصادرات فوفق معيار الصادرات الملموسة وغير الملموسة يمكن تصنيفها إلى صادرات منظورة والتي تمثل الصادرات من السلع والبضائع التي تسوق للأسواق الاجنبية،

[1] -الشريف علي الصوص، التجارة الدولية الأسس والتطبيقات، دار أسامة للنشر والتوزيع، الاردن-عمان،، الطبعة الأولى، 2012، ص25

[2] - رمضاني أم الخير، الأفاق للدراسات الاقتصادية. **قياس وتحليل مؤشرات تنافسية الصادرات الجزائرية غير النفطية الفترة (2000-2019)، ص53**. 13:33, 2024/04/22. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/185529

والصادرات غير المنظورة والتي تمثل الخدمات وتشمل خدمات النقل والسياحة والتأمين إضافة إلى حركة رؤوس الاموال، ولكن ما ستتطرق له خلال بحثنا هو أنواع الصادرات خارج نطاق النفط والتي تمثلت في:[1]

- **السلع الصناعية:** تشمل هذه الفئة المنتجات الصناعية المصنعة مثل الآلات والمعدات، المنتجات الكيميائية، المنتجات المعدنية، ومنتجات الالكترونيات، بحيث مثلت الصناعة خلال التسعينات الامل في الخروج من عبودية المحروقات
- **السلع الزراعية والغذائية:** تشمل المنتجات الزراعية والغذائية مثل الحبوب، الفواكه، الخضروات، اللحوم، المنتجات الألبانية، والأسماك.

ولكن رغم أهمية هذا القطاع لا انه اتسم بالضعف وظهر هذا من خلال مساهمته الضعيفة في الناتج المحلي الإجمالي، وتتحدد تنمية القطاع الزراعي في توفير المدخلات البشرية والمادية بأسعار اقتصادية ملائمة لقطاع التصنيع الزراعي كما أنها تعني رفع القطاع الزراعي بما يؤدي إلى زيادة الطلب على مخرجات قطاع التصنيع الزراعي، بل وخلق المزيد من الطلب على مدخلات ومخرجات القطاع الزراعي ذاته.

- **السلع المصنوعة يدويًا أو الصناعات التقليدية** :تشمل هذه الفئة المنتجات المصنوعة يدويًا والحرف اليدوية التقليدية مثل السجاد والسيراميك والزجاج والمجوهرات.
- **الخدمات** :هو أحد مجلات الصناعة الذي يشكل جزءا من اقتصاد يهتم بإنتاج الخدمات بدال من السلع الملموسة تتنوع الخدمات التي يمكن تصديرها، بما في ذلك السياحة والسفر، الخدمات المالية والتأمينية، الخدمات الاستشارية والتقنية، النقل واللوجستيات، الخدمات الصحية والتعليمية، النشاطات الاقتصادية غير الربحية التي يمكن أن تصدر بين بلدان العالم.
- **المنتجات الصناعية المتوسطة والصغيرة** :تشمل هذه الفئة المنتجات المصنعة من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة، مثل الملابس، والأثاث، والمنتجات الإلكترونية الصغيرة.
- **التكنولوجيا والابتكار** :تشمل الخدمات الهندسية والاستشارية في مجال التكنولوجيا والابتكار، وتصدير البرمجيات والتطبيقات والتقنيات الجديدة.

وفي الاخير تبقى هذه نقطة في الكم الهائل من الانواع الصادرات غير النفطية وتختلف حسب تركيبة اقتصاد الدولة وقدراتها الانتاجية والتصديرية.

[1] - بن سليمان بشرى. رحموني مسعودة. المرجع سبق ذكره، ص46

ثانيا: أبعاد الصادرات غير النفطية

ونجد أن هناك بعدين وهي:

1. الابعاد المحلية للصادرات غير النفطية:

تمثلت في:

الاعتماد على عائدات النفط:

اعتماد الكبير على عائدات تصدير النفط يشكل تحديًا للعديد من الاقتصاديات، وخاصة في الدول التي تعتمد بشكل كبير على هذا المورد الطبيعي، فباعتبار النفط هو مورد غير متجدد، ويمكن أن ينفد في أي وقت، دون أن ننسى تقلبات أسعار النفط التي تؤثر في الإيرادات الحكومية، وبالتالي تؤثر في التخطيط الاقتصادي وصدمات أسعاره يمكن أن تؤدي إلى تقليل الواردات وتأثير على قطاعات مثل الصناعات التحويلية والاستثمار.[1]

ان الاعتماد الكلي على النفط يمكن أن يقيد القطاع الخاص ويؤثر على التنمية المستديمة، اذ أن تحقيق التنمية المستديمة يتطلب تحقيق التوازن بين الاعتماد على النفط وتطوير القطاعات الأخرى وهنا تنتج علاقة الطردية أي، تشجيع الاستثمار في القطاعات غير النفطية يمكن أن يساهم في تحقيق التنمية المستديمة.

ب. ضعف الإنتاج:

ان قوة الأساس الصناعي تعد عاملاً حاسماً في نجاح التصدير، وانخفاض حصة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن يعكس تحديات في البنية التحتية الصناعية أو في سياسات الاستثمار، ومن من ناحية أخرى، يمكن أن يؤدي نقص الموارد المالية إلى تقييد القدرة على الاستثمار في المعدات الجديدة والتقنيات الحديثة، مما يؤثر سلباً على القدرة التنافسية للمنتجات.

ج. التغيرات المستمرة في القوانين:

التغيرات المستمرة في اللوائح تسبب الشك بشأن المستقبل وهذا يؤثر على المدى الطويل، أيضا التعاقد والمفاوضات التجارية مع الاخرين ومن خلال خلق تخلف في التصدير يسبب خسائر في حصتها في السوق وكذلك في الموارد المخصصة للتسويق.

[1] -Abolghasemmakdavi ،Mehdi Fatemi ،**investigation of impact of non-oil export on economic growth case of iran**,iranain economic review , 2007, p42

د. المؤسسات المختلفة والعديدة التي تقرر قوانين الاستيراد والتصدير:

ان تعدد المؤسسات المتعلقة بالتجارة الخارجية في كل مراحلها العملية قد أصبح يسبب عدم الالتزام على نطاق واسع باللوائح والسياسات في خلق بيروقراطية كبيرة في قطاع التصدير فأصبح على الصادرات أن تتم عبر أكثر من طريق بسبب اختلاف مؤسسات صنع القرار، نتيجة لذلك يجب على المصدر أن يجتاز العديد من الخطوات للحصول على تراخيص التصدير وبالتالي إضاعة الوقت والطاقة.

2 الابعاد الخارجية للصادرات غير النفطية:

وتتمثل في:

أ. العقبات غير التعريفية:

والعقبات غير التعريفية هي تدابير للسياسة العامة تختلف عن التعريفات الجمركية العادية، ويمكن أن يكون لها تأثير اقتصادي على التجارة الدولية في السلع، من حيث تغيير كمياتها المتداولة أو أسعارها، أو تغيير كمياتها وأسعارها معاً.[1] وأهم هذه العقبات هي العقوبات الاقتصادية على البضائع.

ب. ضعف العلاقات مع المنظمات الدولية الكبرى واستغلال التعاون اقليمي:

لاتفاقات الإقليمية والدولية تلعب دورًا مهمًا في قطاع التجارة الخارجية للبلدان. عند الانضمام إلى منظمات إقليمية مثل منظمة التجارة العالمية (WTO)، يمكن للدول الأعضاء الاستفادة من التعريفات الجمركية المفضلة والمزايا غير التعريفية المرتبطة بهذه المعاهدات. منظمة التجارة العالمية تسهم في تحرير التجارة وتقديم إطار للتفاوض بشأن الاتفاقيات التجارية. يمكن أن تؤدي هذه الاتفاقيات إلى زيادة فرص الوصول إلى الأسواق العالمية وتحقيق التكامل الاقتصادي.

ج. معلومات غير كافية حول تطور الاسواق وضعف نظام المعلومات:

المعلومات تلعب دورًا حاسمًا في التجارة الدولية اليوم. في البلدان المتقدمة، يتمتع المصدرون بوصول واسع إلى تقنيات الاتصالات وخبراء التسويق، مما يساعدهم على تحسين استراتيجياتهم وتوسيع نطاق تجارتهم .

[1] -وفق التعريف الذي وضعه فريق الدعم المتعدد الوكالات، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، التدابير غير التعريفية من الالف الي الياء، ص01

من ناحية أخرى، تواجه السلطات الحكومية في بعض الأحيان تحديات في توفير معلومات كافية عن الأسواق الإقليمية، مما يمكن أن يؤثر على قدرة المصدرين على التنافس بفعالية. لذلك، من المهم للحكومات تطوير مرافق المعلومات وتحسين الوصول إلى البيانات السوقية لدعم المصدرين.

إن تحسين البنية التحتية للمعلومات وتوفير التدريب والدعم للمصدرين يمكن أن يساهم بشكل كبير في تعزيز الصادرات غير النفطية وتنويع الاقتصادات، خاصة في البلدان النامية. هذا يشمل الاستثمار في التكنولوجيا، تطوير رأس المال البشري، وتبسيط العمليات البيروقراطية والتنظيمية لتسهيل التجارة الدولية.

د. إهمال متطلبات السوق للبضائع المصدرة:

تفضيلات المستهلك تشكل عنصرًا أساسيًا في تحديد الطلب العالمي. فهم احتياجات المستهلكين

وتفضيلاتهم وذوقهم يمكن أن يساعد الشركات على تصميم وتقديم منتجات تلبي هذه الاحتياجات بشكل أفضل، مما يعزز من قدرتها على ترويج صادراتها في الأسواق الدولية.

المطلب الثالث: خصائص ومحددات الصادرات غير النفطية

من خصائص ومحددات الصادرات غير النفطية:

الفرع الاول: خصائص الصادرات غير النفطية

خصائص الصادرات غير النفطية تعكس طبيعة السلع والخدمات التي يتم تصديرها من دولة ما والتي لا تتضمن المنتجات النفطية. وتتميز هذه الصادرات بعدة خصائص من بينها:

- **التنوع:** تشمل الصادرات غير النفطية مجموعة واسعة من السلع والخدمات، مما يجعل الاقتصاد أكثر قدرة على التكيف مع تقلبات السوق.
- **قيمة مضافة** :تشتمل الصادرات غير النفطية عادة على منتجات تتميز بقيمة مضافة عالية، مثل المنتجات التصنيعية الجاهزة والخدمات الاستشارية والتقنية، مما يسهم في زيادة الإيرادات وتعزيز التنافسية الاقتصادي.
- **الارتباط بالقطاعات الأخرى:** تعتمد الصادرات غير النفطية على قطاعات أخرى من لاقتصاد، مثل الزراعة والصناعة والسياحة، مما يعزز النمو الاقتصادي الشامل.
- **الابتكار والجودة:** يتطلب تصدير السلع غير النفطية غالبًا التركيز على الابتكار

والتطوير المستمر وتحسين جودة المنتجات وتلبية متطلبات الأسواق العالمية، مما يساهم في تعزيز سمعة المنتجات المصدرة.

➢ **المرونة في السوق:** نظرًا لتنوع الصادرات غير النفطية، يمكن للدول التي تعتمد عليها أن تكون أكثر مرونة في التعامل مع التغيرات في الطلب العالمي وتقلبات الأسواق.

➢ **توفير فرص العمل:** يعمل قطاع الصادرات على توفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة في مختلف الصناعات والخدمات المصدّرة، مما يسهم في تحسين مستويات العيش وتقليل معدلات البطالة.

➢ **تحقيق التنمية المستديمة:** تعتبر الصادرات خارج المحروقات جزءًا أساسيًا من استراتيجيات التنمية المستديمة، حيث تسهم في تنويع الاقتصاد وتعزيز الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

بالإضافة الى:

-**قلة الاعتماد على أسواق محددة:** لا تعتمد الصادرات غير النفطية على أسواق محددة مثل أسواق النفط، مما يقلل من مخاطر تقلبات الأسعار.

-**إمكانية التحكم في الأسعار:** تتمتع الدول بقدر أكبر من التحكم في أسعار الصادرات غير النفطية، مما يسمح لها بتحقيق عائدات أفضل.

-**التأثير على العلاقات الدولية:** تساهم الصادرات خارج المحروقات في تعزيز العلاقات الدولية وتوسيع نطاق التعاون الدولي من خلال التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي.

-**التأثير على التوازن التجاري:** تلعب الصادرات خارج المحروقات دورًا هامًا في تحسين التوازن التجاري للدولة، حيث تسهم في زيادة الصادرات وتقليل الاعتماد على الواردات.

الفرع الثاني: محددات الصادرات غير النفطية.

يوجد العديد من العوامل التي يمكن أن تدفع او تقف عائقا أمام تطور الصادرات غير النفطية ومن بين هذه العوامل والمحددات:[1]

[1] -بروأين شهرزاد، **محددات الصادرات الصناعية –دراسة قياسية لحالة الجزائر ،1980-2016**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان ،2018-2017، ص ص11-9

المحددات الداخلية:

وتمثلت في:

أ. طبيعة الهيكل الاقتصادي:

يعتبر من أهم المحددات لحجم الصادرات غير النفطية، ولقد أثرت السياسات الاستعمارية التاريخية بشكل كبير على الهيكل الاقتصادي للدول النامية، مما أدى إلى تركيزها على الإنتاج الأولي والموارد الطبيعية، وهذا بدوره

أسهم في تحديات مثل الفقر والبطالة والتأخر التكنولوجي. ويبدو أن الصادرات تقتصر على المنتجات الأولية، وبالتالي ظهور اقتصاد مزدوج لأن هناك قطاع متطور ينتج السلع للتصدير وقطاع تقليدي بسبب لعدم قدرة قطاع التصدير على جر بقية الأنشطة الاقتصادية، كل ما سبق انعكس بشكل مباشر على طبيعة الصادرات إلى الدول النامية.

ب. دوال الانتاج في الدول النامية:

ونظرا لاعتماد البلدان النامية على الموارد الطبيعية، وخاصة الزراعة وأدى هذا الوضع إلى عدم استقرار النشاط الزراعي مما انعكس على عدم انتظام العملية الإنتاجية الزراعية، بالإضافة إلى ذلك، تعاني الدول النامية من ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي وأسعار المنتجات، مما يقلل من قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية هذا ما يؤدي الى عدم نمو الصادرات وانخفاض القدرة الإنتاجية ومنه نقص العرض بسبب عدم كفاية الموارد التقنية ونقص رأس المال لتطوير الأجهزة الإنتاج. وهذا ما يجعل القطاع الزراعي غير قادر على النمو والتطور.

ج. النمو السكاني:

ان ظاهرة انفجار السكاني تمثل مشكل على الصادرات أي ان هناك علاقة عكسية فكلما زاد عدد السكان انخفض معدل التصدير في البلاد بسب الامتصاص المتزايد للموارد الاقتصادية وتوجيهها إلى إشباع الحاجات المتزايدة للسكان.

د. اتجاه استثمار:

توجيه الاستثمار في الدول النامية يلعب دورًا حاسمًا في تحديد حجم وهيكل الصادرات غير النفطية، لهذا استوجب وضع بدائل لتنمية الصادرات غير النفطية يتطلب توزيع الاستثمارات بطريقة تعزز القطاعات

الأكثر قدرة على التصدير والتنافسية في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى ذلك، يجب على الدول النامية أن تأخذ في الاعتبار تقلبات أسعار المواد الأولية، والتي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على الصادرات في المدى القصير.

المحددات الخارجية:

وتتمثل في:

البدائل الصناعية والسياسات الإنتاجية في الدول المتقدمة لها تأثير كبير على الطلب على المواد الأولية من الدول النامية. هذه البدائل تقلل من الاعتماد على المواد الأولية التقليدية وتزيد من العراقيل أمام الصادرات من الدول النامية، كما أن التكتلات الاقتصادية بين الدول المتقدمة تعزز التجارة بين أعضائها وقد تؤدي إلى تقليل الفرص أمام الدول النامية للمشاركة في الأسواق العالمية.

المطلب الرابع: التحديات التي تواجه الدول في تنويع صادراتها بعيد عن النفط

ان تنويع الاقتصاد وتغيره يواجه عدة عراقيل وتحديات حددت غي ما يلي:

الفرع الاول: مشاكل التصدير غير النفطي.

تنمية الصادرات غير النفطية تواجه مجموعة من التحديات التي تشكل عوائق أمام تحقيق النجاح في الأسواق الدولية، ومن هذه التحديات:

- **العوامل الداخلية:**

- **ضعف البنية التحتية:** تعاني العديد من الدول من بنية تحتية ضعيفة، مثل الطرق والموانئ، مما يزيد من تكلفة الصادرات ويجعل من الصعب على الشركات التنافس في السوق العالمية.
- **قلة القوى العاملة الماهرة:** تواجه بعض الدول نقصًا في القوى العاملة الماهرة، مما يحد من قدرة الشركات على تصنيع منتجات عالية الجودة تلبي متطلبات السوق العالمية.
- **البيروقراطية:** قد تواجه الشركات صعوبات بسبب البيروقراطية واللوائح المعقدة، مما قد يؤخر عملية التصدير ويجعلها أكثر تكلفة.
- **عدم الاستقرار السياسي:** قد يؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى زعزعة ثقة المستثمرين وتقليل فرص الاستثمار في القطاعات غير النفطية.
- **ضعف الوعي بأهمية الصادرات:** قد لا يكون لدى الشركات والمؤسسات الحكومية الوعي الكافي بأهمية الصادرات ودورها في تنمية الاقتصاد.

- **التحديات البيئية والاجتماعية:** يتطلب التوجه نحو الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية تحديات إضافية مثل الامتثال للمعايير البيئية وتحسين ظروف العمل والحفاظ على حقوق العمال.
- **نقص التمويل:** يمكن أن يكون التمويل غير كافي لتطوير البنية التحتية والبحث والتطوير وتسويق المنتجات في الأسواق الدولية.

•العوامل الخارجية:

- **المنافسة العالمية:** تواجه الصادرات غير النفطية منافسة قوية من الدول الأخرى، خاصة في ظل العولمة وسهولة الوصول إلى الأسواق العالمية.
- **السياسات التجارية الخارجية:** قد تتغير السياسات التجارية للدول الأخرى، مثل فرض رسوم جمركية، أو تحديد حصص الاستيراد، أو فرض عقوبات تجارية، وهذا يمكن أن يؤثر على إمكانية الوصول إلى الأسواق الدولية.
- **تقلبات أسعار الصرف:** قد تؤدي تقلبات أسعار الصرف إلى زيادة تكلفة الصادرات على المشترين الأجانب، مما قد يؤثر على الطلب.
- **التغيرات الجيوسياسية:** قد تحدث تغيرات جيوسياسية مفاجئة، مثل التوترات السياسية بين الدول، أو النزاعات المسلحة، وهذا يمكن أن يؤثر على الاستقرار الاقتصادي والأمني للمناطق المعنية وعلى الصادرات.
- **التغيرات التكنولوجية:** يمكن أن تؤثر التطورات التكنولوجية على طبيعة الطلب العالمي والتنافسية في الأسواق الدولية، مما يتطلب التكيف مع التكنولوجيا الجديدة للبقاء تنافسيًا.

•المشاكل الرسمية:

- غياب تمويل مؤسسات التصدير.
- عدم دعم القوانين المحلية في توجيه التصدير.
- نقص في عدد الشركات المحلية لترقية الصادرات.
- قصور المساعدات الرسمية المحلية في التغلب على مشاكل التصدير[1].

[1]- قاسمي الاخضر، **إثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر-باتنة-، 2013-2014 ص8

•التحديات الخاصة بالقطاعات الثلاثة غير النفطية:

الزراعة :تواجه الزراعة تحديات مثل نقص المياه، وتغير المناخ، والأمراض النباتية والحيوانية.

الصناعة :تواجه الصناعة تحديات مثل نقص التمويل، وقلة الابتكار، وارتفاع تكلفة الطاقة.

الخدمات :تواجه الخدمات تحديات مثل نقص المهارات، وقيود الدخول إلى الأسواق، والمنافسة من الدول ذات التكلفة المنخفضة.

الفرع الثاني: اليات وطرق التخلص من العقبات

تتطلب مواجهة التحديات التي تواجه تنمية الصادرات غير النفطية تضافر الجهود من قبل الحكومة والقطاع الخاص وتشمل التحديات الداخلية والخارجية. إليك بعض النقاط التي يمكن التركيز عليها لمواجهة هذه التحديات:

1. **على مستوى الحكومة:**

وهي كمايلي:

تقديم تسهيلات وحوافز للشركات المصدرة :يمكن للحكومة تقديم إعفاءات ضريبية، قروض ميسرة، وبرامج دعم لتسهيل دخول الشركات إلى أسواق جديدة.

تبسيط الإجراءات الإدارية :يمكن تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بالتصدير لتقليل الوقت والتكلفة على الشركات.

تحسين البنية التحتية :يمكن تحسين البنية التحتية، مثل الطرق والموانئ، لتسهيل نقل السلع إلى الأسواق الخارجية.

تطوير مهارات العاملين في مجال التجارة الدولية والتسويق :يمكن للحكومة دعم برامج التدريب والتطوير لرفع مهارات العاملين في مجال التجارة الدولية والتسويق.

تعزيز التنسيق بين الجهات المعنية بالصادرات :يمكن إنشاء منصة أو هيئة مركزية لتنسيق الجهود بين مختلف الجهات المعنية بالصادرات.

دعم الشركات المصدرة :يمكن للحكومة تقديم حوافز مالية وتقنية للشركات المصدرة، مثل الإعفاءات الضريبية والقروض الميسرة وبرامج التدريب.

تحسين بيئة الأعمال :يجب إصلاح البيئة التشريعية والبيروقراطية لتسهيل إجراءات الأعمال وجذب الاستثمارات وتحفيز الريادة والابتكار.

2. **على مستوى القطاع الخاص:**

التركيز على الابتكار والتنافسية :يجب على الشركات التركيز على الابتكار وتطوير منتجات وخدمات عالية الجودة بأسعار تنافسية.

التعاون بين الشركات :يمكن للشركات التعاون فيما بينها لتشكيل مجموعات تصديرية لتقليل التكاليف وزيادة فرص النجاح.

الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة :يمكن استخدام التكنولوجيا الحديثة في التسويق الإلكتروني والتواصل مع العملاء في الخارج.

تعزيز قدراتها التصديرية :يجب على الشركات الاستثمار في مجال التسويق والتواصل، وتطوير مهارات العاملين في مجال التجارة الدولية.

3. **على مستوى المجتمع المدني:**

نشر الوعي حول أهمية تنمية الصادرات :يمكن للمجتمع المدني تنظيم حملات توعية حول أهمية تنمية الصادرات وتأثيرها على الاقتصاد الوطني.

دعم الشركات المصدرة :يمكن للمجتمع المدني تقديم الدعم والمشورة للشركات المصدرة، وتنظيم برامج تدريبية في مجال التجارة الدولية.

التعاون مع الحكومة والقطاع الخاص :يمكن للمجتمع المدني التعاون مع الحكومة والقطاع الخاص لتطوير استراتيجية وطنية لتنمية الصادرات.

الاضافة الى:

– الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية, يجب مراعاة العوامل البيئية والاجتماعية في عمليات الإنتاج والتسويق للمنتجات المصدّرة لتعزيز الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركات.

– يجب على الحكومة أيضًا العمل على تحسين مناخ الاستثمار وخلق بيئة جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

– تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات الإنتاج غير النفطي.

–التفاوض على اتفاقيات تجارية حرة مع الدول الأخرى.

–التعاون مع الدول العربية والإسلامية في مجال تنمية الصادرات.

ومن هذا السياق نجد أن الصادرات غير النفطية تلعب دورا فعالا في الاستدامة التنمية الاقتصادية, فاذا هي بحاجة لرؤية طويلة الأمد وجهود متواصلة وتنسيق بين مختلف الجهات المعنية لضمان تحقيق النجاح في الأسواق العالمية لمواجهات التحديات والعقبات التي تعرقل عملية ترقيتها.

المبحث الثالث: أساليب تطوير الصادرات غير النفطية واسهامها في دعم التنمية المستديمة

تسعى الدول المختلفة إلى اعتماد سياسات اقتصادية تمكنها من تحقيق التطور والتقدم، والوصول إلى مفهوم التنمية المستديمة، والذي يعبر عن تحسين العائدات النقية من التطوير الاقتصادي مع الحرص على الحفاظ على جودة الخدمات والموارد الطبيعية، وفي هذا الصدد أصبحت العديد من الدول تسعى الى تحقيق التنوع الاقتصادي خلال تبنى الصادرات غير النفطية وعمل على ترقيتها وخلال هذا المبحث سوف نتطرق الى كيفية تعزيز هذه الصادرات واستفادة منها في التنمية المستديمة.

المطلب الأول: استراتيجيات تعزيز الصادرات غير النفطية في السوق الدولية

تُعد التجارة الدولية ركيزة محورية للتطور الاقتصادي المستدام، إذ تُسهم في تعزيز معدلات النمو عبر توسيع قاعدة الإنتاج الصناعي وإدخال قيم مضافة جديدة. هذه القيم تُمثل عادةً بزيادة الصادرات من البضائع والخدمات، بالإضافة إلى جذب الاستثمارات الخارجية التي تُعزز من التنمية عبر استخدام مختلف عوامل الإنتاج، مما يُساعد في تحسين البنية التحتية والهياكل الأساسية ويُسرع من وتيرة الإنتاجية، خصوصًا مع اعتماد التقنيات الحديثة. وفي هذا الإطار، وضعت الحكومة خطة استراتيجية لزيادة حصة الصادرات غير النفطية، بهدف رفعها من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي.[1]

ومن هذه الإجراءات نذكر منها:

- **تحسين البيئة التصديرية:** تشمل تحسين البيئة التصديرية وزيادة فعاليتها إجراءات مثل تحديث القوانين المرتبطة بالتصدير، وإنشاء خدمة موحدة للمصدرين لتجاوز العقبات المتعلقة بالتصدير. في هذا السياق، نقوم بأخذ ما قامت المملكة بيه من مثال: بإطلاق خدمة "تحديات التصدير" لدعم المصدرين، وتتبع وتحليل الصعوبات والحواجز التي يمكن أن تعترضهم محليًا ودوليًا، ومن ثم تطوير حلول ناجعة لهذه التحديات والعمل على منع تكرارها بالتعاون مع الهيئات الحكومية ذات الصلة، مما يسهم في تقوية قدرات المصدرين ودعمهم، وذلك في إطار جهود تطوير بيئة التصدير الشاملة.[2]
- **رفع المعرفة بممارسات التصدير:** تم تعزيز الوعي بأهمية ممارسات التصدير وتطوير المهارات اللازمة للعاملين في هذا المجال عبر سلسلة من الحملات التوعوية وورش العمل. هذه الجهود شملت إطلاق المرحلة الأولى من برنامج دعم الشهادات التدريبية بالتعاون مع أكاديمية غرفة

[1] -حسين بن حمد الرقيب، تنمية الصادرات غير النفطية. هدف استراتيجي كيف يتحقق؟، **جريدة الرياض**، الرياض .2018/01/29

[2] - باولا عطية. تعزيز الصادرات السعوديّة غير النفطيّة أولى مستهدفات رؤية 2023: الخطّة وُضِعت وهذه تفاصيلها. **مجلة ايكونومي ميدل ايست**. الشرق الأوسط.2023/09/27.ص02

التجارة الدولية، لهدف من هذه المنح هو تأهيل المشاركين للحصول على شهادة متخصصة في التصدير، مما يسهم في رفع كفاءتهم وتعزيز قدراتهم التنافسية في الأسواق الدولية.[1]

- **الترويج للمصدرين وإيجاد فرص تصديرية لمنتجاتهم:** تيسير ربط المصدرين بالمشترين والشركاء المحتملين وزيادة معرفة الأسواق الخارجية بالمنتجات.
- **اعداد ادلة النفاذ الى الأسواق:** توفير بيانات التجارة العالمية وتحليلها لتسليط الضوء على فرص التصدير المتاحة.
- **التسويق للمنتج:** المشاركة في المعارض الدولية والبعثات التجارية واللقاءات الثنائية لإبراز المنتجات.
- **المساهمة في سد فجوة الخدمات المالية الراهنة:** لدعم المصدرين وتعزيز قدرتهم على الوصول بالمنتجات إلى الأسواق الدولية، تم توفير حلول تمويلية مبتكرة. في هذا الإطار، تأسس بنك التصدير والاستيراد مهمته تقديم خيارات تمويل متنوعة تشمل التمويل المباشر وغير المباشر، بالإضافة إلى خدمات ضمان الائتمان للصادرات، مما يسهم في تسريع وتيرة النفاذ للأسواق العالمية.[2]
- **إطلاق مبادرات لتحفيز القطاع الخاص:** تستهدف تدريب موظفي القطاع الخاص، بالإضافة إلى الطلبة والخريجين.
- **توفير خدمة التقييم الذاتي لجاهزية التصدير:** يعد نظام همم يهدف إلى تقديم تقييم أولي إلكتروني للشركات، يُحدد مدى نضجها وجاهزيتها للتصدير. يتضمن هذا التقييم تحليلًا للمنتجات والخدمات التي تقدمها الشركة، بالإضافة إلى تقديم اقتراحات حول الخدمات المناسبة لرفع كفاءة جاهزية التصدير. يعتبر هذا النظام أداة قيمة للشركات التي تسعى للتوسع في الأسواق الدولية.
- **تقديم خدمة التقييم التفصيلي للتصدير:** من خلال زيارات ميدانية للشركات لتقييم قدراتها التصديرية وتزويدها بخطة تطوير مصمّمة خصيصاً لمساعدة الشركة في تحقيق أهدافها التصديرية.

تعد هذه الاستراتيجيات جزءا في غاية الأهمية في برنامج خاص بالتنويع الاقتصادي والتحول من الاعتماد على النفط الى مصادر دخل متعددة.

[1] - باولا عطية، مرجع سبق ذكره، ص02
[2] - مرجع نفسه، ص03

المطلب الثاني: تـأثير الصادرات غير النفطية على الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاديات النامية.

خلال هذا المطلب سوف نتعرف كيف تؤثر الصادرات غير النفطية على الإنتاج المحلي الإجمالي:

الناتج المحلي الإجمالي(GDP) : هو القيمة السوقية الإجمالية لجميع السلع والخدمات النهائية التي تقوم دولة ما بإنتاجها في مدة معينة.[1]

يتم حسابه عن طريق:

$$GDP = C + I + G + NX$$

-(C) مجموع الاستهلاك الشخصي: يشمل ما تنفقه الأسر على السلع والخدمات

-(I) إنفاق الشركات أي الاستثمار: مجموع ما تنفقه الشركات أو الحكومة على شراء الآلات والمعدات والبرمجيات وما إلى ذلك يندرج تحت هذا البند.

- (G) الإنفاق الحكومي: تحت هذا التصنيف تقع كل المدفوعات التي تقوم بها الحكومة للإنفاق على الخدمات العامة.

- (NX) صافي الصادرات: ببساطة هذا البند عبارة عن إجمالي الصادرات يُطرح منه إجمالي الواردات.

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي مؤشرًا هامًا للتقدم الاقتصادي ويستخدم للمقارنات الدولية.

تلعب الصادرات غير النفطية دورًا حيويًا في تنويع مصادر الدخل وتحفيز النمو الاقتصادي في الاقتصاديات النامية. تساهم هذه الصادرات في تقليل الاعتماد على النفط، وهو مورد متقلب يمكن أن يؤدي إلى عدم استقرار اقتصادي عند تغير الأسعار عالميًا يمكن القول ان لها وقعا كبير على الناتج المحلي الإجمالي من خلال:

- تحسين جودة المنتجات والخدمات، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية وعمليات الإنتاج، يمكن أن يكون له تأثير كبير على قدرة الدول النامية في زيادة حجم الإنتاج وتوسيع صادراتها غير

[1] - نرمين مجدي، مفاهيم اقتصادية أساسية :الناتج المحلي الإجمالي، سلسلة كتيبات تعريفية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة,2021,ص07

النفطية. وهذه الخطوات تساعد في تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات في الأسواق العالمية ويمكن أن تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي.

- تنويع القطاعات الاقتصادية والتركيز على الصادرات غير النفطية يُعد استراتيجية مهمة للدول النامية لتقليل التبعية لقطاع النفط، ويساهم هذا في زيادة مرونة الاقتصاد من خلال تقليل من الاعتماد على النفط وانخفاض خطورة تقلب أسعاره في الأسواق العالمية بالإضافة الى تعزيز النمو الاقتصادي بخلق فرص عمل جديدة تزيد من الإنتاجية، فزيادة الصادرات غير النفطية، تتحسن ميزانية الدولة وتقل الحاجة للاستيراد.
- زيادة قيمة الصادرات غير النفطية وتقليل الاعتماد على الواردات يمكن أن يكون لهما تأثير إيجابي كبير على الحساب الجاري للدول النامية عن طريق تقليل العجز التجاري بانخفاض نسبة الاعتماد على الواردات، تنخفض النفقات بالعملة الأجنبية، مما يساعد على تقليل العجز، وتشجيع النمو المستدام بالاستثمار في القطاعات غير النفطية فهذا يعزز التنمية المستديمة ويخلق فرص عمل جديدة.
- زيادة الاستثمارات والتوظيف يحفز القطاعات المنتجة، مما يعزز النمو الاقتصادي بالوصول إلى أسواق جديدة ويزيد من الطلب على المنتجات والخدمات وهذا ما يتطلب المزيد من اليد العاملة، مما يساهم في تحسين معدلات التوظيف وارتفاع معدلات الكفاءة الإنتاجية يؤدي الى منافسة في الأسواق الدولية وتشجيع الشركات على زيادة الإنتاجات.
- بتطوير الصادرات غير النفطية، يمكن للدول النامية تعزيز الابتكار والتطوير في القطاعات المختلفة، مما يساهم في زيادة الإنتاجية وتحسين الكفاءة وزيادة القيمة المضافة.

المطلب الثالث: تجارب بعض الدول في تنمية الصادرات غير النفطية

وعند الحديث عن تجارب الدول في قطاع الصادرات غير النفطية، يستلزم أن نذكر تلك الدول التي برزت في سنوات السبعينات، بحيث تبنت تلك الدول نهج التصنيع وتوجهت نحو التصدير وقد نجحت عدة دول في تنمية صادراتها غير النفطية وقامت بتحقيق نجاحات ملموسة في هذا المجال نذكر منها ما يلي:

أولا: التجربة الماليزية

وتعتبر تجربة التنمية الاقتصادية الماليزية من أكبر التجارب العالمية الرائدة في مجال التنمية الاقتصادية. إن أهم نقطة بدأت فيها ماليزيا في عملية التنمية الاقتصادية هي سياسة التعليم الذاتي، وهي من التجارب التنموية التي تستحق الاهتمام والدراسة لما حققته من إنجازات عظيمة.[1]

وقد ظهرت إيجابية الاستراتيجية انتهاج ماليزيا نهج الدولة التنموية في السبعينيات، مما أدى إلى تحقيق نمو اقتصادي سريع وتغيير هيكلي، خلال الفترة من 1987–1993 بحيق ارتقت صادراتها بنسبة 17% في المتوسط، وبقيت على هذا النهج الى منتصف العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، واعتبرت معظم صادراتها تلك الفترة تتكون من مادة واحدة ذات أهمية وهي البترول الخام بالإضافة الى المطاط، وخشب الأشجار.

بعد تطور الهيكل الصادرات الماليزية، قمت الحكومة بتشجيع دخول الاستثمار الأجنبي في مجال الإلكترونيات من خلال العمل تقديم مجموعة من الحوافز والإعفاءات الضريبية للشركات المصدرة والمستثمرين الأجانب. وتوفير يد عاملة وإصدار تراخيص للمنتجات الأجنبية، بفضل الاستثمار الأجنبي تمكنت ماليزيا من تخلص من احتياجها اعتمادها على البترول الخام وأصبحت تتمتع بالتنوع اقتصادي.[2]

والى جانب الاستثمار الأجنبي هناك عوامل أخرى ساعدت في التنمية والتنويع كمثل قيام ماليزيا بالاستثمار في الفرد والتعليم من خلال تركيز على لمنظومة التعليمية للتحقيق التنمية المستديمة واتخذها سياسات وإصلاحات اقتصادية لتحسين بيئة الأعمال، وتسهيل الاستثمارات، وتعزيز التنافسية. واستفاد ماليزيا من التعاون الدولي في تطوير صادراتها غير النفطية، سواء من خلال التجارة الثنائية مع الدول الأخرى أو من خلال الانضمام إلى المنظمات الإقليمية والدولية التي تعزز التبادل التجاري والاستثمارات، كما تم تقديم مجموعة من الحوافز والإعفاءات الضريبية للشركات المصدرة والمستثمرين الأجانب، من بينها:[3]

1. اعفاء مزدوج على تكاليف المرتبطة بالصادرات المتضمنة تكاليف تسويق الصادرات
2. 50 %اعفاء من الضرائب المرتبطة بالتصدير
3. استرداد قيمة الجمارك على السلعة الوسطية المستخدمة في الصادرات

[1] أحمد محي الدين محمد التلبان، التجربة الاقتصادية الماليزية، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية**. جامعة الإسكندرية، العدد07,جانفي 2019,ص8

[2] -السواعي خالد محمد، التجارة والتنمية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن, , الطبعة الأولى،2006، ص211

[3] -قسوم ميساوي الوليد. **دراسة اقتصادية وقياسية للصادرات في الجزائر مع اخذ الفترة 1979الى2006**,مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة, 2008/2007,ص50

4. اعفاء ضريبي بنسبة 05% من قيمة الصادرات.

ثانيا: تجربة المملكة العربية السعودية

برغم من النفط هو المصدر الرئيسي في دخل المملكة الا ان جهدها وسعيها المستمر لتطوير القطاعات الأخرى وتنويع اقتصادها لتنمية صادراتها غير النفطية كان من اجل تحقيق التنمية المستديمة لان معدول نمو الصادرات يؤثر إيجابا على الناتج المحلي الإجمالي وبهذا الصدد اتخذت هيئة تنمية الصادرات السعودية (هيئة تنمية الصادرات السعودية هي جهة حكومية تأسست في عام 1434هـ (2013م)، وتهدف إلى زيادة الصادرات السعودية غير النفطية وتعزيز انفتاح المملكة على الأسواق العالمي) مجموعة إجراءات وتدابير منها:[1]

- تركز رؤية المملكة العربية السعودية 2030 على تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط وتعزيز الاستثمار في الصناعات التحويلية فهذا يعزز في خلق قيمة مضافة للموارد الطبيعية ويفتح آفاقًا جديدة للتصدير ، وتطوير السياحة يمكن أن يجذب المزيد من الزوار الدوليين ويزيد من الإيرادات غير النفطية، وقطاع الترفيه يعد بمثابة محرك للنمو الاقتصادي من خلال توفير فرص العمل وتنشيط السوق المحلية، استثمار في التكنولوجيا يعزز الابتكار ويساهم في تطوير الصناعات الذكية والخدمات الرقمية إضافة الى تحسين جودة التعليم يؤدي إلى تنمية الموارد البشرية ويعد الشباب لسوق العمل المستقبلي وتطوير القطاع الصحي يضمن توفير خدمات صحية عالية الجودة ويدعم السياحة العلاجية.
- عمل البرنامج التحول الوطني على تحقيق اهداف المتمثلة في تقليل الاعتماد على النفط وزيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي، والاستثمار في البنية التحتية الحديثة لتعزيز كفاءة الاقتصاد وجذب الاستثمارات الأجنبية، الى جانب تشجيع الابتكار وتأسيس الشركات الناشئة لخلق فرص عمل جديدة وتحفيز النمو الاقتصادي، من خلال مجموعة من المبادرات والإصلاحات التي تشمل تحسين الإجراءات التنظيمية، توفير الحوافز للقطاع الخاص، وتطوير شراكات استراتيجية مع الدول والشركات العالمية. هذه الجهود تساهم في بناء اقتصاد متنوع يستطيع مواجهة التحديات المستقبلية وتحقيق الازدهار للمملكة.
- تعمل الحكومة السعودية على تطوير الصناعات التحويلية كجزء من استراتيجيتها لتنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط، وتُعد الصناعات الكيميائية من القطاعات الرئيسية في خطة التنويع الاقتصادي، حيث تسعى السعودية لأن تصبح مركزًا عالميًا للكيماوياتهدف المملكة إلى تطوير صناعتها

[1] -الصادرات السعودية هيئة تنمية الصادرات السعودية، **الصادرات السعودية" مساهم رئيسي في رؤية المملكة 2030 مجموعة متكاملة من المبادرات والخدمات لدعم المنتج الوطني**، الرياض, 2024/05/03 ,20:19,

الدفاعية لتقليل الاعتماد على الواردات العسكرية وتعزيز الأمن الوطني مع تشجيع الاستثمار في الصناعات الغذائية لضمان الأمن الغذائي وتوفير فرص التصدير.

- تسعى السعودية لرفع نسبة الصادرات غير النفطية من 16% إلى 50% من إجمالي قيمة الناتج المحلي من خلال تطوير قطاعات مثل الصناعات التحويلية، الطاقة المتجددة، والتقنيات الرقمية، وتحسين بيئة الاعمال، قدم الحكومة الدعم المالي والتقني للمصدرين لزيادة قدرتهم التنافسية بحيث سعى السعودية لتوقيع اتفاقيات تجارية مع دول أخرى لفتح أسواق جديدة.
- تعمل المملكة العربية السعودية بجد لتحسين الإنتاجية في القطاع الزراعي وتطوير صناعات جديدة تتماشى مع التوجهات العالمية نحو الاستدامة والابتكار من خلال استثمار السعودية في مشاريع الطاقة الشمسية والرياح لتقليل الاعتماد على النفط وتوليد الطاقة النظيفة.

وتعمل المملكة منذ فترة طويلة على توزيع مصادر دخلها الوطني من خلال وسائل عديدة والمتمثلة في:[1]

- ✓ تعمل المملكة العربية السعودية على توفير المعلومات اللازمة للمصدرين السعوديين عن الأسواق الخارجية من خلال هيئة تنمية الصادرات السعودية، مركز المعلومات الوطني، أخيرا برامج تدريبية وورش العمل.
- ✓ إنشاء شبكات من التنظيمات الحكومية وغير الحكومية لتقديم الدعم اللازم للمصدرين.
- ✓ تقديم مجموعة من تسهيلات وتحفيزات المالية للمصدرين.
- ✓ ضمان الائتمان والتوفير للصادرات.
- ✓ بناء مناطق حرة للتصدير.
- ✓ تأهيل وتدريب مجموعة من اليد العاملة في قطاع التجارة الخارجية
- ✓ تخفيض قيمة الضريبة على المصدرين.
- ✓ منح اسعار فائدة منخفضة على القروض المقدمة للمصدرين.
- ✓ لإعفاء الجمركي لمستلزمات الانتاج اللازمة لإنتاج المنتجات المعدة للتصدير

وخلال النصف الأول من عام 2021 قامت المملكة السعودية بتصدير منتجاتها غير النفطية الى 170 دولة في انحاء العالم، وعام 2022 سجلت الصادرات غير النفطية ارتفاعا بنسبة 13.7% عن عام 2021.

[1] - زير ريان، أثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2005-2014)، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر، بسكرة,2014-2015, ص84

ثالثا: تجربة تايوان

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية والانسحاب الشيوعي في الصين إلى البر الرئيسي، انتقلت الحكومة الوطنية الصينية إلى تايوان (جمهورية الصين) في عام 1949, وقد بلغ متوسط الدخل الفردي فيها عام 1962 حوالي 160 دولار امريكي. بدأت تايوان في تنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي والتحرير التجاري في ستينيات القرن الماضي، مما أدى إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتحولها إلى واحدة من أكبر الاقتصادات الصناعية في آسيا[1].

ومثل باقي الدول بدأت تايوان باستخدام سياسة التصنيع وهي سياسة انتاج بدائل الواردات، هذه السياسة تفترض أن الدولة يجب أن تحاول خفض اعتمادها على الخارج من خلال تصنيع المنتجات المطلوبة محليًا، وتصنيع المنتجات التي يمكن الحصول عليها من الخارج، باستخدام سياسة التصنيع الوطني، يمكن للدولة تعزيز قدرتها على إنتاج السلع والخدمات بشكل مستقل، وبالتالي تقليل الاعتماد على واردات السلع الحيوية من الخارج. هذا يمكن أن يحقق العديد من الفوائد منها:

-تنمية الصناعات المحلية وتصنيع المنتجات محليًا، تستطيع الدولة تقليل اعتمادها على الواردات الخارجية، مما يساهم في تعزيز استقلالها الاقتصادي بهدف إلى تحفيز الإنتاج المحلي للسلع التي كانت تُستورد سابقًا، وبالتالي تقوية القاعدة الصناعية للبلاد وتحسين ميزان المدفوعات.

-إنتاج المزيد من المنتجات المحلية، يمكن للدولة تقليل عجزها التجاري وزيادة صادراتها، مما يعزز الاستقرار الاقتصادي.

-توسيع قطاع التصنيع المحلي يلعب دورًا مهمًا في خلق فرص عمل جديدة وتعزيز نمو الاقتصاد المحلي. عندما يتم تصنيع المنتجات داخل البلاد، يتم توجيه الاستثمار نحو الصناعات المحلية، ويتم تعزيز القدرة التنافسية للشركات المحلية. هذا يساهم في تحقيق التنمية المستديمة وتقليل الاعتماد على الواردات الخارجية.

-تنفيذ سياسة التصنيع الوطني يتطلب بنية تحتية قوية ومتطورة تشمل الطرق، الجسور، الكهرباء، المياه، والاتصالات. هذه البنية التحتية تلعب دورًا حاسمًا في دعم القطاع الصناعي المحلي من خلال تسهيل الإنتاج والنقل والتوزيع. كما أنها تساعد في جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، وتحسين كفاءة العمليات الصناعية، وتقليل التكاليف، مما يؤدي إلى تعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة للبلاد.

[1] -صبحي مجدي سيا، التنمية والتصنيع، **مجلة العربي**، الكويت، العدد411, اوت 1995,ص ص33-32

–تحسين جودة المنتجات من خلال الاستثمار في البحث والتطوير والتكنولوجيا، يمكن للدولة تحسين جودة المنتجات المحلية وتلبية احتياجات السوق المحلية بشكل أفضل.

اعتمدت التايوان نمط التصنيع مثل كوريا الجنوبية بحيث يعتمد بشكل كبير على الاستثمارات الأجنبية المباشرة. هذه الاستثمارات لعبت دورًا حيويًا في تطوير صناعاتهما وتعزيز قدراتهما التصديرية.[1]

تايوان قد حققت تقدمًا ملحوظًا في تطوير صادراتها وأصبحت قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية, بفضل تنويع القطاع الصناعي وتطوير الصناعات المتقدمة, مكنت من تطوير صناعات تعتبر أكثر تعقيداً وقيمة مضافة، مما ساهم في تعزيز تنافسيتها وزيادة قيمة صادراتها, تمثلت هذه الصناعات في صناعة الصلب والبتروكيماويات والماكينات وتصنيع الآلات والمعدات الإلكترونية تعتبر قطاعات حيوية في الاقتصاد التايواني، وهي تشكل جزءًا كبيرًا من صادراتها غير النفطية, لا يلبي الطلب المحلي فقط بل يساهم أيضًا في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد التايواني على المستوى العالمي.

وقد باشرت تايوان بتطبيق سياساتها التنموية عن طريق مجموعة من إصلاحات نذكر منها:

- انشاء مناطق حرة.
- الغاء قيود الواردات.
- توحيد سعر الصرف.
- خفض قيمة العملة.
- توفير التمويل للمصدريين.
- تعديل السياسة النقدية.

ونتيجة هذه الإصلاحات سجل ارتفاع في الصادرات من12.2% من الدخل الوطني سنة1958 الى 19.6% من الدخل الوطني سنة 1965, وانخفض معدل التضخم الى أقل من 2 % سنويا خلال الخمسينات من القرن العشرين وفي سنة 1969 تساوت الصادرات مع الواردات نتيجة للنمو السريع في الصادرات، وتمكنت التايوان من مضاعفة صادراتها بخمسة اضعاف بينما تضاعفت الواردات بأربعة أضعاف، ونمت الصادرات لتحل محل المساعدات الأجنبية.[2]

تطور قطاع الصادرات في تايوان من المواد الغذائية المصنعة إلى صناعات أكثر تقدمًا مثل الملابس، المنسوجات، والماكينات الكهربائية. هذا التوسع ليس فقط عزز الاقتصاد بتنويع الصادرات، بل ارتبطت

[1] زير ريان، مرجع سبق ذكره ص ص 81-82
[2] قسوم ميساوي الوليد، مرجع سبق ذكره، ص36

زيادة الصادرات والدخل الحقيقي في تايوان بزيادة معدلات التوظيف والأجور الحقيقية، وهذا النمو الاقتصادي المستدام ساهم في تحسين مستوى المعيشة للمواطنين وزيادة الاستثمارات في التعليم والبنية التحتية والخدمات الاجتماعية.

خلاصة الفصل:

في الختام، يمثل التصدير جزءًا أساسيًا من استراتيجيات التنمية الاقتصادية للدول، حيث يسهم بشكل كبير في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الازدهار الاقتصادي على المدى الطويل، ويلعب التصدير دور حيوي في تحقيق التنمية الاقتصادية المستديمة. يُساعد على توسيع الأسواق ويُفتح آفاقًا جديدة للمنتجات والخدمات الوطنية. كما أنه يُشجع على الابتكار والتطوير، ويُحسن من مستوى المعيشة للمواطنين.

وخلال هذا الفصل، يمكن القول بأن الصادرات غير النفطية تلعب دورًا محوريًا في تنويع مصادر الدخل القومي وتحفيز النمو الاقتصادي. وتظهر الدراسات علاقة بين تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي تعتبر علاقة متبادلة وإيجابية. فعلى الرغم من أن الصادرات تسهم في زيادة الإنتاج وتحسين ميزان المدفوعات، إلا أنها أيضًا تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي. من ناحية أخرى، يمكن أن تكون الصادرات غير النفطية أداة قوية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستديمة. ولتحقيق ذلك، يجب على الحكومات والشركات تبني استراتيجيات تشجيعية للصادرات، تطوير البنية التحتية، وتعزيز القدرات التنافسية للمنتجات المحلية. كما يجب توفير الدعم للمصدرين وتسهيل الوصول إلى الأسواق الدول. كما يجب أيضًا تعزيز التعاون الدولي وتبادل المعرفة والتكنولوجيا لتحقيق التنمية المستديمة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدول.

بحيث تعتبر التنمية المستديمة هي مفتاح الازدهار للأجيال الحالية والمستقبلية، كما تقدم إطارًا شاملاً لتحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية.

الفصل الثاني

انعكاسات الصادرات غير النفطية على التنمية المستديمة خلال فترة (1990-2021)

تمهيد:

يعد موضوع ترقية الصادرات خارج المحروقات من أهم الموضوعات التي أخذت حيزا كبيرا من الدراسة والتحليل على مستوى الدول والمؤسسات، وهي تمثل في الوقت الحالي إحدى المشكلات الرئيسة في الجزائر، وأحد أكبر التحديات التي تواجهها في ظل تراجع عائدات النفط و انحصار النشاط الاقتصادي، واصبحت التنمية اقتصادية مشوهة يطغى عليها القطاع النفطي، وهذا رغم المجهودات والسياسات والاجراءات المبذولة و رغم تخصيص حجم هائل من الاموال عبر عدة مخططات وبرامج تنموية، إلا أن هيكل ونسبة مساهمة قطاع خارج المحروقات في الصادرات الإجمالية بقي ضعيفا و غبر متنوعا يطغى علبه وبأكثر من 97%من قبل الصادرات النفطية، وهو ما استدعي اعادة النظر في السياسات والتشريعات المسطرة في هذا المجال من أجل دفع بعجلة التنمية المستديمة في الجزائر و خلال هذا الفصل سوف ندرس علاقة الصادرات غير النفطية بالتنمية المستديمة و كيف تؤثر عليها.

وفي هذا السياق قمنا بتقسيم الفصل الى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: وضعية التنمية المستديمة في الجزائر

المبحث الثاني: مسار الصادرات غير النفطية في الجزائر خلال فترة (1990-2021)

المبحث الثالث: دراسة قياسية لتأثير الصادرات غير النفطية على التنمية المستديمة في الجزائر (1990-2021)

المبحث الأول: وضعية التنمية المستديمة في الجزائر

تُعد التنمية المستدامة في الجزائر موضوعًا ذا أهمية كبرى، حيث تسعى البلاد إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة، خلال هذا المبحث سوف نستطيع لمزيد عن السياسات والمبادرات المحددة ونعرف ماهي مشاكل والمعوقات التي تواجه التنمية المستديمة، ونعرف افاق 2030.

المطلب الأول: حالة التنمية المستديمة في الجزائر

تعمل الجزائر، مثلها مثل بقية دول العالم النامي، على مواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي تمليها العولمة ومتطلبات منظمة التجارة العالمية، بالإضافة إلى معايير المؤسسات الدولية الأخرى مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. هذا يتطلب تطوير سياسات تنموية شاملة وفعّالة تتماشى مع هذه التغيرات وتلبي احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد الوطني، وبالتالي تحقيق التنمية المستديمة. فإن إدارة التحديات التنموية والتحكم في استراتيجيات معالجتها يشكل أولوية للمسؤولين في وضع السياسات الوطنية للتنمية المستديمة.

فقد ورثت الجزائر بعد الاستقلال اقتصادًا هشًا وغير متوازن، مما أدى إلى ظهور ما يعرف بـ "الثالوث الجهنمي": الجهل، الفقر، والمرض. لمواجهة هذه التحديات، اتخذت الجزائر سياسات وإجراءات عاجلة تمثلت في إصدار قوانين ومراسيم تنظم الأنشطة الاقتصادية، وذلك من خلال برامج ومواثيق التنمية التي تم وضعها، بالإضافة إلى تحديد الخطوط العريضة للتنمية. ونتيجة لذلك، ظهرت عدة خطط وسياسات تبنتها الجزائر، معتمدة على النظام الاشتراكي كخيار سياسي واقتصادي لتحقيق الأهداف التنموية المنشودة.[1]

خلال هذا المطلب سوف نقدم أهم السياسات التي اتبعتها الجزائر من أجل تحقيق التنمية المستديمة.

اولا: السياسة التنموية بالجزائر خلال فترة الثمانينات

خلال السبعينات، واجهت الجزائر تحديات اقتصادية جمة أدت إلى تراجع ملحوظ في الأداء الاقتصادي. ومع التغيرات الاجتماعية التي حدثت منذ الاستقلال وحتى بداية الثمانينات، برزت البورجوازية البيروقراطية كقوة مؤثرة، حيث تمكنت من تكوين ثروات كبيرة واستثمرت جزءًا منها في القطاع الاقتصادي الخاص. في هذا السياق، بدأت الجزائر تتجه نحو الليبرالية الاقتصادية. وفي عقد الثمانينات، نفذت

[1] العربي حجام. سميحة طري، التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات، **مجلة أبحاث ودراسات التنمية**، الجزائر، العدد2, 2019 ,ص ص 121 - 122

الجزائر سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية التي تجلت في المخطط الخماسي الأول (1980–1984) والمخطط الخماسي الثاني (1985–1989)، في محاولة لتجاوز الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وللتكيف مع النظام الدولي الجديد, وذلك من خلال:[1]

- إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات العمومية في الجزائر: عن طريق
  - ركزت الجزائر على تنفيذ مخططات تنمية خماسية لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي, تضمن المخطط الخماسي الأول (1980–1984) استثمارات كبيرة في البنية التحتية والصناعات القاعدية وتم تعزيز القطاعات الاقتصادية المختلفة، بما في ذلك المؤسسات العمومية، لتحقيق التنمية المستديمة.
  - خلال الفترة من 1985إلى 1989، شهدت المؤسسات العمومية في الجزائر مرحلة هامة من الإصلاحات. تم التركيز على تحسين الهيكل التنظيمي والمالي لهذه المؤسسات وفي 1988 تم اخذ استقلالية لهذه المؤسسات العمومية.
  - تم تأسيس العديد من الشركات الوطنية في مجالات متعددة، مثل النفط والغاز والصناعات النسيجية وتم تحقيق تقدم كبير في تطوير البنية التحتية الوطنية وتعزيز الاستثمارات في القطاعات الحيوية.
- تقوية اقتصاد السوق: من خلال
  - يعتبر برنامج التعديل الهيكلي جزءًا من استراتيجية تحقيق التنمية المستديمة في الجزائر يهدف إلى تحسين كفاءة وفعالية المؤسسات الاقتصادية من خلال تحسين هياكلها وتحديث أساليب إدارتها, يشمل مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي تهدف إلى تعزيز القطاع الخاص وتحسين بيئة الأعمال.
  - تمثل الخوصصة استراتيجية لتحسين أداء المؤسسات العامة من خلال نقل ملكيتها إلى القطاع الخاص تهدف إلى زيادة كفاءة وإنتاجية هذه المؤسسات وتحقيق وفورات تعود بالنفع على المجتمع.
  - دور الدولة في اقتصاد السوق بحيث تتطلب إدارة الاقتصاد الجزائري توازنًا بين دور الدولة وآليات السوق ويجب أن يكون هناك تدخل حكومي لضمان استدامة الاقتصاد وتحقيق التنمية، ولكن مع مراعاة مبادئ الحكم الرشيد ومكافحة الفساد وأن يكون هناك تناغم بين التدخل الحكومي والمبادئ الأساسية للمنافسة الحرة.

[1] العربي حجام. سميحة طري, مرجع سبق ذكره , ص ص 134-135

ثانيا: السياسة التنموية بالجزائر خلال فترة التسعينات

بعد استقلالها، وجدت الجزائر نفسها أمام تحديات كبيرة تتعلق بالهياكل الإدارية والمؤسسات الصناعية والأراضي الفلاحية التي تركها الاستعمار الفرنسي. لذا عملت الجزائر على وضع برامج تنموية هادفة لرقي المجتمع الجزائري وتعزيز الاقتصاد الوطني وهذه بعض المراحل الهامة في مسيرة التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال فترة التسعينات:

- **المرحلة الأولى: استراتيجية التنمية المستقلة**

بعد الاستقلال، وضعت الجزائر برامجًا ومواثيقًا لرسم خطوط التنمية واختارت الصناعات القاعدية كنموذج للتنمية، حيث تسمح بدفع عجلة الاستثمارات ورفع إنتاجية القطاعات الأخرى تم تسميتها "مرحلة استراتيجية التنمية المستقلة".

- **المرحلة الثانية: الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة**

بعد الأزمة النفطية لعام 1986، التي كشفت عن هشاشة الاقتصاد الجزائري المعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية، اتخذت الجزائر خطوات جادة نحو الإصلاح الاقتصادي وهذه الإصلاحات شملت عدة مجالات رئيسية نذكر منها:[1]

1) **تحرير الأسعار** :تم تبني سياسات لتحرير الأسعار بهدف تحفيز الكفاءة والمنافسة في السوق.

2) **تحرير التجارة الخارجية** :فُتحت الأسواق الجزائرية أمام التجارة الدولية، مما سمح بتدفق السلع والخدمات.

3) **خوصصة المؤسسات العمومية** :تم نقل ملكية العديد من المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص لتحسين الإنتاجية والكفاءة

4) **إصلاح السياسة المالية والنقدية** :تم تطبيق إصلاحات لتحسين السياسة المالية والنقدية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

5) **تشجيع القطاع الخاص** :تم اتخاذ إجراءات لتعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد.

تعتبر هذه جزء من مجهود الجزائر للتحول الى اقتصاد السوق وتحقيق التنمية المستديمة.

[1] ناصر مراد, الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر, مجلة أبحاث ودراسة التنمية, جامعة البليدة,العدد02, 2010, ص ص 137-138

أما بخصوص أعادة الهيكلة ابرام اتفاق تسهيل موسع في إطار برنامج التصحيح الهيكلي الخاص بفترة 1995-1998 , هذا الاتفاق يهدف الى:[1]

- ✓ تحرير المبادلات التجارية بين الدول العربية وتسهيل الخدمات المتعلقة بالتجارة.
- ✓ رفع معدل النمو الاقتصادي قصد استيعاب الزيادة في القوة العاملة وخفض نسبة البطالة
- ✓ الإسراع في تحقيق التقارب بين معدلات التضخم السائدة في الجزائر مع معدلات فب الدول الصناعية.
- ✓ خفض التكاليف الانتقالية للتصحيح الهيكلي على القطاعات السكنية أكثر تضررا.
- ✓ استعادة قوة ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة مع احتياطات النقد الأجنبي.

ثالثا: السياسة التنموية بإحلال المشاريع الكبرى بعد الألفية

تمثلت برامج التنمية المستديمة من خلال البرامج التالية:

1-برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:

خلال فترة 2001-2004، تم الاتفاق على برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في الجزائر. هذا البرنامج كان جزءًا من جهود تحقيق التنمية المستدامة وتطوير البنية التحتية في البلاد وهدف برنامج الاقتصادي إلى تحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز البنية التحتية والبيئة الاستثمارية في الجزائر وتحقيق تنويع الاقتصاد وتعزيز القطاعات غير النفطية , شمل البرنامج مجموعة من الإجراءات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية وتم تقسيمه الى إلى أربع قطاعات رئيسة: [2]

[1] موقع وزارة التجارة وترقية الصادرات, منطقة التبادل العربي الحر, 2024/05/14, 14:36, https://www.commerce.gov.dz/ar/a-#grande-zone-arabe-de-libre-echange

[2] جمات وسيلة, تحليل برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001 – 2019, مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير, جامعة الجزائر3,2022-2023, ص ص99-100

الجدول (2-1): محتوى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2004)

القطاعات حسب الأولوية	المبلغ بالمليار دينار	النسبة %
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	204.6	38.8
دعم قطاع الزراعة والصيد البحري	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	45	8.6
المجموع	52	100

المصدر: نبيل بوفليح، دراسة تقييمية سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر في الفترة (2000 – 2010)، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد 13 ,جامعة بسكرة، الجزائر، 2012,ص252

من الجدول السابق نجد:

-قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية حيث خصص له مبلغ 210,5 دينار أي أنه استحوذ على نسبة 40,1% من المبلغ الإجمالي للبرنامج وذلك لأن الاقتصاد الجزائري كان يعاني من تدهور في البنية التحتية القاعدية, هذه الأخيرة تعتبر أساسية من أجل النهوض وتطور النشاط الاقتصادي والذي كان الهدف الرئيسي لهذا المخطط.

- الاهتمام بقطاع التنمية المحلية والبشرية حيث خصص له مبلغ 204,2 مليار دينار أي أنه استحوذ على ما نسبته 38,9%من المبلغ الإجمالي للبرنامج.

- لاهتمام بقطاع الزراعة الصيد البحري حيث خصص له مبلغ 65,4% مليار دينار، أي أنه استحوذ على ما نسبته 12,4% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، وهي نسبة قليلة.

- التركيز على جانب دعم الإصلاحات المؤسساتية حيث خصص له مبلغ 45 مليار دينار، أي أنه استحوذ على ما نسبته 8,60% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، وذلك بهدف تمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة للدعم وترقية القدرات التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الوطنية العامة والخاصة.

ما سبق أن هذا البرنامج (2001 – 2004) اعتبر كأداة مر افقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها الجزائر، قصد تهيئة محيط ملائم لمواكبة الاقتصاد العالمي، من خلال إنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية المستديمة.

ويهدف البرنامج الى:[1]

- ❖ انشاء مناصب الشغل.
- ❖ معالجة الاختلالات والتشوهات الهيكلية.
- ❖ تحسين المستوى المعيشي للأفراد ومحاربة الفقر.
- ❖ تطوير الموارد البشرية والبنية التحتية، باعتبارها أهم العوامل المساهمة في دعم عملية النمو الاقتصادي.
- ❖ ترشيد الإنفاق الحكومي وتحرير التجارة.

2- البرنامج التكميلي 2005-2009:

خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2004، شهدت الجزائر تنفيذ برنامج إنعاش شامل ركز على تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. تلا ذلك، في الأعوام 2005 إلى 2009، برنامج تكميلي للإنعاش الوطني، حيث أولت الحكومة اهتمامًا خاصًا لمواصلة وتيرة التطوير السريعة، مع التركيز على إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني عبر جميع القطاعات، بهدف إرساء أسس سياسة تنموية مستديمة وتقوية البنية التحتية للمؤسسات الإنتاجية.[2]

ويمكن تلخيص محتوى البرنامج التكميلي لدعم النمو من خلال الجدول التالي:

[1] ساطور رشيد، م**حددات الإنفاق الاستثماري المباشر في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية، حالة الاستثمار الخاص دراسة قياسية (1970 - 2010)**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3, - 2012) (2013، ص 136

[2] برنامج الحكومة أمام مجلس الامة، مجلة الفكر البرلماني ,الجزائر، العدد السادس 2004، ص ص37، 40

الجدول (2-2): التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

القطاعات	المخصصات الحالية	النسبة%
1برنامج تحسين ظروف المعيشة : -السكن .التربية، التعليم العالي، التكوين المهني. - البرامج البلدية للتنمية . -تنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية . - تزويد السكان بالماء والكهرباء والغاز - باقي القطاعات	1908.5 555 399,5 200 250 192,5 311,5	45.5
2برنامج تطوير الهياكل القاعدية : - قطاع الأشغال العمومية والنقل, -قطاع المياه . - قطاع التهيئة.	1703.5 1300 393 1015	40.5
3.برنامج دعم التنمية الاقتصادية : -الزراعة والتنمية الريفية والصيد البحري -الصناعة وترقية الاستثمار - السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف	337.9 312 1886 7,2	8
4برنامج تطوير الخدمة العمومية : -العدالة والداخلية. - المالية والتجارة وباقي الإدارات العمومية -البريد والتكنولوجيا الحديثة للاتصال	203.9 99 88,6 16,3	4.8
.5برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال	50	1.2
المجموع الكلي للبرنامج الخماسي - (2005 2009)	4202,7	100

المصدر: جمات وسيلة, تحليل برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001 – 2019, مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم, كلية العلوم الاقتصادية, جامعة الجزائر2022,3 -2023, ص90

يظهر من المعطيات المقدمة أن الجزائر قد وضعت تركيزًا كبيرًا على تحسين الأوضاع المعيشية، مع تعزيز البُعد الاجتماعي بشكل خاص، وذلك من خلال توفير الخدمات الأساسية مثل السكن، التعليم، التدريب المهني، وتطوير المناطق الريفية، بالإضافة إلى تحسين خدمات الكهرباء والغاز. كما أولت اهتمامًا بتطوير البنية التحتية الأساسية، مثل قطاعات الأشغال العامة، النقل، والمياه، والتخطيط الحضري، بهدف دعم قوة الاقتصاد الوطني. لهذا الغرض، خصصت الحكومة ميزانية قدرها

1908.5 مليار دينار للجوانب الاجتماعية و1701.3 مليار دينار للبنية التحتية، مما يعكس التزامها بتحسين الجودة الإنسانية للحياة، وتخصيص موارد مالية كبيرة لبناء الوحدات السكنية.

ويهدف البرنامج التكميلي2005-2009 الى:[1]

- استكمال الإطار التحفيزي بالاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتم قانون الاستثمار، وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الاجنبي.

- تحسين مستوى معيشة الأفراد ويتأتى ذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد، سواء كان الجانب الصحي، الأمني أو التعليمي.

- توفير مليوني منصب شغل جديد، نصفه عبر التوظيف في جميع القطاعات أو الاستثمار الذاتي، والنصف الآخر عبر البرامج العمومية المستهلكة لليد العاملة وفي نفس السياق إنشاء 100.000 مؤسسة اقتصادية جديدة وانشاء150.000 محل تجاري، بمعدل متوسط 100 محل لكل بلدية عبر التراب الوطني.

- تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.

- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية وهذا راجع لأهمية هذه الأخيرة في تطوير النشاط الاقتصادي، بحيث تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الاقتصادية، إذ أن تطويرها المتواصل يجنب مشكلة الندرة التي تتميز بها الموارد التقليدية وذلك من خلال ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد والاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك، كما أن البنى التحتية لها دور هام في تطوير النشاط الإنتاجي وبالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج.

3- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014):

برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة 2010-2014في الجزائر كان يهدف إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق نمو مستدام والذي بلغت تكلفته 21214 مليار دج ما يعادل 286 مليون دولار.

[1] بن فرج زوينة، نوى نبيلة، قراءة للبرامج التنموية في الجزائر خلال فترة 2001-20014 ,الدور في تحقيق أهداف التنمية المستديمة والتحديات الراهنة والمستقبلية, مجلة أبحاث ودراسات التنمية,العدد2, 2015, ص ص99-100

هذا البرنامج استهدف تعزيز البنية التحتية والخدمات الأساسية لتحسين الحياة الاجتماعية والمعيشية للسكان. تم التركيز بشكل خاص على تطوير الطرق والنقل السكك، وتوسيع شبكات الكهرباء الريفية وتوفير المياه النقية للشرب، بما في ذلك في المناطق النائية، إلى جانب تحسين الخدمات الصحية, والجدول يوضح ذلك:

الجدول (2-3): لاعتمادات المالية لبرنامج التنمية (2010 - 2014) على القطاعات الاقتصادية

القطاعات والفروع	المبلغ	النسبة%
1التنمية البشرية : التربية والتعليم، التعليم العالي، السكن، الصحة، المياه، التضامن، الشؤون الدينية، الطاقة المجاهدين، التجار	10122	49.5
2المنشآت الأساسية : الأشغال العمومية : الطرق، الموانئ، المطارات .النقل: السكك الحديدية، المحطات الجديدة، المطارات .تهيئة الإقليم: المدن الجديدة	6448	31.5
3التنمية الاقتصادية : الملاحة، الصيد البحري، المؤسسات الصغيرة، إنعاش وحديث المؤسسات العمومية	1566	7.7
4 تحسين الخدمة العمومية: العدالة، المالية، التجارة، العمل.	1666	8.16
5 مكافحة البطالة	360	1.8
6 البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال.	250	1.2

المصدر: بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية، الملتقى الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة -2001 ،2014 جامعة سطيف1. 11- 12 مارس ،2013 ص .18

أهداف برنامج التنمية الخماسي للفترة 2014-2010في الجزائر كانت تحمل بُعدًا استراتيجيًا، مستندة إلى الميزانية الضخمة التي رصدت له, هذه الأهداف شملت تحقيق التنمية المستدامة في الأبعاد الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية، وتعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي، وتحسين مستوى معيشة السكان وتمثلت فيما يلي:

- دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز تماسك الأمة حول هويتها وشخصيتها الوطنيتين.
- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكك الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9,700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار.
- مكافحة البطالة من خلال استحداث 03 ملايين منصب شغل جديد.

- تثمين القدرات السياحية والصناعة التقليدية.

- تحسين ظروف العيش في المناطق الريفية من خلال تحسين التزود بالماء الصالح للشرب ودفع قطاع الاشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق.

- تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية.

تميز هذا البرنامج بوضع جملة من الترتيبات من أجل ترشيد الإنفاق العام وتعزيز مكافحة أعمال المساس بالأملاك العمومية والوقاية منها ومن هذه الترتيبات:[1]

- عندما يتعلق الأمر بدراسات يفوق مبلغها 20 مليار دج فيجب أن تخضع لموافقة صندوق التجهيزات التابع لوزارة المالية.

- اتخاذ التدابير اللازمة من أجل تسريع إجراءات الصفقات وكذا احترام الإجراءات في مجال النفقات العمومية، ومن أهم هذه التدابير إعادة تنظيم لجنة الصفقات من خلال تفريعها إلى ثلاثة لجان مختصة بدل من إثنين بالإضافة إلى تعزيز دور المراقبين الحاليين في مجال الرقابة القبلية والبعدية.

- لا يمكن تنفيذ أي مشروع ما لم تستكمل دراسته وما لم يتو فر الوعاء العقاري لإنجازه.

- بغرض الوقاية من أعمال المساس بالأموال العمومية وقمعها عند الاقتضاء وقصد تعزيز إجراءات مكافحة الفساد، فإن أحكاما جديدة قد وضعت حيز التنفيذ طبقا للتعليمة الرئاسية رقم 03 الصادرة في ديسمبر ،2009 من أجل توسيع رقابة المفتشية العامة للمالية ومجلس المحاسبة إلى المؤسسات العمومية.

- اتخاذ التدابير اللازمة من أجل تسريع إجراءات الصفقات وكذا احترام الإجراءات في مجال النفقات العمومية، ومن أهم هذه التدابير إعادة تنظيم لجنة الصفقات من خلال تفريعها إلى ثلاثة لجان مختصة بدل من اثنتين بالإضافة إلى تعزيز دور المراقبين الماليين في مجال الرقابة (لقبلية والبعدية).

- تعزيز أدوات الدراسة والانجاز من خلال إعادة تأهيل المؤسسات العمومية المعنية.

- مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي للبلاد.

[1] مصالح الوزير الأول، ملحق السياسة العامة ،2010 الجزائر، أكتوبر ،2010 ص40

3-برنامج الخماسي لمواصلة واستكمال دعم النمو (2015-2019):

يعتبر هذا البرنامج تكملة للبرامج التنموية السابقة حيث يغطي هذا البرنامج عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة خلال فترة2015-2019 وحرصت الجزائر من خلال هذا البرنامج على استكمال مسيرة النمو والتنمية التي بدأت في تطبيقها منذ عام 2001.

وهو مخطط رصدت له الجزائر نحو 22100 مليار دينار أي ما يعادل 280 مليار دولار وكان موجه بصفة خاصة لتشجيع الاستثمار في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأخضر *وشمل:[1]

- تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات مثل العمل على تنمية الصناعات الغذائية من خلال تعزيز الإنتاج الزراعي وإيجاد مجال جديد لتصدي المنتجات ذات القيمة المضافة.
- اقتراح استكمال المشاريع التي كانت في طور الإنجاز وحدد تاريخ استكمالها قبل نهاية سنة 2024.
- ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة والتكنولوجيا ودعم المؤسسات المصغرة.
- لعمل على إنشاء التكاملات الاقتصادية في البلاد لأجل الإدارة المتكاملة للمناطق الجبلية.
- إعداد (إطار تشريعي وتنظيمي) جديد من أجل الحفاظ على الاستثمار والتسيير الإداري الحقيقي للبنية التحتية من أجل ضمان استدامة الخدمات والمرافق العمومية بما يتماشى مع المتطلبات الجديدة.
- إنشاء برنامج واسع للطاقات المتجددة.
- العمل كذلك على ترقية الشراكة بين القطاع العام والخاص فيما يتعلق بالاستجابة للانشغالات الأساسية لقطاعات السكن والصيد البحري.

ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق ما يلي:[2]

- تطوير موارد الميزانية العادية لجعلها قادرة على تغطية النفقات الرئيسية للتسيير.
- انخفاض محسوس لعجز الخزينة خلال نفس الفترة.
- تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات.

---

[1] جحنين كريمة، **نحو سياسات اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000 – 2018)** , مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3, 2019 –2020 ,ص ص(67 – 66)
* لاقتصاد الأخضر (الزراعة، الحياة، إعادة تدوير واسترجاع النفايات، الصناعة والسياحة، الطاقات المتجددة... إلخ)
[2] هدى بن محمد, عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال فترة 2001-2019, **مجلة السياسة واقتصاد**,العدد5 ,2020 ,ص ص 51-52

- استحداث مناصب الشغل؛ ومواصلة جهد مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل.
- ايلاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين اليد العاملة المؤهلة.
- استهداف بلوغ نسبة نمو 7% مع مواصلة السياسة الاجتماعية للدولة على ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة.

4-مخطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي2020 -2024

مخطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل نموذج النمو الاقتصادي الجديد يمثل جهود الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين مؤشرات الاقتصاد الوطني, تم تطوير المخطط في إطار رؤية الجزائر2030 بهدف إلى تحسين الاقتصاد الجزائري على المستوى العالمي وتعزيز النمو المستدام, يحمل آفاقًا اقتصادية واجتماعية تسهم في تحسين مؤشرات الاقتصاد الجزائري على المستوى المحلي ويهدف الى:[1]

- تهيئة بعض المصدرين لدخولهم بعض الأسواق الدولية رغم الصعوبات.
- تشجيع المستثمرين الجزائريين على الاستثمار في الأسواق الإفريقية خاصة في قطاعات الخدمات والبنوك والنقل بما فيها الطيران.
- بناء اقتصاد جديد يستفيد منه كل الجزائريين ضمن مبدأ تكافؤ الفرص.
- تصدير ما لا يقل عن 5 ملايير دولار خارج قطاع المحروقات بدءا من 2021 وتصدير ما لا يقل عن 7 ملايير دولار خلال عام 2023.
- رفض جميع الاستثمارات الغير مربحة خاصة تلك المتأتية من الخارج.
- جعل الاستثمار الثقيل أكثر قوة ونجاعة من خلال تحقيقه للمنافسة الدولية وتغطية ٍ يجاد طاقة إنجاز مصانع وتحقيق الثروة وتوفير الحاجيات الوطنية وا مناصب الشغل وامتصاص الفائض.
- عدم بيع المواد الخام مجددا أو عدم استيراد لترا واحدا من البنزين والمازوت بدءا من 2021.
- الشروع في عملية الرقمنة فورا خاصة فيما يتعلق بقطاع الضرائب.
- جعل من إدارة الضرائب أكثر مرونة وأكثر تحفيزا للاستثمار من خلال التخفيضات والتسهيلات.
- التزام الدولة بعدم الاستدانة تمسكا بالسيادة الوطنية.

[1] جمات وسيلة, مرجع سبق ذكره ص ص 134-135

رابعا: مؤشرات التنمية المستديمة في الجزائر

يحلل واقع التنمية المستديمة في الجزائر من خلال المؤشرات التي سنذكرها فيما يلي:[1]

إن الوضع البيئي السائد السابق أدى إلى التفكير بجدية في المسائل البيئية وتهيئة الإقليم وتسيير المدن الذي أدى إلى الخروج بتقارير وطنية لحالة ومستقبل البيئة لسنة 2000 وأقره مجلس الوزراء في 12 أوت 2001 وكان هذا التقرير ثمرة تشاور وتبادل مختلف الآراء بين عدة أطراف من فروع وزارية ذات طابع بيئي، جامعات دراسات، وغيرها، وقام هذا التقرير بتشخيص ثالث محاور:

أ. الوصول إلى التحديد بدقة الظواهر الضعيفة من الطابع المادي للإقليم.

ب. اكتشاف الثغرات والنقائص في السياسات العامة المتبعة.

ت. التأكيد على العجز وعدم كفاية الوظائف الدستورية والقانونية

واستنادا إلى الأهداف والإجراءات الممكن اتخاذها من اجل تعزيز سياسة الوطنية تتبع التنمية المستديمة كنموذج تنموي شامل، كان من الضروري وضع إطار قانوني وتشريعي يكمل الاستراتيجية الوطنية، فكان ذلك من اهتمامات المخطط الوطني للعمل البيئي والتنمية. وفي إطار دعم السياسة الوطنية من اجل التنمية المستديمة، ظهرت عدة مؤسسات متخصصة تهتم بالمسائل البيئية، التكوين والأمن البيولوجي، نذكر أهمها: المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستديمة. الوكالة الوطنية للنفايات والأمن البيولوجي. الوكالة الوطنية لعلوم الأرض.

2 –المؤشرات الاقتصادية : تعتبر المؤشرات الاقتصادية من أهم المؤشرات المتعلقة بالتنمية المستديمة، على اعتبار إن عملية التنمية تعني بصورة مباشرة المجال الاقتصادي، كما أن الاستدامة تتعلق بالموارد الاقتصادية وتتمثل إجمالا في الاتي :

أ. مؤشرات اقتصادية و مالية: شهد الاقتصاد الوطني تطور ايجابي في المؤشرات المالية والاقتصادية بداية من سنة 2006 إذ تدل الأرقام وميزانية الدولة لسنة 2008 على أن البرنامج التكميلي لدعم النمو مزال قائما، ويحظى بالأولوية لما يحتويه من مشاريع و استثمارات عمومية ذات أهمية وانعكاسات ايجابية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي فبعد المخطط الثلاثي لدعم الإنعاش الاقتصادي في تلك الفترة الذي خصصت له 7 مليار دولار، حضي برنامج دعم النمو بمبلغ 55

[1] محمد طاهر قادري، **اليات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص ص 35،36.

مليار دولار، كما سجل البنك العالمي في تقريره الذي اهتم بالآفاق الاقتصادية العالمية لسنة 2009 والذي يدرس فيه اثار الأزمة المالية العالمية على ارتفاع الناتج الداخلي الخام على المستوى العالمي نموا ملحوظ في الجزائر سنة 2008 مقارنة بسنة 2007.

3- المؤشرات الاجتماعية :

أ. **التعليم:** يعد التعليم في الجزائر اجباريا لمدة 9 سنوات، وهو مجاني في جميع مستويات التعليمية أو التكوينية الحكومية، وتسهر الدولة على ضمان التعليم لجميع الأطفال البالغين سن التمدرس، حيث وصلت نسبة التمدرس الى 96%.

حيث ادى تحسين خدمات التعليم ومعدلات الالتحاق بالمدارس الى تخفيض الامية بالنسبة للرجال والنساء إلى نسب أقل، وقد فاقت ميزانية التسيير للتربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي والتكوين المهني 430 مليار دينار لسنة .2008

ب. **معدل البطالة:** يشمل هذا المؤشر جميع افراد القوى العاملة الذين ليسوا موظفين يتقاضون مرتبات او عاملين مستقلين كنسبة مئوية من القوى العاملة. حيث قدرت نسبة البطالة لدى الشباب من القوى العاملة في عمر من 15الى 24 سنة حوالي 39% في سنة ،1990 ومثلث نسبة الإناث حوالي 14% لنفس السنة كما نجد ان نسبة التشغيل في الجزائر عرفت انخفاضا ملحوظا، وللحد من هذه الظاهرة تم اعداد برنامج وطني موازاة مع المؤتمر العالمي حول أهداف الألفية للتنمية، وعودة الانتعاش إلى الاقتصاد الوطني، تزامنا مع اسعار البترول وبدء تطبيق البرامج التنموية، وتجدر الإشارة الى التقدم الملموس في ميدان مكافحة الفقر، والتخفيض من اللامساواة بين الطبقات الاجتماعية وبين المناطق، حيث كان متمركز في المناطق الريفية، وفي حين يعرف انخفاضا في المناطق الحضرية، غير ان التحول الديمغرافي يتميز بعدم الاستقرار نتيجة تأثره بعدة عوامل.

المطلب الثاني: التنمية المستدامة في الجزائر آفاق2030

لدى الجزائر التزام بالتنمية المستديمة والشاملة والموحدة، تجدد التزامها بمواصلة جهودها لتحقيق أهداف التنمية المستديمة، معتمدة على الدعم المستمر والخبرة المؤكدة لمختلف كيانات الأمم المتحدة المقيمة وغير المقيمة في الجزائر، وان الرؤى والأولويات الوطنية في مجال التنمية المستديمة تحتل مكانة بارزة في مخطط عمل الحكومة

إن هذه الرؤى والأولويات تتعلق بمحاور رئيسية، فالجزائر تتجه بشكل خاص إلى نمط حكامة جديد يتسم بالصرامة والشفافية والممارسة الكاملة للحقوق والحريات والإصلاح المالي ودفع التجديد الاقتصادي والتنمية البشرية والسياسة الاجتماعية من أجل إطار معيشي جيد فضلا عن سياسة خارجية ديناميكية واستباقية.

أن مخطط العمل هذا الذي تعزز بتوطيد دولة القانون من خلال المصادقة عبر استفتاء على مراجعة الدستور في 1 نوفمبر 2020، يستند أساسا إلى مقاربة ميزانية متجددة وأفق لتنويع وتحويل الاقتصاد الذي يهدف إلى ترسيخه هيكليا بحلول عام 2030.

فالجزائر تذكر بالمحافظة على الطابع الاجتماعي للاقتصاد الوطني، ان مخطط العمل هذا يضع "احتياجات المواطن ضمن الأولويات دون أي تمييز فيما يخص الشغل والسكن والصحة والتربية والاستفادة من الخدمات الشروط الأساسية لضمان حياة كريمة للجميع.

التعاون بين منظومة الأمم المتحدة والجزائر من شأنه أن "يتعزز مستقبلا في ظل نظام تنسيق مكثف في المجالات الاستراتيجية للإطار الجديد للتعاون الاستراتيجي 2022-2026.[1]

في سنة 2015 انعقد مؤتمر الأمم المتحدة، وعلى إثره تم الاتفاق على خطة للتنمية المستديمة، تمتد إلى غاية 2030 على أن تتحمل الدول الأعضاء المسؤولة متابعة التقدم في تنفيذ الخطة، والجزائر باعتبارها عضوا مهما اعتمدت على خطة المؤتمر لتحسين التنمية المستديمة، وأبرز ما جاء في هذه الخطة تمثل في 17هدفا رئيسيا، بالإضافة إلى عدة أهداف فرعية، ويمكن ذكر هذه الأهداف الرئيسية على النحو التالي:[2]

- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.
- القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستديمة.

[1] الندوة الجهوية لجامعات الوسط. 2024/05/28 10:00
https://services.mesrs.dz/EthiqueDeontologie/LivrablesCRUC/EnjeuxDD_Ar/web/les-objectifs-du-developpement-durable.html

[2] الطاهر شليحي , عامر تواتي, ابعاد واهداف التنمية المستدامة افاق 2030 , **مجلة البحوث والدراسات التجارية**، جامعة عاشور زيان العدد01 ,2017 ص ص 76 -77.

- ضمان تمتع الجميع بأنماط عبش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.
- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.
- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.
- ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستديمة.
- ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستديمة.
- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستديم، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.
- إقامة هياكل أساسية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع للجميع، وتشجيع الابتكار.
- الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.
- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستديمة.
- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستديمة.
- اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.
- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستديمة.
- حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وادارة الغابات على نحو مستدام ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.
- التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستديمة، واتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.
- تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستديمة.

المطلب الثالث: معوقات التنمية المستدامة في الجزائر

تعد الجزائر من بين الدول التي تواجه العديد من المشاكل التي تقف في وجه تحقيق التنمية المستدامة، والتي تتعلق بالدرجة الأولى بمستوى النمو الاقتصادي والإطار الاجتماعي والبيئي وفي ظل هذا؛ تسعى الجزائر لتخطيها وتجاوزها، فمن بين هذه المعوقات نجد:[1]

[1] سايح بوزيد ,"دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر". مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة أبق بكر بلقايد تلمسان، 2012-2013 ,ص ص 440- 441

تلوث البيئة: تفاقم مشكل التلوث بشكل كبير ومتزايد خاصة في ما يتعلق بالبيئة، والتي تعد ذات الصلة بالتنمية المستديمة فهما مفهومان متداخلان مع بعضهما البعض حيث تسعى التنمية المستديمة لتحقيق أمرين أساسيين هما: الحق في التنمية والحق في حماية البيئة. إذا ما سيئ استخدامها فإن فالبيئة عنصر أساسي فإنها تصبح عائق يقف في وجه التنمية، كما هو الحال في الجزائر.

فتلوث البيئة ظهر نظرا لارتفاع النمو السكاني بحيث لا يمكن للموارد البيئية تحملها، حيث توصل إلى أن النمو خلال حلول 2020سيصل إلى 42مليون نسمة، كما نجد من بين المسببات النسبة المرتفعة

للسيارات إضافة إلى التلوث الناجم عن النفايات الطبية التي يتم حرقها بطريقة غير سليمة وغير صحية منها 220ألف طن من الفضلات متعفنة شديدة الخطورة على الصحة. كذلك من بين المشاكل نجد

– انعدام التكامل في القطاعات الإنتاجية.

–تفاقم حدة البطالة وتدهور المداخيل والقدرة الشرائية للأسر.

–ضعف قاعدية الفلاحة والصناعة وانعدام إستراتيجية محكمة. نقص الحوافز المادية والمعنوية في ميدان صرف الميزانية عدم وجود مؤسسات اقتصادية فعالة ومنافسة قلة الكفاءة ونقص التخصص في المجالات الحيوية وانعدام سياسة الدعم.

وللوصول إلى تحقيق التنمية المستديمة، فإن الجزائر عهدت إلى استخدام مجموعة من الأدوات والوسائل تعتبر إطارا عاما للانطلاق والتفكير وحيزا محددا للتنفيذ والتنظيم، وسعت جاهدة لرسكلة هذه الأجهزة قصد تمكين القائمين عليها من القيام بدورهم على أحسن وجه مستعينة بتنظيمات قانونية و إجراءات اقتصادية، القصد منها وضع اليد على المتاح من الموارد بغية الحفاظ عليها بالطريقة التي تكفل حق الأجيال اللاحقة، واستعمال المستغل منها بالكيفية العقلانية الرشيدة، ضمانا لديمومة الموارد في سبيل التكفل بالقضايا التي تشغل الرأي العام من فقر وتلوث وغيره.

ولكن على الرغم من ذلك إلا أن الطريق مازال طويلا، فالمسيرة تشوبها كثير من الثغرات والنقائص، خاصة على المستوى القانوني والتشريعي إضافة إلى مجال المراقبة والحرص على تنفيذ كل هذه الآليات، الأمر الذي يحتاج إلى تفعيل ثقافة احترام الإرث الطبيعي وحق الآخر، وعليه، هناك مجموعة من المعوقات تحول دون تحقيق التنمية المستديمة في الجزائر ولعل من أهمها ما يلي:

1–ظاهرة الفساد التي تقف عائق أمام الجهود الرامية لتحقيق التنمية المستديمة.

2–عدم الاستقرار وغياب الأمن.

3-مشكلة الفقر وزيادة حدة الأمية والبطالة.

4 -استمرار الازدياد السكاني وزيادة الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية.

5-لوث الجو والهواء وتراكم النفايات.

6-تفاقم الضغوط على الأنظمة الايكولوجية وعلى المرافق والخدمات الحضرية.

7-وقوع الجزائر في منطقة خطرة معرضة لهزات الزلازل وأخطار الفيضانات.

8-استمرار ظاهرة الجفاف وزيادة التصحر.

9-النقص الحاد في الموارد المائية وتلوثها، وندرة الأراضي الصالحة للاستغلال في النشاطات الزراعية المختلفة ونقص الطاقة المتجددة في بعض المناطق.

10-حداثة تجربة المجتمع المدني وعدم مشاركته الفعالة في وضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج التنمية المستديمة.

المبحث الثاني: مسار الصادرات غير النفطية في الجزائر خلال فترة (1990-2021)

تُعد الصادرات غير النفطية في الجزائر محورًا استراتيجيًا لتنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط. تشير الدراسات إلى أن الجزائر، رغم الجهود المبذولة، لا تزال تواجه تحديات في تحقيق نمو مستدام في الصادرات غير النفطية, وتسعى الجزائر إلى تعزيز هذا القطاع من خلال سياسات وإجراءات تحفيزية تشمل الإعفاءات الضريبية والجمركية، وتسهيلات للمصدرين، وكذلك الاستثمار في الرأسمال البشري وتنشيط قطاع المقاولاتية حيث هذا النهج يتطلب التزامًا طويل الأمد وتنسيقًا بين مختلف الجهات الفاعلة في الاقتصاد الوطن. هذا ما سوف نراه خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: مجال تنمية الصادرات الغير النفطية في الجزائر

إن الجزائر بحكم أنها من الدول المصدرة للمحروقات تتأثر بتقلبات الأسعار، وهذا ما انعكس سلبا على مداخيلها، وأدخلها في مشكلة المديونية مع بداية التسعينات، ولأجل معالجة ذلك قامت السلطات العمومية برسم إستراتيجية شاملة لتنمية الصادرات غير النفطية، وهذا من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا والمؤسسات الوطنية ككل، بما يجعلها قادرة على اقتحام الأسواق الدولية، حيث بدأت بتطبيق مجموعة من الإجراءات والسياسات:

أولا: إجراءات وسياسات تنمية الصادرات الغير النفطية

1- سياسة سعر الصرف : شهد نظام الصرف في الجزائر منذ سنة 1986 تعديلات عديدة، تزامنت أغلبها مع الإصلاحات الاقتصادية، وكان الهدف منها إعطاء القيمة الحقيقية الداخلية والخارجية للدينار الجزائري، حيث أن السعر المرتفع وغير الحقيقي للدينار الجزائري قبل هذه التعديلات أدى إلى عجز الحساب الجاري الخارجي للدولة، وقد كان الهدف من وراء هذه التعديلات هو القضاء على هذا العجز عن طريق ترقية الصادرات خارج المحروقات والإقلال من الواردات عن طريق إعطاء سعر حقيقي لقيمة الدينار يتناسب وهذا الهدف.[1]

2-تأمين وضمان الصادرات : بعدما كانت تتم عن طريق شركات تأمين غير متخصصة (الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين، الشركة الجزائرية للتأمينات الشاملة) ، تم إنشاء نظام جديد لتأمين وضمان الصادرات مع بداية 1996 تديره الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات CAGEX، حيث

[1] بلقلة براهيم، **آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009 ص ص.164،165

يتم بموجب هذا النظام تأمين الشركات المصدرة من الأخطار التجارية وغير التجارية وأخطار الكوار ث الطبيعية، إضافة للمشاركة في المعارض الدولية واستكشاف أسواق جديدة.[1]

3-التحفيزات المالية: بعد إقرار دستور 1989 الذي حفز حرية التجارة الخارجية، أعقبه استصدار جملة من النصوص التشريعية في ذات السياق، ومن بين هذه النصوص ما تعلق بالجانب المالي والإصلاحات المؤسساتية للقطاع البنكي الجزائري، مع قانون النقد والقرض 90- 10 المؤرخ في 14 ابريل 1990 والذي جاء من أجل تقييم وتكييف النظام المالي، لذا نجد أن بنك الجزائر قد قام بوضع عدة قواعد متعلقة بمعالجة وتسيير عمليات التجارة الخارجية لاسيما عمليات التصدير، وموازاة مع ذلك عملت السلطات العمومية على وضع قواعد لتشجيع التصدير، والتي تدور حول:[2]

- تنفيذ المساعدات المالية من خلال الصندوق الخاص لترقية الصادرات، والذي تم إنشائه لغرض تقديم المساعدات المالية لعمليات التصدير؛

- تمكين المصدرين من التحوط ضد مخاطر التصدير عن طريق الوكالة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات. تشمل المساعدات المالية في إطار ترقية الصادرات ثلاث عمليات يرتكز عليها نشاط التصدير وهي:

4-**عملية البحث عن الأسواق الخارجية:** فالبحث عن الأسواق الخارجية يعد تكلفة تتحملها المؤسسة، وعليه يتم في إطار ترقية الصادرات منح مساعدات مالية تمكن المؤسسة من اكتشاف أسواق البلدان المستهدفة، وتمول هذه المساعدات كل من: عمليات دراسة السوق، الانتقال والبحث، وضع ممثلين مأجورين، إنشاء مكاتب في الخارج، تربصات الأعوان الخارجيين، دراسات تقنية محتملة لتكييف المنتوج والمشاركة في المعارض.

مرحلة التحضير للتصدير: وهنا تكون المساعدات المالية الممنوحة إما لغرض تمويل عمليات التصنيع، وإما لتمويل الاستثمارات وخلق فروع إنتاج بالخارج، كما تكون هذه التمويلات بغرض إنشاء مخزون في الخارج.

عملية التصدير: إن عملية التصدير بحد ذاتها تحتاج إلى دعم بقروض، والتي تختلف حسب طبيعتها، فهناك قروض تصدير قصيرة الأجل وطويلة الأجل.

---

[1] وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، **مجلة الباحث**، جامعة ورقلة، العدد1 ,2002 ,ص 11

[2] مصطفى بن ساحة، **أثر تنمية الصادرات غبر النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية ،2011، ص ص107، 108.

4-التحفيزات الجبائية للتصدير : عرف النظام الجبائي الجزائري تحولات وإصلاحات عديدة منذ سنة 1990 في إطار قوانين مالية، والتي استهدفت ما يلي :[1]

- تشريع قوانين جبائية للمتعاملين الاقتصاديين الذين يشتغلون في نفس النشاط؛
- احترام التوازن الجبائي والحرص على المساواة بين المتعاملين في فرض الجباية؛
- تنظيم النشاط الاقتصادي من خلال منح التحفيزات للأنشطة ذات الأولية؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة؛
- الإعفاء من الرسم على أرباح الشركات

التحفيزات الجمركية: أما بخصوص التسهيلات الجمركية والحد من التعقيدات في إجراءات التصدير، فقد نص قانون الجمارك 98 - 10 على جملة من التسهيلات في هذا الحال نذكر منها:[2]

- تسهيلات إعداد وتسجيل التصريح المفضل؛
- تسهيلات مراقبة البضائع؛
-تسهيلات تحديد الحقوق والرسوم

ثانيا: إستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية

إن الانخفاض المسجل في نسبة الصادرات خارج المحروقات والاختلال الهيكلي الحاصل على مستوى الصادرات الجزائرية لا زال يشكل مصدر قلق بالنسبة للدولة الجزائرية، الأمر الذي أدى للعديد من الحكومات المتعاقبة بإدراج مسالة تنمية الصادرات غير النفطية على رأس الأولويات التي يجب تحقيقها، وهناك جملة من المفاهيم والقواعد وجب إرساؤها باعتماد صناعات متخصصة للتصدير وتفعيل دور القطاع الخاص وضرورة إحداث تنمية صناعية حقيقية وبناء إستراتيجية للأسواق الجديدة نلخصها فيما يلي: [3]

[1] مصطفى بن ساحة، مرجع سبق ذكره. ص 109
[2] محمد رملي، لخضر عدوكا، الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر، **مجلة رؤى اقتصادية**، جامعة الشهيد حمد لخضر، الوادي، العدد 9 ،2015 ص 7
[3] مصطفى بن ساحة، مرجع سبق ذكره، ص ص142- 146

1-تنويع الإنتاج والإنتاج لغرض التصدير :

إن تنويع الإنتاج والتحرر من التخصص الشديد في إنتاج وتصدير المواد الأولية فعل من شأنه أن يزيد من مرونة عرض صادرات البلاد، وهو ما يترتب عليه قدر كبير من الاستقرار في حصيلتها من النقد الأجنبي ويرفع من معدلات نمو الطلب على صادرتها، ويعمل على إيقاف التحول في شروط التجارة ضد صالحها. ومن اجل ذلك تعد مسألة تنمية الصادرات من خلال التوجه نحو تنويع تركيبتها من السلع المصنعة أحد أهم عناصر السياسة الطويلة الأجل لتخطيط الإنماء الاقتصادي لدول النامية كما أن ليس من شك ثمة وجود أفاق إنمائية واعدة في مجال التصنيع هذه الدول التي تشكل بالنسبة لها مخرجا من المشاكل التي تسبب في تخصصها المركز في إنتاج وتصدير المواد الأولية. ويشار إلى أن سياسة تنويع الصادرات لا يجب أن تقتصر على الصادرات السلعية، بل ينبغي أن يتسع ليشمل الصادرات غير المنظورة وبهذا الصدد تشير التوقعات إلى أن نمو صادرات الدول النامية مستقبلا من الخدمات سيكون بمعدلات يمكن أن تسهم بنسب مقبولة في سياسة تنويع الصادرات، بما ينعكس على الهيكل الإنتاجي لأثر الإنمائي الواضح خاصة إذا تم التركيز على تلك الأنواع التي تساهم في جهود التنمية، كالتأمين، الملاحة، الطيران دون غيرها من الخدمات الأخرى التي تعمل على تبديد جزء من الفائض الاقتصادي.

2-تفعيل دور القطاع الخاص :

يحتل القطاع الخاص مكانة في الاقتصاد ، من خلال المساهمة في تشغيل اليد العاملة وتكوين القيمة المضافة، والنظر إلى نوعية مؤسسات هذا القطاع والمتغيرات العالمية التي أدت إلى التوجه نحو اقتصاد السوق ،و الى العلاقات الاقتصادية الدولية الجديدة ، بات من الواجب وضع إستراتيجية جديدة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية تأخذ في الحسبان هذه المتغيرات وتدمج القطاع الخاص في تنفيذها بغية الاستفادة من مدخراته وتجربته في التسيير ، هذا الأمر ليس الصعب إذا تم القضاء على بعض العراقيل التي تعيق مساهمته الفعلية ،و وضع قوانين واضحة تحدد ما للقطاع وما يتوجب عليه انجازه. وحسب الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، هناك بعض النشاطات التي يمكن للقطاع الخاص أن يقدم فيها نتائج هامة مثل الفلاحة، السياحة، النقل إذا ما قدمت لها تشجيعات وتسهيلات أكثر سيتمكن هذا القطاع من رفع الإنتاج وتنويعه.

3-ضرورة إحداث تنمية صناعية في الجزائر :

تنبع الضرورة الداعية لوضع إستراتيجية صناعية تؤدي إلى تغير الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الجزائري، من كونه انه ومنذ ثلاث عقود من العمل الإنمائي والنوايا المعلنة بغرض تنويع القاعدة الإنتاجية، لا يزال

الاقتصاد الجزائري يعتمد على قطاع المحروقات كمصدر أساسي لتكوين الثروة والدخل، إذا يساهم بنسبة 50%من الناتج المحلي الإجمالي و 97%من إجمالي الصادرات وهو ما يوضح الخلل الواضح في نمط التنمية، الذي دفع الدولة إلى عدم اختيار البديل الذي يخلصها من البقاء رهن تقلبات أسواق النفط العالمية.

4-إستراتيجية الأسواق الجديدة لتنمية الصادرات غير النفطية

إن الجانب الأخر من بناء إستراتيجية وطنية لتنمية الصادرات غير النفطية هو وضع إستراتيجية لتنمية الأسواق الجديدة، وكما هو معروف فان للجزائر أسواق محدودة للمنتجات غير النفطية ولم تعرف أي تنوع ملموس منذ الاستقلال لذا فان بناء إستراتيجية يجب أن يحدد الأسواق التي يمكن للمؤسسات الجزائرية النفاذ إليها.

ثالثا: مجالات تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر

تعتبر الثروة النفطية مصدراً هاماً للاقتصاد الجزائري، ولكنها تأتي مع تحديات ومخاطر تتمثل في تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية ونضوب الموارد مع مرور الوقت. لذلك، فإن التنويع الاقتصادي والبحث عن بدائل مستديمة للمحروقات أمر حيوي لمستقبل الاقتصاد الجزائري. في هذا السياق، فإن الزراعة والسياحة تمثلان مجالات مهمة لتحقيق التنمية المستديمة وتنويع مصادر الدخل الوطني. بالاستفادة من الوفرة المالية التي تتيحها إيرادات النفط.

1-القطاع السياحي في الجزائر

قطاع السياحة في الجزائر يمتلك إمكانيات كبيرة للتطوير والاستثمار نظراً للموارد الطبيعية الغنية والتنوع الثقافي الفريد الذي تتمتع به البلاد, تتميز الجزائر بمجموعة متنوعة من المواقع الطبيعية الساحرة، بما في ذلك السواحل الجميلة على البحر الأبيض المتوسط، والصحاري الشاسعة، والجبال الرائعة، والواحات الخضراء والعديد من المواقع التاريخية والثقافية المهمة على طول يتجاوز 2000كلم وتتربع على مساحة 2171800كلم، مثل المدن القديمة مثل قسنطينة وتلمسان، ومواقع الآثار الرومانية مثل تيمقاد ، ومواقع التراث الثقافي الأمازيغي. هذه المعالم تجذب السياح المهتمين بالتاريخ والثقافة، وتمتد الصحراء الجزائرية جنوبًا وتعتبر جزءًا كبيرًا من البلاد تجمع بين الرمال الذهبية والمناظر الشاسعة وتتميز بتنوع تضاريسها وبسلسلة جبالها الشاهقة، وتحتضن قمة تاهات اتاكور بارتفاع 2918مترا وتعتبر اعلى قمة في الجزائر،[1]

[1] وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي واستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات، دراسة حالة الجزائر**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، 2012، ص250

ويمكن للزوار استكشافها والتعرف على ثقافة الصحراء فمساحة الاجمالية للجزائر تقدر ب 2.381.741 كلم.[1]

يعد القطاع السياحي قطاعًا حساسًا يدعم عملية التنمية بشتى مجالاتها, حيث يلعب دورًا فاعلًا في خلق فرص العمل، جلب العملة الصعبة، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وهذا باعتبار أن تنمّية القطاع السياحي تحتاج إلى ضرورة تنمية قطاعات اقتصادية أخرى، كقطاع النقل والمواصلات، الاتصالات، والصناعات التقليدية وغيرها من القطاعات الاقتصادية التي تعتبر لصّيقة بالقطاع السياحي, أي أن تطور وتنمية القطاع مرهون بمدى تطور القطاعات الاقتصادية الهامة, الإضافة إلى ذلك ،أكدت الدراسات أخرى أهمية القطاع السياحي في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر. بحيث يعد التنويع الاقتصادي أمرًا هامًا للخروج من دائرة الاعتماد على مورد واحد، ويمثل القطاع السياحي بديلاً مهمًا يساهم في جلب الاستثمارات الأجنبية واستقطابها الى داخل الحدود الجغرافية، وتشغيل عدد كبير من اليد العاملة وأنه يولد صادرات غير منظورة والتي تعتبر جزءا هما من الدخل القومي.[2]

بشكل عام، يمكن لتطوير قطاع السياحة في الجزائر أن يسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلاد، ويعزز التواصل والتفاهم الدولي، ويوفر فرصاً للعمل وتحسين مستوى المعيشة للسكان المحليين، ويحقق التنمية المستديمة وتنويع مصادر الدخل.

2- القطاع الزراعي في الجزائر

يعتبر القطاع الزراعي في الجزائر من القطاعات الحيوية والاستراتيجية التي تسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتنويع الاقتصاد بعيدًا عن النفط، ولقد لعب القطاع الزراعي في الجزائر دورًا محوريًا في تنمية الاقتصاد الوطني، خاصة منذ الثمانينات. يُعد هذا القطاع أساسيًا لأنه يشغل أكثر من ربع القوة العاملة ويسهم بشكل كبير في توفير الغذاء والأمن الغذائي للمواطنين, مع تحرير المنتجات الفلاحية والتجارة الداخلية والخارجية، شهد القطاع الزراعي تغيرات وتجديدات هامة تهدف إلى تعزيز الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات الزراعية, واستجابة لهذه التحولات، منحت الحكومة الجزائرية أهمية كبيرة للقطاع الفلاحي، حيث وضعت خططًا لتحقيق التوازن والاستقرار الغذائي وتسعى الحكومة إلى تحقيق التوازن بين الإنتاج

[1] وحيد خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص254

[2] موفق عدنان عبد الجبار الحميري، أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة، الوراق لمنشر والتوزيع، الاردن، 2010، ص 15.

الزراعي المحلي والاحتياجات الغذائية للمواطنين، وتشجيع الاستدامة الزراعية وتعزيز الصادرات الزراعية لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتعزيز الاقتصاد الوطني.[1]

ويعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات في الجزائر مثل ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية والاستقرار الغذائي ولهذا كان دوما من أهم أولوّيات الحكومة الجزائرية منذ الاستقلال وتكمن أهميته في:

- يساهم القطاع الزراعي في الجزائر بنسبة تقدر بـ 12.4% من إجمالي الناتج المحلي الخام، ويبلغ قيمته حوالي 25 مليار دولار سنويا.
- يحتل القطاع الزراعي المرتبة الثانية بعد القطاع النفطي من حيث الإسهام في الناتج المحلي.
- تعتبر الزراعة مصدراً رئيسياً للعمل والتوظيف في الجزائر، حيث يعمل عدد كبير من السكان في القطاع الفلاحي، وهذا يساهم في خلق فرص عمل وتحسين مستوى المعيشة في المناطق الريفية بحيث يشتغل في هذا القطاع حوالّي 1.2 ملّيون عامل ورغم هذا يبقى نقص في اليد العاملة المؤهلة بسبب رفض الشباب العمل في الزراعة وانحيازهم للقطاع الصناعي والخدماتي، ودون أن ننسى بأن القطاع الزراعي يبقى مرهونا بالطبيعة أي بالظروف المناخية وتساقط الامطار وهذا ما يسبب بترك العمال هذا القطاع لتأثرهم بتقلبات وتغيرات الجو.
- يعتبر القطاع الزراعً مصدرا رئّيسيًا لرأس المال اللازم لدفع عجلة التنمّية الاقتصاديّة، حّيث أن زّيادة التكويّن الرأسمالّيً يحفز الاستثمار فًي الانشطة المختلفة في الاقتصاد الوطني
- يمثل القطاع الزراعي جزءاً أساسياً من استراتيجيات التنمية المستدامة، حيث يمكن تحقيق توازن بين الاحتياجات الحالية والاحتياجات المستقبلية من خلال ممارسات زراعية مستدامة وحماية الموارد الطبيعية.
- يمثل القطاع الزراعي جزءاً أساسياً من استراتيجيات التنمية المستدامة، حيث يمكن تحقيق توازن بين الاحتياجات الحالية والاحتياجات المستقبلية من خلال ممارسات زراعية مستدامة وحماية الموارد الطبيعية
- يلعب دورًا مهمًا في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، مما يقلل الاعتماد على الواردات بحيث يضمن الامن الغذائي للبلاد من خلال تغطية أكثر من 74% من الاحتياجات الوطنية من المنتجات الفلاحية.[2]

[1] عمر جنية، مديحة بخوش، مداخلة ضمن فعاليات ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة بعنوان دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة في الجزائر، جامعة المسيلة، 15/16 نوفمبر ،2011 ص 4

[2] عمرواي عادل، **بدائل تنويع لاقتصادي الجزائري في ظل الازمة النفطية**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، جامعة بسكرة، الجزائر، كلية العلوم السياسية ،2016 ص 118.

ويمكن القول إن القطاع الزراعي يساهم كليا في تحقيق التنمية المستديمة من خلال:

- **المساهمة فَي ترقُّية الواردات:** زيادة الإنتاج الزراعي يؤدي إلى زيادة الطلب وتقليل الواردات. إلا أن ظهور العديد من المنتجات الغذائية في السوق العالمية أدى إلى زيادة مبيعاتها. قيمة البضائع المستوردة.[1]

- **تحقيق الامن الغذائي والاكتفاء الذاتي:** يُعد الأمن الغذائي هدفًا استراتيجيًا للدول، خاصة في ظل التحديات العالمية المتزايدة, ويتطلب توفير الغذاء الكافي والمتوازن للسكان حيث تسعى الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي من خلال تعزيز الإنتاج الزراعي وتقليل الاعتماد على الواردات, أما الاكتفاء الذاتي يكون بتحقيق الاكتفاء من الإنتاج المحلي دون الحاجة للواردات الخارجية ومن اجل أهمية هذا القطاع اصبح على الجزائر تبني استراتيجية زراعية تنموية تساهم في علاج المشاكل و تفعيل دوره في مختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية.[2]

- **مساهمة القطاع الزراعي في ترقيّة التجارة الخارجُية للمنتجات الزراعيُّة:** وافقت الجزائر في سياسة الإصلاح على تحرير التجارة، بما في ذلك التجارة في المنتجات الزراعية، مما يؤدي إلى زيادة المشاركة. في التجارة الخارجية للقطاع الزراعي من خلال تصدير واستيراد هذه المنتجات.

- **مساهمة القطاع الزراعًي الجزائري في الناتج المحلًي الإجمالي** تم تحديد دور الإنتاج الزراعي ومع تنفيذ الإصلاحات في تحسن الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالفترة 2004–2015.ونفس الشيء يُستخدم الإنتاج الزراعي للفرد أيضًا في الاقتصاد الجزائري من ناحية زيادة الإنتاج الزراعي ومن ناحية أخرى ارتفاع أسعار السلع نتيجة تحرير الأسعار.

ورغم الإصلاحات والإجراءات والقوانين التي وضعتها الجزائر الا انها لم تستطع النهوض بهذا القطاع والوصول الى ما ترجو الوصول اليه بسبب عدة مشاكل التي يجب مواجهتها لتجاوز هذه التحديات، يجب وضع استراتيجية فعالة لتنمية القطاع الزراعي، تشمل تحسين البنية التحتية، دعم الفلاحين، تطوير البحث العلمي في المجال الزراعي.

[1] عمرواي عادل، مرجع سبق ذكره، ص ص 134، 13.

[2] قرومي حميد، معزوز زكية، دور القطاع الفلاحي في سياسة التشغيل بالجزائر، ملتقى علمي دولي حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الامن الغذائي، جامعة المدية، 28/29 أكتوبر 2014، ص 59.

3- القطاع الصناعي في الجزائر

القطاع الصناعي في الجزائر بديل تنموي خارج المحروقات ويُعتبر هذا القطاع من العوامل المهمة والمؤثرة في دفع مسيرة التنمية الاقتصادية في الجزائر له دور محوري في تحقيق التنمية المستديمة. منذ الاستقلال، سعت الجزائر لتطوير هذا القطاع لزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والارتقاء بالمنتجات من المستوى المحلي الى المستوى العالمي، حيث «كلما كانت مساهمة قطاع الصناعة في الناتج القومي أكبر كلما زادت قدرة الدولة على تحقيق التنمية المستديمة وقابليتها على الاستمرار في المدى الطويل" بفضل تنوع مجالات الصناعة من[1]:

أ-صناعات التقليدية: تُعتبر جزءًا لا يتجزأ من التراث الثقافي والاقتصادي للبلاد وتشمل الأواني الفخارية والطينية التي تُعد من أقدم الصناعات التي مارسها الشعب الجزائري، الحلي والمجوهرات خاصة الحلي الأوراس المصنوع من الفضة والذي يُعبر عن تاريخ الأمة الجزائر، صناعة الجلد والمنتجات الجلدية حيث تشتهر الجزائر بصناعة منتجات جلدية عالية الجودة مثل الحقائب والأحذية والملابس والملحقات، الصناعات الغذائية وتنتشر بين الأسر الريفية صناعاتٌ غذائيةٌ تعتمد على منتجاتٍ محليةٍ. تُعبر هذه الصناعات عن الهوية الجزائرية وتُظهر التنوع الثقافي والتاريخي للبلاد. وتُعتبر الصناعة التقليدية مصدرًا مهمًا للدخل للعديد من الأسر، خاصة في المناطق التي يرتادها السياح.[2]

ب-صناعات الحديثة: يوجد تركيز متزايد على تطوير الصناعات الحديثة والقطاعات الناشئة لتعزيز التنمية الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل وتمثلت هذه الصناعات في الصناعات الهندسية والإلكترونية اذ تشهد الجزائر نموًا في الصناعات الهندسية والإلكترونية، بما في ذلك تصنيع المعدات الصناعية والأجهزة الإلكترونية والاتصالات, الطاقة المتجددة تهتم الجزائر اهتمامًا متزايدًا بتطوير الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية والرياح، وتعمل على استغلال الموارد الطبيعية المتاحة بوفرة في البلاد, دون أن ننسى الصناعات البيو تكنولوجية حيث تعمل الجزائر على تطوير الصناعات البيو تكنولوجية، مثل صناعة الأدوية والمستحضرات الطبية، واستخدام التكنولوجيا الحديثة في القطاع الصحي. وتعتبر هذه بعض الصناعات الحديثة التي تشهدها

---

[1] مخضار سليم، **دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر، مقارنة ببعض الدول العربية**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان,2017-2018,ص97

[2] براء الدويكات، الصناعة التقليدية الجزائرية، موقع موضوع, 22:51 ,2024/05/10 ,
https://mawdoo3.io/article/110072_%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D9%84%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8-%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A%D8%A9#cite_note-loDnJnryny

الجزائر، والتي تعكس التطورات في الاقتصاد الجزائري واهتمام الحكومة بتنويع الاقتصاد وتحديث الصناعات.[1]

ولعل من الأسباب التي جعلت الجزائر تولي اهتمام كبير لهذا القطاع ما يلي:[2]

- القطاع الصناعي يُعتبر من القطاعات الأكثر ديناميكية في الاقتصاد، وذلك لقدرته على استيعاب فائض العمالة.
- يُعتبر القطاع الصناعي ركيزة أساسية في الاستراتيجية الاقتصادية للجزائر، وذلك بهدف تحقيق التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط. هذا التوجه يأتي في إطار السعي نحو اقتصاد متوازن يقلل من التأثيرات السلبية لتقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الوطني.
- القطاع الصناعي يلعب دورًا مهمًا في تدريب اليد العاملة، وخاصةً عندما يتعلق الأمر بالاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا بحيث يمكن للشركات الصناعية أن تقدم برامج تدريبية مخصصة للعاملين، سواء كانوا من الجزائر أو من العمالة الأجنبية يعتبر نقل التكنولوجيا جزءًا أساسيًا من الاستثمار الأجنبي المباشر فيمكن للشركات الأجنبية نقل المعرفة والتقنيات الحديثة إلى القطاع الصناعي في الجزائر، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يعزز من تطوير القطاع الصناعي من خلال توفير رأس المال والتكنولوجيا.
- الطلب على المنتجات الصناعية يميل إلى النمو بوتيرة أسرع مقارنةً بالمنتجات الأولية لان المنتجات الصناعية تحمل قيمة مضافة أعلى من المواد الأولية، مما يزيد من الطلب عليه والجزائر تعمل على تقليل الاعتماد على استيراد المواد الأولية من خلال تطوير الصناعات التحويلية واستغلال المناجم لتوفير هذه المواد محليًا.
- القطاع الصناعي يلعب دورًا مهمًا في تحقيق التنمية في الدول النامية، ويمكن أن يكون أكثر فعالية في تحقيق النمو وخلق فرص العمل مقارنةً بالاعتماد على القطاعات الأولية.

4- قطاع الخدمات في الجزائر

يُعد قطاع الخدمات أحد أهم القطاعات الحديثة في الاقتصاد المعاصر وهو من القطاعات الحيوية التي تسهم بشكل ملحوظ في الاقتصاد الوطني. يشمل هذا القطاع مجموعة واسعة من الأنشطة مثل السياحة، النقل، التعليم، الصحة، والخدمات المالية والمصرفية.

بحيث يُساهم قطاع الخدمات بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي ويوفر فرص عمل هامة،

[1] ساعو باية، القطاع الصناعي في الجزائر: مشاكل والحلول، **معارف مجلة علمية دولية محكمة**، الجزائر، العدد22, جوان 2017, ص80

[2] محمد دعمي، دور القطاع الصناعي في تحقيق النمو الاقتصادي والمساهمة في مستوى التشغيل في الجزائر خلال فترة 2000-2017 ,الملقى الوطني "استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر". ص8.

مما يُعزز من النمو الاقتصاد.[1]

يمكن توضيح أهمية القطاع الخدماتي من خلال:[2]

- مساهمة قطاع الخدمات في الناتج الداخلي الإجمالي.
- يعد قطاع الخدمات مصدرًا رئيسيًا للتوظيف، خاصةً في الاقتصادات التي تتحول من الإنتاج الزراعي أو الصناعي إلى الخدمات.
- يُساهم في تحسين جودة الحياة من خلال توفير خدمات صحية، تعليمية، وغيرها من الخدمات الأساسية.

بالتالي، يُعتبر قطاع الخدمات في الجزائر عنصرًا حيويًا لتحقيق التنمية المستدامة، ويجب العمل على تطويره وتحديثه ليُساهم بشكل أكبر في الاقتصاد الوطني وفي تحسين مستوى معيشة السكان.

المطلب الثاني: التطور التاريخي للصادرات الغير النفطية في الجزائر خلال فترة 1990 الى 2021

تُعد الجزائر واحدة من الدول الغنية بالموارد البترولية، ولكنها تواجه تحديات بسبب اعتمادها الكبير على صادرات الطاقة والوقود. على الرغم من تبنيها لإصلاحات اقتصادية وفتحها للتجارة الخارجية بهدف تنويع الاقتصاد وإيجاد مصادر جديدة للعملة الصعبة، إلا أن هيكل الصادرات لا يزال يعتمد بشكل كبير على النفط والغاز. سنقوم بتحليل هيكل الصادرات الجزائرية ونستعرض التطور في أرقام الصادرات غير النفطية خلال الفترة من 1990 حتى السنة 2021

أولا: هيكل الصادرات الغير النفطية خلال الفترة خلال 1990 الى 2000

خلال الفترة من 1990 إلى 2000، شهد اقتصاد الجزائر تحولات مهمة. في بداية التسعينات، كان الاقتصاد يعتمد بشكل كبير على القطاع العام والمحروقات، ولكن مع مرور الوقت، بدأت الحكومة في تطبيق سياسات لتحرير الاقتصاد وتشجيع الاستثمار الخاص والاجنبي, في هذه العقد، تم تنفيذ مخطط الإنعاش الاقتصادي الذي هدف إلى تحديث البنية التحتية وتطوير القطاعات غير النفطية وهذا ما سوف نراه من خلال:

[1] سفيان بوصالح. عبد الناصر بوثلجة، دور قطاع الخدمات في التنمية المستدامة، **مجلة البديل الاقتصادي**، الجزائر، العدد2, 2015,ص80

[2] سفيان غـــواس، سليمان كعوان، تحرير قطاع الخدمات كآلية للتنويع الاقتصادي في الجزائر، **مجلة أبحاث الاقتصادية معاصرة**، سكيكدة، العدد04, 2021, ص237

الجدول (4.2): قيمة الصادرات الغير النفطية خلال 1990 الى 2000

السنوات	الصادرات الغير نفطية	
	القيمة	%
1990	439	3,08
1991	375	3,09
1992	449	4,14
1993	479	4,74
1994	287	3,44
1995	509	4,97
1996	881	6,58
1997	511	3,67
1998	358	3,50
1999	438	3,49
2000	612	2,77

المصدر: بالاعتماد على المعطيات التقرير السنوي لبنك الجزائر –ONS–

الشكل البياني (1.2): تطور الصادرات غير نفطية خلال 1990 الى 2000

(مليار دولار امريكي)

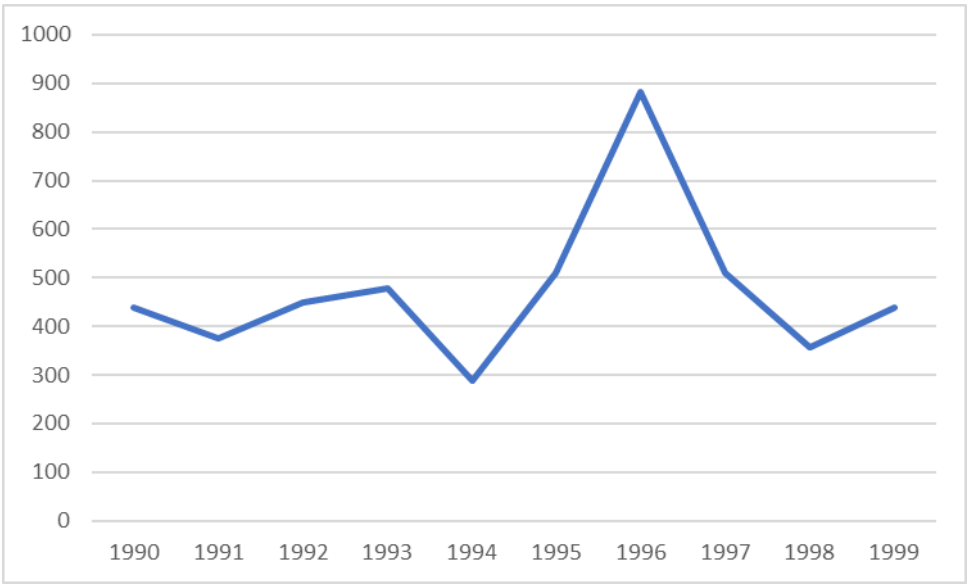

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

نلاحظ من خلال المنحنى أن الصادرات غير النفطية كانت على تذبذب طيلة فترة الدراسة فقد قدرت قيمتها ب439 مليار دولار سنة 2000 وهي قيمة ضعيفة مقارنة مع نسبة صادرات المحروقات خلال تلك الفترة, و قد شهدت قيمة الصادرات غير النفطية تذبذبنا بين الصعود و النزول الى غاية الخمس سنوات الأخيرة أي شهدت ارتفاع سنة 1996 بقيمة 881مليار دولار بسبب بعض التحولات الاقتصادية المهمة في تلك الفترة كتحويل النهج من اشتراكي الى اقتصاد السوق و التحسينات الاقتصادية مثل نفيذ مشاريع اقتصادية كبيرة لبناء قاعدة صناعية كثيفة, ثم تعود الى تذبذب الى ارتفاع طفيف سنة 2000 بقيمة 612مليار دولار يعود هذا ارتفاع الى عدة أسباب منها شجيع الصادرات أي تم تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي اللاعب الرئيسي في الاقتصاد، لزيادة الصادرات, و تطبيق خطة الإنعاش الاقتصادي التي تضمنت إصلاحات واستراتيجيات لتحسين القدرة التنافسية للصادرات, دون أن ننسى تحسين الانفتاح التجاري والاستفادة من الفرص التجارية في الأسواق الدولية.

ونضيف اليه جدول التركيبة السلعية لصادرات الغير النفطية خلال هذه الفترة

الجدول (5.2): التركيبة السلعية لصادرات الغير النفطية خلال 1990 الى 2000

وحدة م دولار

السنة	السلع الاستهلاكية الغير الغذائية	مواد التجهيز الصناعية	مواد التجهيز الفلاحية	منتجات نصف مصنعة	مواد خام	مواد غذائية
1990	67	76	3	211	32	50
1991	42	61	5	169	43	55
1992	44	66	2	226	32	79
1993	50	17	0	287	26	99
1994	22	9	2	198	23	33
1995	61	18	5	274	41	110
1996	156	46	3	496	44	136
1997	23	23	1	287	40	37
1998	16	9	7	254	45	27
1999	20	47	25	281	41	24

2000	13	47	11	465	44	32

المصدر: بالاعتماد على المعطيات التقرير السنوي لبنك الجزائر سنوات1990.الى2000 –ONS–

الشكل (2.2): التركيبة السلعية للصادرات الغير النفطية في الفترة من 1990 الى 2000

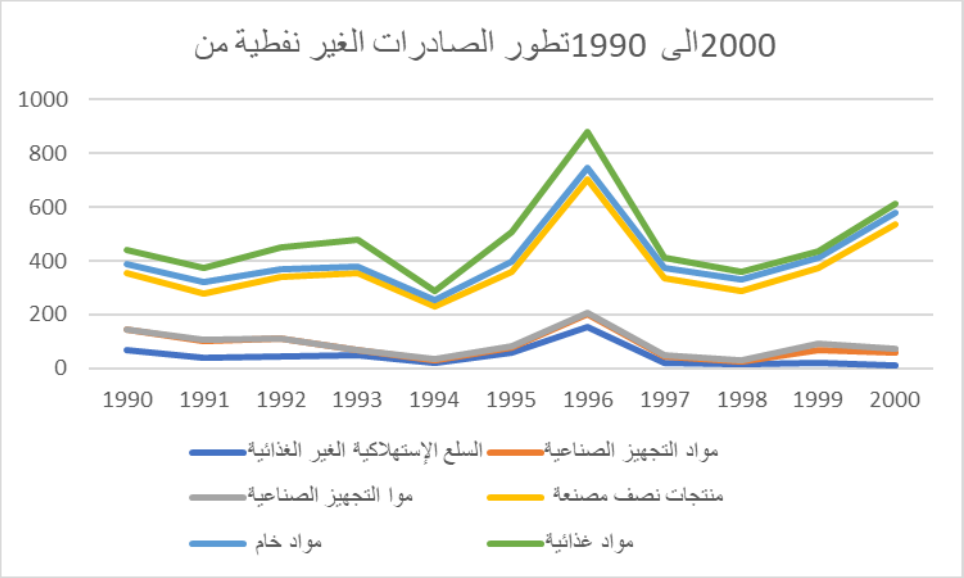

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

من خلال الجدول والمنحنى أعلاه نرى بأن صادرات المواد نصف المصنعة تأتي في المرتبة الاولى من حيث مساهمتها في إجمالي الصادرات غير النفطية, بقيمة 496مليون دولار سنة1996,ثم انخفضت في ثلاث سنوات التي تليها (1997:287–1998:254–1999:281) السبب يعود إلى أن المواد نصف المصنعة تأتي بشكل أساسي من مشتقات البترول، والتي تُستخلص عبر عملية التقطير. هذه المشتقات تشمل الزيوت ومنتجاتها، بالإضافة إلى البيتومين والأمونياك.

ثم السلع الاستهلاكية الغير الغذائية التي سجلت ارتفاعا ملحوظا من 67 مليون دولار سنة 1990 الى 156 مليون دولار سنة 1996, ثم تعاود انخفاض في السنوات 1999,1998,1997 الى 20مليون دولار وتسجل أدني قيمة في الفترة المدروسة سنة2000 بقيمة 13 مليون دولار.

أما بالنسبة الى المواد الغذائية فقد سجلت انخفاض في السنوات الست أولى يتذبذب بين 50مليون دولار سنة 1990 الى 110 مليون دولار سنة 1995, لترتفع قيمتها الى136 مليون دولار في1996 ثم تعاود انخفاض في 1998و 1999 الى 24مليون دولار, لتسجل ارتفاع طفيف في 2000 بقيمة 32 مليون دولار.

بعد ذلك مواد التجهيز الصناعية التي تكون في ارتفاع ملحوظ خلال سنوات الثلاث الأولى 1990-1991-1992 بنسبة66,61,76 مليون دولار على توالي, لتنخفض الى9مليون دولار سنة 1994 وتبقي غير مستقرة الى غاية سنتين 1999-2000 حيث سجلت قيمة 47 مليون دولار.

أما بالنسبة للمواد الاولية وهي المواد الخام والتي تشمل الزنك، النحاس، الحديد والصلب إضافة إلى الكالسيوم والفوسفات فقد سجلت تذبذب طول مدة الدراسة حيث كانت أدنى قيمة 23مليون دولار سنة 1994 واعلى قيمة فيها هي 45مليون دولار سنة 1998.

أما بالنسبة لصادرات التجهيزات الفلاحية والتي لم تتجاوز في أفضل حالتها 25 مليون دولار.

ومن خلال نلخص ان الاقتصاد يعاني من مشكلة في التنوع الاقتصادي وارتكاز الصادرات غير النفطية على 3 فئات من المنتجات.

ثانيا: هيكل الصادرات الغير النفطية خلال الفترة خلال 2001 الى 2010

خلال الفترة من 2001 إلى 2010، شهد اقتصاد الجزائر عدة تطورات مهمة، وكانت هذه الفترة محورية في تاريخ البلاد الاقتصادي بدأت الجزائر في تطبيق سلسلة من البرامج التنموية الضخمة بهدف إنعاش الاقتصاد والتغلب على العوائق والنقص المسجل في الهياكل الأساسية وبيئة الاستثمار وركزت على التنمية المستديمة من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي, وانتهجت سياسة مالية توسعية.

الجدول (6.2): قيمة الصادرات الغير النفطية خلال 2001 الى 2010

السنوات	الصادرات الغير نفطية	
	القيمة	%
2001	648	3,38
2002	734	3,89
2003	673	2,73
2004	788	2,48
2005	907	1,97
2006	1158	2,12
2007	1332	2,21
2008	1937	2,44
2009	1066	2,35
2010	1526	2,67

المصدر: بالاعتماد على المعطيات التقرير السنوي لبنك الجزائر -ONS-

الشكل البياني (3.2): تطور الصادرات غير نفطية خلال 2001 الى 2010

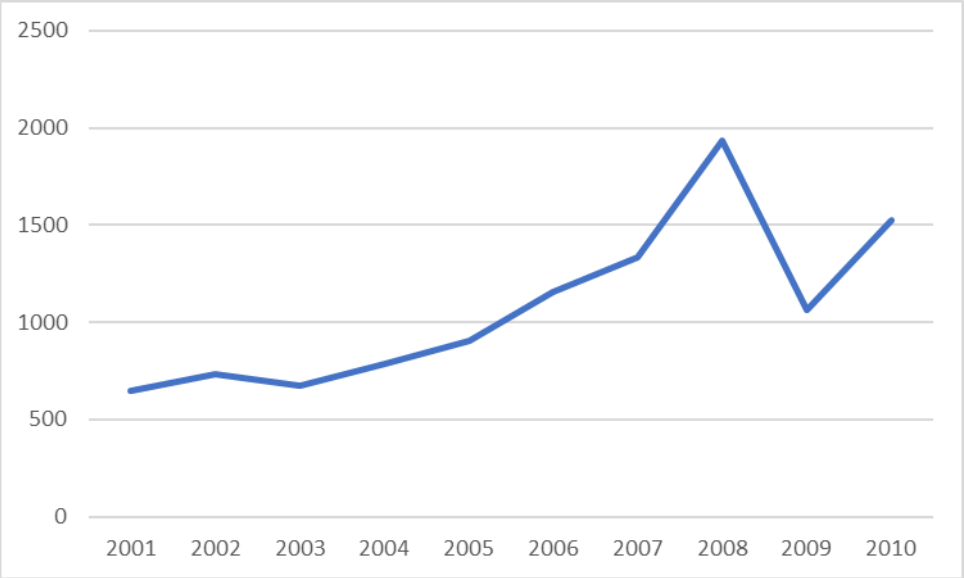

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

من خلال تحليل البيانات، يتضح أن الصادرات الجزائرية غير المتعلقة بالمحروقات شهدت تقلبات خلال الفترة المدروسة. في عام 2008، بلغت قيمة هذه الصادرات 1937 مليون دولار، وهي اعلى قيمة سجلت طول تلك الفترة لان الجزائر سنة 2008 سعت إلى تعزيز صادراتها غير النفطية في مواجهة التقلبات العالمية في أسعار النفط وتأثيرها على الاقتصاد الوطني، على عكس الخمس السنوات الأولى والتي سجلت قيمة منخفضة مقارنة بالسنوات الأخيرة حيث بلغت قيمة الصادرات غير النفطية 684 مليون دولار سنة 2001 و شكلت نسبة 3.38% وهي ادنى قيمة خلال الدراسة و يعود سبب الى ارتفاع أسعار النفط, تركزت الصادرات الجزائرية بنسبة 97% على المحروقات مما اثر على الحصيلة الهامشية للصادرات خارج قطاع المحروقات, ولكن عادت الى ارتفاع سنة 2006 يقيمه 1158 مليون دولار و واصلت في الارتفاع بحيث سجلت 1526 مليون دولار في اخر سنة فالدراسة 2010 بنسبة% 2.67 .

الجدول (7.2): تركيبة السلعية لصادرات الغير النفطية خلال 2001 الى 2010

وحدة م دولار

السنة	السلع الاستهلاكية الغير الغذائية	مواد التجهيز الصناعية	موا التجهيز الفلاحية	منتجات نصف مصنعة	مواد خام	مواد غذائية
2001	12	45	22	504	37	28
2002	27	50	20	551	51	35
2003	35	30	1	509	50	48
2004	16	52	1	552	102	65
2005	14	36	1	656	134	67
2006	43	44	1	828	195	73
2007	35	46	1	993	169	88
2008	32	67	1	1384	334	119
2009	49	42	0	692	170	113
2010	30	30	1	1056	94	315

المصدر: بالاعتماد على المعطيات التقرير السنوي لبنك الجزائر سنوات2001 الى2020 –ONS

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن الصادرات خارج المحروقات تتكون من 6 أصناف تختلف كل منها من حيث الكمية وهذا ما يبينه المنحنى الموالي:

الشكل (4.2): التركيبة السلعية للصادرات الغير النفطية في الفترة من 2001 الى 2010

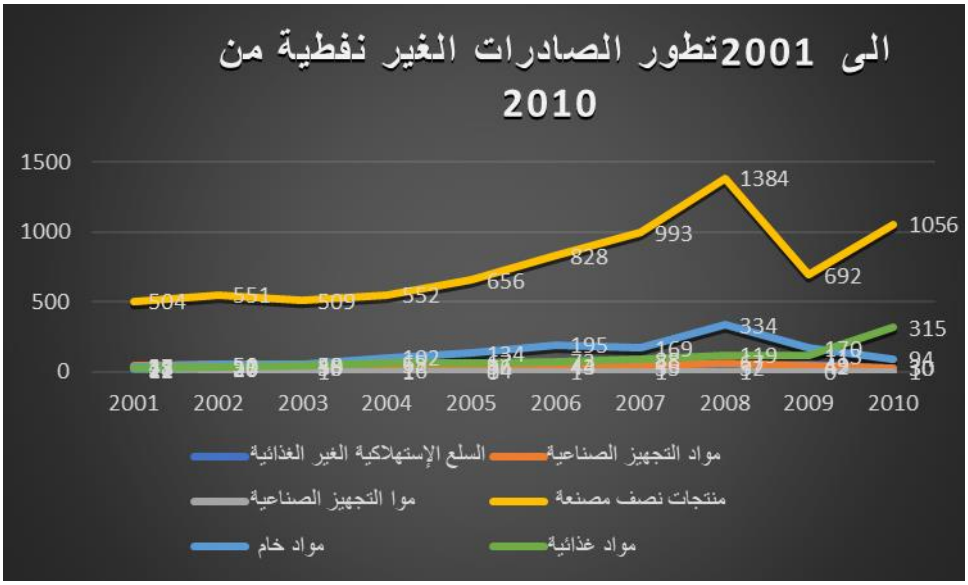

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

نلاحظ من خلال المنحى السابق , تحتل المنتجات نصف المصنعة المركز أول من حيث المنتجات غير النفطية, وذلك بقيمة1384 مليون دولار سنة 2008وتتمثل هذه المنتجات أساسا في الزيوت ومشتقاتها الاخرى اتية من تقطير الزيت امونياك الهليوم, وهي نتيجة طبيعية نظرا الاعتماد الجزائر على قطاع المحروقات بنسبة% 97 تقريبا في صادراتها,

وتأتي في المرتبة الثانية المواد الخام بقيمة 334 مليون دولار خلال سنة 2008 بعدما سجل قيم منخفضة خلال سنوات الأولى بحيث سجل 37مليون دولار خلال 2001, واحتلالها لهذه المرتبة يرجع الى الثروة المعدنية التي تزخر بها الجزائر والتي لم تستغل حد الان استغلالا حقيقيا.

في المرتبة الثالثة تأتي مواد الغذائية بعد المواد الخام المسجلة بقيمة315 مليون دولار سنة 2010حيث عرفت الفترة من 2005 الى2010انتعاشا ملحوظا حيث انتقلت من 67الى315 مليون دولار ذلك راجع للجهود المبذولة من طرف الدولة للارتقاء بالنشاط الفلاحي عن طريق الدعم للفلاحين والتسهيلات المقدمة في مجال الحصول على العتاد الفلاحي وغيره.

أما في المرتبة الربعة تأتي التجهيز الصناعية بقيمة67 مليون دولار وهي اعلى قيمة قد سجلتها خلال فترة الدراسة (2001–2010) والتي تتكون من التجهيزات والوسائل المستعملة في ميدان البناء، الصحة، الميكانيك والاشغال العمومية.

تأتي في المرتبة الخامسة السلع الاستهلاكية الغير الغذائية بقيمة 49مليون دولار سنة 2009 لتشهد تذبذب يغلب عليه طابع الانخفاض طوال فترة الدراسة (2001–2010). أما التجهيزات الفلاحية احتلت المرتبة السادسة واخيرة وذلك بقيمة22مليون دولار في اول سنة للدراسة 2001وبعد ذلك تم تسجيل انخفاض شديد يصل الى 1مليون دولار على مدى السنوات.

ثالثا: هيكل الصادرات الغير النفطية خلال الفترة خلال 2011 الى 2021

الصادرات غير النفطية تُعد مؤشراً هاماً لتنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل. خلال الفترة من 2010 إلى 2021، شهدت الجزائر، جهوداً متزايدة لتعزيز صادراتها غير النفطية عن طريق تنويع مصادر دخلها وتقليل الاعتماد على النفط من خلال تطوير قطاعات أخرى مثل الصناعة، الزراعة، والخدمات واتخذت الحكومات إجراءات لتحسين البيئة التصديرية، تطوير التشريعات، وتقديم الدعم للمصدرين وعقد ورش عمل وحملات توعية لتعزيز معرفة الممارسات التصديرية وبناء الكفاءات البشرية في هذا المجال.

الجدول (8.2): قيمة الصادرات الغير النفطية خلال 2011 الى 2023

السنوات	الصادرات الغير نفطية	
	القيمة	%
2011	2062	2,81
2012	2062	2,86
2013	2165	3,33
2014	2810	4,47
2015	2063	5,46
2016	1780	5,94
2017	1890	5,44
2018	2925	7
2019	2580	7,2
2020	2021	9,38

11,67	4500	2021
13,2	6120	2022
9.4	4873	2023

المصدر: بالاعتماد على المعطيات التقرير السنوي لبنك الجزائر –ONS–

الشكل البياني (5.2): تطور الصادرات غير نفطية خلال 2011 الى 2023

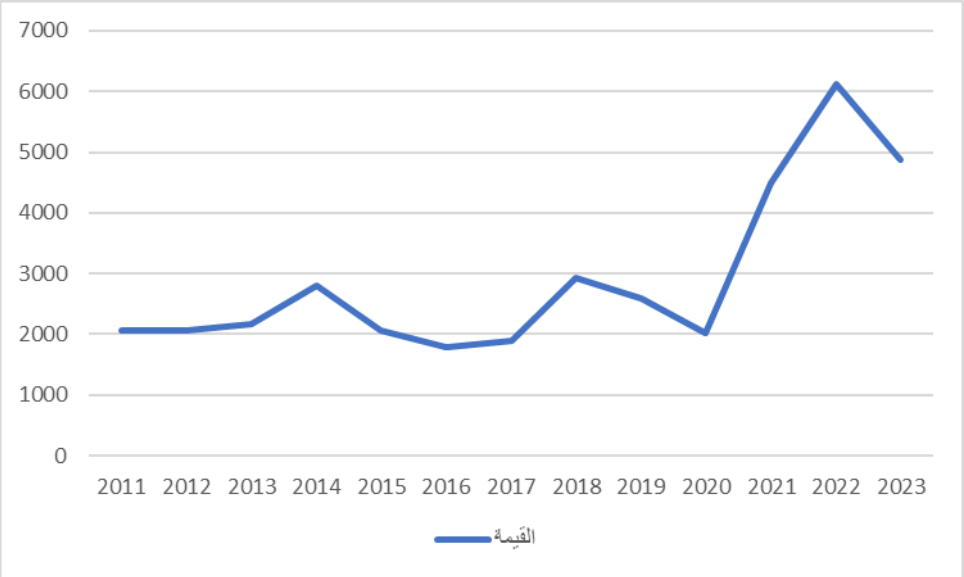

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

تُظهر البيانات المحللة أن هناك تذبذباً في قيم الصادرات الجزائرية غير النفطية خلال الفترة المحددة. حققت الصادرات في عام2021 أعلى مستوياتها بقيمة4500 مليار دولار بنسبة 11.67% وتشير هذه الأرقام إلى إرادة الدولة في الخروج تدريجيًا من التبعية للمحروقات من خلال تنويع النشاطات الاقتصادية والتجارية حيث سجلت خلال السنوات الأولى تذبذب طفيف في القيم يتراوح بين 2062 مليار دولار خلال 2010 الى 2810 مليار دولار سنة 2014, لنلاحظ انخفاض ملحوظ خلال سنتين 2016 و2017 الى 1890مليار دولار بنسبة % 5.94 ولم يواصل هذا انخفاض طولا فسنة 2018 عادت قيمة الصادرات في ارتفاع الى قيمة 2925 مليار دولار.

قيمة الصادرات للسلع بلغت 26,4 مليار دولار خلال السداسي الأول لسنة 2023، منها 23,9 مليار دولار خاصة بالمحروقات، أين سجل تراجع مقارنة بسنة 2022 حيث كانت قيمة الصادرات من السلع خلال السداسي الأول 30,2 مليار دولار.

خلال الثلاث سنوات الأخيرة تم تسجيل تفاوت في حجم الصادرات خارج المحروقات، حيث انتقلت من 1,9 مليار دولار سنة 2020 إلى 6 ملايير دولار سنة 2022، في حين سجل السداسي الأول من 2023 حجم صادرات خارج المحروقات 2,5 مليار دولار، أي بنسبة 9.4% من إجمالي الصادرات، مقابل 3,2 مليار دولار في السداسي الأول من سنة 2022، مسجلا بذلك انخفاضا بـ 22,4.%

ونلاحظ تراجع قيمة صادرات الجزائر خارج المحروقات هذا العام مقرنة بالعام المنصرم أساسا إلى "تراجع في الصادرات للمنتوجات نصف المصنعة التي مثلت نسبة 80% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات."

ارتفعت صادرات الجزائر غير النفطية مع نهاية عام 2022، لتصل إلى 4 مليارات دولار، أي بزيادة نسبتها 36 في المئة، مقارنة بالعام السابق 2021.

وتوزعت الصادرات على 147 دولة وقد شهدت ارتفاعاً قياسياً في الأشهر الـ 11 الأولى من 2022، بنسبة 36 في المئة، حيث شهد ميزان الجزائر التجاري سابقة تاريخية من خلال تحقيق أرقام قياسية في العام الماضي.

وحققت الجزائر مداخيل بلغت 6.6 مليار دولار كصادرات تجارية في العام الماضي، في حين كانت بلغت 4.5 مليار دولار في الـ 11 شهراً الأولى من سنة 2021. وتوجهت منتجات الجزائر خارج المحروقات في معظمها إلى الدول الأوروبية، وبخاصة فرنسا وإيطاليا وألمانيا. كما شملت الولايات المتحدة الأميركية وكوت ديفوار والنيجر، وغانا والسنغال، وتونس والأردن، وسوريا والعراق.

وتتضمن المنتجات خارج المحروقات، المصدَرة للخارج، الأسمدة بقيمة 1.7 مليار دولار (بزيادة 28 في المئة)، والإسمنت بقيمة 400 مليون دولار (بزيادة 93 في المئة) والحديد والصلب بـ 500 مليون دولار (بزيادة 30 في المائة)، ومواد التنظيف بمليون دولار. ومن المتوقع أن تبلغ قيمة الصادرات هذا العام بين 6.5 إلى 7 مليارات دولار.

الجدول (9.2): تركيبة السلعية لصادرات الغير النفطية خلال 2011 الى 2023

وحدة م دولار

السنة	السلع الاستهلاكية الغير الغذائية	مواد التجهيز الصناعية	مواد التجهيز الفلاحية	منتجات نصف مصنعة	مواد خام	مواد غذائية
2011	15	35	36	1496	161	355
2012	19	32	30	1527	168	315
2013	17	28	25	1458	109	402
2014	11	16	15	2121	110	323
2015	11	19	17	1597	106	235
2016	17	38	53	1072	71	246
2017	16	64	78	1053	59	301
2018	33	90	90	2335	92,39	373,77
2019	30	82	25	1950	95,95	407,8
2020	31	84	31	1439	65,85	399,6
2021	79	171	10	3490	182	576
2022	36	80	15	4392	100	402
2023	30	82	20	2256	90	222

المصدر: بالاعتماد على المعطيات التقرير السنوي لبنك الجزائر سنوات2011 الى2023 –ONS

الشكل (6.2): التركيبة السلعية للصادرات الغير النفطية في الفترة من 2010 الى 2023

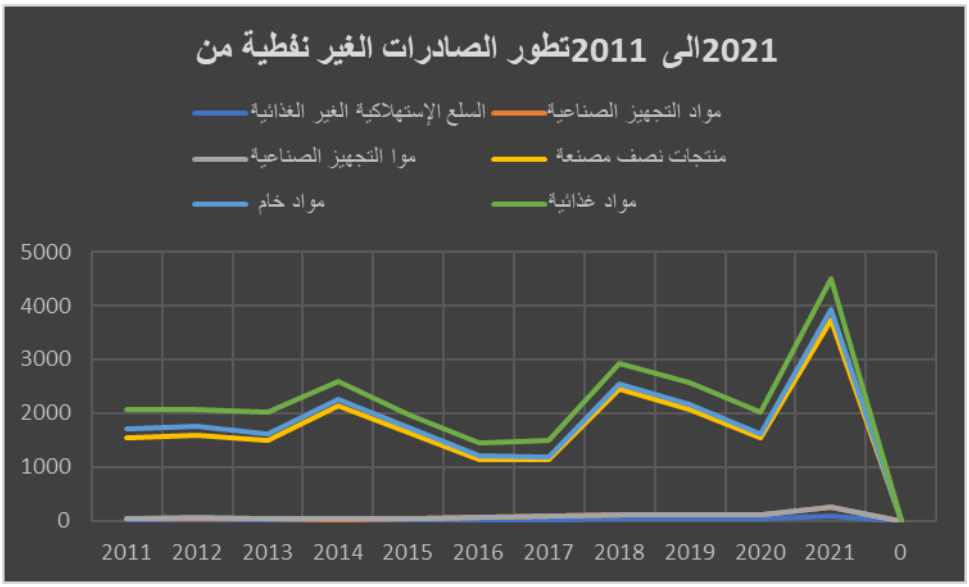

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

من خلال الجدول يتضح لنا بأن هناك 06 مجموعات تشكل هيكل الصادرات غير النفطية، كما يبين لنا تطور صادرات كل مجموعة من هذه المجموعات خلال فترة الدراسة(2011-2021), والملاحظ هو أن المواد نصف المصنعة كانت تشكل طيلة سنوات الدراسة النسبة الغالبة مقارنة مع باقي المجموعات الأخرى, وقد تراوحت هذه القيمة بين 1072 مليون دولار كحد ادنى سنة 2016 وبقيمة 3490مليون دولار كحد اقصى سنة 2021 , وكانت هذه القيمة متذبذبة خلال طول فترة الدراسة صعودا ونزول, حيث عرفت منحى تصاعدي خلال الفترة 2010-2015 أين وصلت أعلى قيمة لها بمقدار 1597 مليار دولار, ثم تراجعت هذه القيمة خلال السنتين 2016 و2017 ثم عاودت الصعود من جديد خلال السنين الأخيرة ثم سجلت انخفاض بسيط في سنتين اخيرتين2022-2023.

ومن خلال نفس الجدول نلاحظ أيضا بأن المواد الغذائية جاءت في المرتبة الثانية من حيث القيمة المشكلة للصادرات غير النفطية، وقد كانت هذه القيمة متذبذبة نزولا وصعودا طيلة فترة الدراسة، لكن تذبذبا لم يكن كبيرا، حيث تراوحت بين أدنى قيمة 235مليار دولار سنة 2015, وبين أعلى قيمة 576 مليار دولار سنة2021.

المواد الأولية جاءت في المرتبة الثالثة من حيث قيمتها في الصادرات خارج المحروقات, حيث القيمة فكانت متذبذبة أيضا بين النزول والصعود، حيث استقرت نوعا ما في الفترة 2011-2014 في حدود 400مليار دولار ثم نزلت خلال سنتين 2015-2016 الى قيمة235-346 مليار دولار ,ثم عاودت

ارتفاع لتصل قيمتها الى 567 مليار دولار سنة 2021 وخلال سنتين اخيرتين انخفضت الى90 مليار دولار سنة 2023.

وفيما يخص التجهيزات الصناعية والسلع الاستهلاكية فكانت قيمها ضئيلة جدا، حيث قدرت أعلى قيمة للتجهيزات الصناعية ب 171 مليار دولار سنة 2021, فيما يخص السلع الاستهلاكية فقد بلغت أعلى قيمة لها سنة2021 ب 79 مليار دولار.

كما نلاحظ أيضا من خلال الجدول أن مواد التجهيز الفلاحية قد سجلت قيم جد ضعيفة حيث كانت اعلى قيمة لها 90 مليار دولار خلال سنة 2018, وأدنى قيمةب10 سنة 2021.

والملاحظ عموما هو زيادة قيم مختلف المواد المصدرة خارج المحروقات خلال الثلاثي الأول من سنة 2021 مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2020 وهذا شيء إيجابي ويبعث على التفاؤل، لكن نسبة الصادرات غير النفطية لإجمالي الصادرات تبقى ضعيفة حيث بلغت نسبتها، 11.30% حسبما أفادت به حصيلة وزارة التجارة هذا يتطلب مزيدا من الجهد والدعم لصالح المصدرين للرفع من هذه النسبة إلى مستويات أكثر.

المطلب الثالث: مخاطر الاعتماد الكلي على الصادرات الغير النفطية

تتمثل المصادر البديلة للطاقة النفطية في الطاقة الشمسية والطاقة الهوائية والجرفية وطاقة الأمواج، والمد والجزر والزيت الثقيل ورمال القطران والوقود الصناعي. وهي جميعها مصادر طاقة نظيفة وصديقة للبيئة. لكن بعد ظهور أزمة الطاقة في الدول الغربية، التي أثرت على الموارد المالية للدول وعلى أسواق المركبات وبدائلها وعلى استهلاك الطاقة وتكاليف المنتجات الصناعية والزراعية والخدمية المعتمدة على النفط كوقود، سرعان ما برزت تحولات تكنولوجية أسهمت في إنتاج بدائل غير نفطية لمصادر الطاقة مثل الطاقة الشمسية، وكذا زيادة إحلال الغاز والفحم. فهذه المزايا التي تتضمنها المصادر البديلة للنفط قد تكون حافزا وسببا بارزا في والمصادر النووية محل النفط الخام العزوف عن الصادرات غير النفطية.[1]

أولا: التحديات والعقبات التي تواجه التصدير غير النفطي في الجزائر

تعتمد الجزائر بشكل أساسي على صادرات المحروقات في تمويل احتياطاتها من العملة الصعبة ولم تكن إجراءات وتدابير دعم وتشجيع الصادرات خارج المحروقات فعالة إلى حد ما، إذ ظلت لا تتعدى 3%في أحسن الظروف، ولم تنطلق بالشكل المخطط لها فالأرقام تدل على وجود اختلالات بين الأهداف

[1] معروف هوشيار، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2006, ص84,

المرجوة والأرقام المنجزة، حيث تكشف على انه هناك عراقيل تعترض انطلاقة الصادرات بالشكل المرغوب فيه نحو الأسواق الدولية كالتالي:[1]

1-مشاكل على المستوى الجزئي : يمكن تلخيصها في :

- غياب سياسة محددة الأهداف وواضحة معلنة ومعروفة من طرف كل الدوائر والمستويات والأفراد.

- التطبيق العشوائي وغير المنتظم لإجراءات العمل المنصوص عليها في نظام الجودة، بالإضافة إلى غياب نظام قادر على القياس المبني على الأساليب الإحصائية لتحديد الاختلاف.

- عدم الأخذ بأسلوب الجودة في مجال تحديد وتصميم المنتجات.

- غياب التحفيز المادي والمعنوي داخل المؤسسة الذي قضى على كل فرص الإبداع والابتكار كأسلوب عملي يمكن المؤسسة الجزائرية من تحضير المنتوج الذي يتلاءم ومتطلبات الوضع الحالي. - انعدام قنوات التوزيع ذات الطابع الخصوصي خاصة تلك التي تركز على جانب التصدير.

2-مشاكل مرتبطة بالمحيط الاقتصادي :

- غياب إستراتيجية محددة المعالم للتصدير أو على الأقل تغطية الحاجيات المحلية والذي يفترض أنها جزء ضروري لتنمية وتنويع الصادرات، وتحقيق تنافسية تعطي الاعتبار للجانب الاقتصادي والاجتماعي والتشابك والتداخل الحاصل بين الأسواق الوطنية والأجنبية.

غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، وميلهم لممارسة عملية الاستيراد بسبب ارتفاع الأرباح والتقليل من المخاطر الناجمة عن التصدير.

- انعدام الخبرة لدى المصدرين الجزائريين التي تحول دون متوقعهم في الأسواق الأجنبية لمدة أطول، هذه الوضعية تجلت من خلال الانعكاسات والتأثيرات السلبية من جراء تحرير التبادلات التجارية للنظام الإنتاجي الوطني.

- سوء استخدام التكنولوجيا حال دون تقديم منتجات مطابقة للمواصفات الدولية سواء من حيث التصميم، التغليف، بالإضافة إلى غياب الإبداع والابتكار التقني والتكنولوجي بسبب ضعف ميزانية البحث والتطوير.

3-مشاكل مرتبطة بالمحيط المؤسساتي والتشريعي :

- غياب أدنى تنظيم للتواجد التجاري في الأسواق الخارجية بما يخدم الصادرات خارج المحروقات.

[1] وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، **مجلة الباحث**، جامعة ورقلة، عدد1, 2002 ,ص ص12- 13

– وجود تنظيم وتنسيق غير كافيين بين المصدريين الجزائريين سواء على المستوى الوطني أو الخارجي.

– ارتفاع تكاليف النقل الدولي وعجز خدمات دعم التصدير المخصصة لذلك، والتي تعتبر أداة أساسية وضرورية لتطوير نشاطات التصدير، لان ارتفاع تكاليف النقل يترتب عليه ارتفاع التكاليف التسويقية وبالتالي انخفاض هامش الربح الممكن تحقيقه من عملية التصدير.

– سوء استخدام وتوجيه الموارد المالية للصندوق الخاص بترقية الصادرات.

– التشابك والتداخل في المهام الموكلة لهيئات وهيكل المدعمة لترقية الصادرات غير النفطية.

– عدم الاهتمام بوظيفة التسويق الدولي وما يمكن أن تقدمه من معلومات للمؤسسات، حيث أصبح الحصول على المعلومات عن الأسواق الخارجية من أهم المشكلات التي تواجه المصدر الجزائري نظرا لنقص خبرته بالدراسات التسويقية.

– عدم التمكن من قياس القدرة التصديرية لمؤسسة، مما يعيق عملية تقدير احتياجاتها المالية ومعرفة أسواقها الخارجية المستهدف، وبالتالي اختيار منتجاتها وتكييف قدراتها الإنتاجية وتقييم معرفتها الفنية وخبرتها التصديرية.

ثانيا: تحديات التصدير خارج قطاع المحروقات في الجزائر

1- على مستوى القطاع الفلاحي :

بالرغم من القدرات الطبيعية والبشرية التي يمتلكها القطاع الفلاحي في الجزائر، الا أنه يبقى عاجزا عن تحقيق الاكتفاء الذاتي وتغطية السوق الوطني، ومن بين الاسباب التي ادت الى تراجع القطاع الفلاحي وعجزه عن الوصول بمنتجاته الى اسواق التصدير، نذكر ما يلي:[1]

– انتهاج الجزائر لسياسة الصناعات المصنعة والذي ترجم بإهمال غير متعمد للقطاع الفلاحي، بحيث تم اعطاء الاولوية في مجال الاستثمارات الحكومية لقطاع الصناعة على حساب الفلاحة.

– الارتفاع المتزايد في نسبة النمو الديموغرافي، الذي أدى الى زيادة الطلب على المواد والسلع الفلاحية والغذائية، مع تراجع الانتاج الفلاحي وعدم استقراره.

– يتميز القطاع الفلاحي في الجزائر بسوء استغلال الاراضي الفلاحية، وبوجود اختلال في توزيع هذه الاراضي نسبة كبيرة من الفلاحين لديهم اقل من 5هكتارات مقابل نسبة قليلة لها أكثر من 10هكتارات.

[1] العياشي زرزار، **الاستراتيجية التنموية في الجزائر وعلاقتها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الاصلاحات الاقتصادية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2010-2009ص .246

2- على مستوى القطاع الصناعي :

تبنت الجزائر بعد الاستقلال تنمية مستقلة ترتكز على بناء قطاع صناعي عمومي قوي، الا ان السياسة الصناعية المنتهجة على التصنيع الشامل والمكثف لم تدم طويلا، يرجع ذلك الى تبعية الاقتصاد الجزائري الكلية للريع البترولي من جهة، ومن جهة اخرى لدور الدولة كمالك ومسير في نفس الوقت، وترجع اسباب هذا التدني في الصادرات الصناعية الى ما يلي:[1]

- توجيه النظام الانتاجي الصناعي للسوق الوطني، وبالتالي تم التركيز على منتجات لا تتكيف مع متطلبات الخارج، وهو الامر الذي حد من امكانية تصديرها في ظل غياب استراتيجية للتصدير تعمل على ترقية الصادرات الصناعية غير النفطية ودعمها.

- التبعية الكبيرة للخارج في مجال تموين القطاع الصناعي اذ ان امداد القطاع الصناعي الجزائري كانت تأتي من الخارج، وفي ظل وجود ضائقة مالية في المدفوعات الخارجة، أدت الى استعمال ضعيف للطاقة الانتاجية المتوفرة، مما ساهم في ضعف الاداء الصناعي ومن ثم أثر ذلك على امكانية التصدير الى الخارج.

3- على مستوى المحيط المؤسساتي والقانوني :

يواجه المحيط المؤسساتي والتشريعي للصادرات خارج المحروقات مختلف العراقيل التي تحول دون فعالية أكثر للتدابير المتخذة لترقية الصادرات خارج المحروقات، والتي يمكن عرضها في النقاط التالية:2

أ-**المشاكل المتعلقة بالتصور القانوني للتصدير:** ان العراقيل التي تخص الجانب القانوني تحدث الكثير من الثغرات المتعلقة بعمليات التصدير وترقيتها لعل اهمها:

-**من حيث نمط تقديم المساعدات:** في مجال التصدير ليس هناك تنظيم خاص مطبق على

مجموعة منتجات وخدمات، فإطار القانوني العام هو نفسه بالنسبة لجميع القطاعات، ويستثنى هنا تصدير التمور فهو مؤطر بالقرار الوزاري المؤرخ في 17نوفمبر 1992متعلق بالنوعية وتقديم التمور من جهة

-**من حيث تسيير الصرف:** اي ارجاع مداخيل الصادرات فمراقبة الصرف الجزائري تنص على ارجاع مداخيل الصادرات من العملة الصعبة يجب ان يتم في غضون 120يوما بعد ارسال البضائع.

[1] العياشي زرزار، مرجع سابق ذكره، ص .247

4- على مستوى الاجراءات عند التصدير :

بعد التطرق الى مختلف الصعوبات المتعلق بالقانون أو بمدى انسجام وتفاعل المصدر مع الامتيازات الممنوحة له، تبقى هناك صعوبات اخري تعترض المصدر متعلقة بالاعتراضات والبيروقراطية واستفحال ظاهرة الفساد الاداري، والتي تطورت مع مرور الزمن الى ادارة الفساد، وحسب تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2009فقد تراجعت مرتبة الجزائر من 83الى 111 فالجزائر انفقت ملايير الدولارات في السنوات الماضية ولم تتغير بنية الاقتصاد، وكان بالإمكان تنوع مصادر الاقتصاد الوطني لولا الفساد وغياب الرقابة المالية [1]

ثالثا: المخاطر التي تحول دون وصول الصادرات الغير النفطية إلى الأسواق الدولية:

تتمثل هذه المخاطر فيما يلي: [2]

1) سوء التسيير من منظور مؤشرات الكفاءة والفعالية والمرونة والمتمثلة في عدم تنوع القاعدة الفلاحية والصناعية للاقتصاد الجزائري، حيث أن القدرة التنافسية للاقتصاد ضعيفة اعتبار أن عمق الإشكالية في ضعف تسيير المؤسسات سواء الكبيرة أو الصغيرة والمتوسطة على حد سواء لما كانت تسير في الماضي بطريقة عشوائية، وتلك الثقافة الراسبة تم تطبيقها حتى لمؤسسات الخاصة، واستثناء 20 أو30 مؤسسة تنشط بطريقة ديناميكية فإن أغلب المؤسسات المتبقية ما زال تسييرها ضعيف جدا؛

2) التباطؤ في إدراج نصوص تشريعية وتنظيمية جديدة تحكم آليات التصدير والمنافسة والمعاملات التجارية وشروط ممارسة الأنشطة الاستغلالية، لرغم من إبداء مجموعة من الخبراء تفاؤلا عادة تنشيط صادرات الجزائر خارج المحروقات، صدار مراسيم وأوامر جديدة محفزة من شأنها زيادة حجم الصادرات، من خلال تخفيف التنظيمين الجبائي والجمركي وإعادة تنشيط دور الصندوق الخاص بترقية الصادرات؛

3) استفحال ظاهرة الفساد الإداري، وهذا الكلام ليس مرسل أو اعتباطي بل هو موثق وله مصادره المحكمة، رغم أن الحكومة تعلن محاربتها للفساد بشكل مفتوح اعتباره عائقا رئيسيا أمام جهود التنمية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، وكان لإمكان تنويع مصادر الاقتصاد الوطني لولا غياب الرقابة والمتابعة، سيما وأن بنية الاقتصاد الجزائري الحالية تتكون من 60% محروقات و20% زراعة و15% خدمات و5% صناعة. لكن في حال استثمار 286 مليار دولار بحوكمة اقتصادية (الشفافية؛ المساءلة، الائتمان) يمكن أن تصبح المحروقات نحو 40%؛

---

[1] موقع يومية الحوار الجزائرية، **الجاكس تقر بصعوبة تشجيع الصادرات خارج المحروقات**، حوار ،2008/12/29. اطلع عليه 14:08, http://www.djazairess.com 2024/05/10

[2] شاهد اياس. دفرور عبد النعيم، المداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني ترقية المنتج الوطني مدخل استراتيجي لتنوع الصادرات خارج المحروقات في ظل انهار أسعار البترول 1945جامعة قالمة، 8ماي، 2017 ص ص 13 -14- 15

4) البنوك تمنح قروضا وتسهيلات للاستيراد عوضا عن تشجيع وتقوية الطاقة التصديرية للمؤسسات الجزائرية، ما أدى إلى استنزاف المدخرات الوطنية نحو تمويل قطاع الاستيراد على حساب المشروعات الاستثمارية المنتجة والموجهة نحو التصدير، ومنه فإن غياب التنسيق بين البنوك والمصدرين المحليين وافتقار المؤسسات المنتجة سواء كانت عمومية أو خاصة إلى المرافقة البنكية الدائمة ساهم بشكل كبير في تراجع حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات، لذلك يجب التأكيد على ضرورة مرافقة المصدرين وعصرنة أساليب العمل لتشجيع النشطين في المجال.

5)غياب التناغم والفصل الجيد بين المتعاملين الاقتصاديين على غرار منتدى رؤساء المؤسسات وأرب العمل المصدرين مع الهيئات الحكومية الوصية التابعة لوزارة التجارة (الوكالة الوطنية للتجارة الخارجية ALGEX، الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة CACI، المركز الوطني للسجل التجاري CNRC، المركز الوطني لمراقبة الجودة والرزم CACQE (حول إيجاد أفضل الصيغ وأنجع السبل الكفيلة بتصدير المنتجات الوطنية إلى الخارج. ويعزو المتخصصون ضعف صادرات الجزائر، إلى عدم نجاعة الهيئة المشرفة على تسيير تجارة البلاد الخارجية، التي من ّ شأنها تنشيط وضمان مرونة أكبر للحراك التجاري نحو وخارج الجزائر، ويرى خبراء جزائريون أن منتجات كالصناعات الغذائية سيما التمور (المرتبة 2 عالميا من حيث الإنتاج؛ والمرتبة 28 عالميا من حيث التصدير) قادرة على تحقيق مداخيل ضخمة لو ترتبط بتوظيف أحسن مما هو واقع حاليا؛

6) اقتصار نشاط التصدير على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا تتحكم في ماجنت ومعايير الإنتاج، مما نتج عنه عرض سلع لا تتوافق والمواصفات الدولية، بما في ذلك المنتوجات الفلاحية والتي لرغم من الطلب الكبير عليها في الخارج إلا أنها تبقى غير متوفرة على المواصفات الدقيقة التي تمكنها من منافسة المنتوجات الأجنبية المتواجدة في الأسواق الأوروبية والعربية. وذلك على العكس في المؤسسات الكورية أو حتى المغربية حيث تساهم حصيلة صادراتها في تمويل دورا الإنتاجية؛

7) عدم تطابق المنتوج الوطني مع المعايير الدولية خاصة في مجال الجودة والنوعية وقيود البيئة، وهذا راجع لكوا عملت لسنوات طويلة في غياب المنافسة مما جعلها تبقي سلعها ضمن مقاييس وطنية بحتة موجهة لسوق واحد، حيث تعاني المنتجات الجزائرية من الجودة المنخفضة والنوعية الرديئة مقارنة مع نوعية نفس المنتجات في السوق الخارجية، ولنسبة للقطاع العام فالمؤسسات تقوم بعرض منتجاتها دون إجراء دراسات وأبحاث تسويقية لاحتياجات ورغبات الزبون، إلى جانب غياب الرقابة في مرحلة الإنتاج وقلة الضوابط والشعور لمسؤولية المهنية، أما القطاع الخاص فرداءة منتجاته تعود في غالب الأحيان إلى تحسين الكفاءة الإنتاجية من خلال زيادة لذلك فإن المخرجات باستعمال نفس المدخلات (كما ونوعا).

المتوقع الجيد للصادرات الجزائرية يتطلب وجودّ وعي بمعطيات المرحلة، وما يرافق عملية التكيف مع متطلبات السوق الخارجية؛

8) ارتفاع أسعار السلع الجزائرية والذي ترجع أسبابه إلى عدم الاستفادة من اقتصادات الحجم، إلى جانب عدم الاستخدام العقلاني للطاقات الإنتاجية المتوفرة، على غرار تبعية مدخلاتها للخارج. ولرغم من الإعانات المقدمة من طرف الدولة فإن أسعار الصادرات الصناعية تشهد ارتفاعا لمقارنة مع نظيرا في الدول الأجنبية التي تفرض منافسة شرسة في هذا المجال، ويمكن القول إن ارتفاع أسعار المنتجات الجزائرية المصدرة إنما هو نتيجة ضعف التكامل الصناعي ما بين الوحدات الإنتاجية. وفي هذا السياق فإن دخول اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي حيز التطبيق والانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة يمكن أن يشكل فرصة للمؤسسة الجزائرية التي تحسن استغلالها عن طريق الاستفادة من الإعفاءات الجمركية على المواد الأولية التي تدخل كمكون أساسي في الصناعات الوطنية، خاصة إذا علمنا ن جل هذه الصناعات لازالت تعتمد على الإتحاد الأوروبي في تموين مدخلاتها، بل إن مرونة الإنتاج لنسبة للواردات مرتفعة وتقدر بـ 1.9 ما يسمح بتخفيض تكلفة المنتج وعرضه سعار تنافسية على الصعيدين المحلي والدولي؛

9) عدم امتلاك المصدرين الجزائريين السيولة المعلوماتية الكافية عن الأسواق العالمية، والتي يمكن أن تشكل فرصا تسويقية لنسبة إليهم، فمثلا أبدى أرباب منتدى رؤساء المؤسسات مخاوفهم من دخول الجزائر للمنطقة العربية للتبادل الحر بسبب نقص المعلومات حول دراسة الجدوى منها. وهنا نطرح مسألة في منتهى الأهمية تتضمن نجاعة منظومة المعلومات في ترشيد وتجويد القرارات الوظيفية والتسييرية المتخذة، اعتبار أن المعلومة في بيئةّ طالما أن الأعمال الراهنة من أثمن الأصول إلى تحقيق الميزة التنافسية. تحقيق النجاح لا يتأتى دون فهمّ أفضل لراهن أسواق التصدير ورهانها، من شأنها أن تمكن المصدرين من استغلال الفرص المتوافرة على مستوى الأسواق الخارجية، ومن هنا فالضرورة ضاغطة لإنشاء نظام معلومات وطني (اليقظة والترصد: de Système Veille)

10) عدم اقتناع نسبة معتبرة من المسيرين الجزائريين بجدوى عقد المشروعات المشتركة كسيرورة إستراتيجية لإنعاش قطاع الصادرات خارج المحروقات في صورة التمور والآجر والمنسوجات والأفرشة والأحذية وتركيبّ حيث أن السيارات والصناعات الغذائية وغيرها. هناك جوا من المخاوف غير المبررة لدى فريق من المتعاملين المحليين إزاء اقتحام الأسواق الخارجية ذه الإستراتيجية التي أثبتت ناجعتها في عديد من الدول وخاصة في مجال استقطاب التكنولوجيات الحديثة، ومنه مين إنتاج محلي مطابق للمعايير الدولية على نحو يدعم تنافسيتها على المستوى الدولي؛

11)نقص الدعم اللوجيستي للمصدرين الجزائريين من حيث التخزين والنقل والمناولة، حيث يشكو مصدرون من مشكلات عديدة تعترضهم على غرار محدودية طاقات الشحن وللدلالة على ذلك، يكفيّ الاستدلال بعجز الحكومة الجزائرية عن تصدير نصف مليون طن من التمور، ويتعلق الأمر بتعذر تصدير كميات كبيرة من أجود أنواع التمور الرائجة عالميا (دقلة النور) ، لذلك فالشيء المطلوب هو ضرورة تسريع وتيرة الاهتمام بتوفير الأدوات اللوجستية وتوابعها؛

12)غياب التطبيق الفعلي للمقاربة التسويقية بروافدها الحيوية (الإداري، التكتيكي، البيئي، الإلكتروني، الإبداعي، ... إلخ)، وقصر النظر الإستراتيجي Stratégique Myopie لدى المسير الجزائري أدى إلى إغفال انتهاج الأساليب الحديثة في مجال المانجمنت والماركتين على غرار: إدارة العلاقة مع الزبون CRM، إدارة المعرفة التسويقية MKM، إدارة الجودة الشاملة TQM، المقارنة المرجعية BM، إعادة الهندسة RE، إدارة سلسلة الإمداد SCM ... إلخ،ّ ما يشكل معضلة حقيقية إذ أدى ذلك إلى ما جعل عديد المنتجات الجزائرية تعجز عن إيجاد موضع قدم لها في اقتحام الأسواق العالمية، في وقت ينادي متخصصون بمضاعفة عمليات التسويق الدولي لصرف الفائض الإنتاجي. كل هذه الأمور، لإضافة إلى عوامل أخرى لا يسع ذكرها لتشعب متغيرات الموضوع وهلامية حيثياته (غياب الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي خلال العشرية السوداء تحديدا) تمخضت عن ميلاد ظاهرة تسمى الفجوة التصديرية أو الاغتراب التصديرية (كور الجنوبية: 95% من الصادرات عبارة عن سلع صناعية عالية التقانة؛ الجزائر: 97% من الصادرات عبارة عن نفط وغاز)، كما أدت إلى غياب ثقافة التصدير لدى المنتجين المحليين، مما نتج عنه مناخ غير مشجع على تطوير نشاط التصدير ببلاد، وعجز المصدر الجزائري عن استغلال الفرص المتاحة في الأسواق الخارجية.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لتأثير الصادرات غير النفطية على التنمية المستديمة في الجزائر (1990-2021)

إن الصادرات غير النفطية كانت ولازالت محل بحث، ودراسة واهتمام الكثير من الاقتصاديين، إذ أن معظم النظريات الاقتصادية حاولت فهم طبيعتها وأهميتها بالإضافة إلى تأثيرها على الاقتصاد في الوقت الراهن، تلعب الصادرات غير النفطية دور هام وفعال في تحقيق أبرز أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في الاستقرار والنمو الاقتصادي وعلى تحقيق التنمية المستديمة. إن الأوضاع والظروف الاقتصادية والمالية الصعبة التي عانتها الجزائر خلال أواخر الثمانينات دفعتها إلى تطوير أليات السياسة والاقتصادية، بحيث أن سياستها كانت محايدة وبدون أي تأثير، بالإضافة لعدم استقلاليتها وذلك في ظل وجود الاقتصاد الموجه الاشتراكي الذي تم انتهاجه في بداية السبعينات، الأمر الذي بين هشاشة النظام الاقتصادي الجزائري وبأنه اقتصاد قائم على عائدات النفط، وبذلك قامت الحكومة باتخاذ مجموعة من الإصلاحات التي أصبحت تدعم التنويع الاقتصادي وابتعاد عن الصادرات النفطية و الوصول الى التنمية المستديمة و خلال هذا المبحث سوف نرى طبيعة العلاقة بين هذين المتغيرين.

المطلب الأول: العلاقة بين الصادرات غير النفطية والتنمية المستديمة

يشمل الفكر الاقتصادي_ قديما وحديثا _على العديد من الآراء التي اولت النشاط التصدير اهمية خاصة بين مقومات التنمية, ومحدداته الرئيسية اذ لم تقتصر العلاقة بين الصادرات و التنمية على العصر الحديث ,الذي شهد ان تجارب ناجحة نظريا وتطبيقيا بل حفل التاريخ الاقتصادي بأراء مفكرين الاقتصاديين عدة, اعطوا الصادرات مكانتها المرموقة المستحقة كركن اساسي في رحله التنمية الاقتصادية في ذلك الوقت كانت تجاريين هدفهم زيادة ثروة الدولة عن طريق زيادة رصيدها من الذهب والفضة والسياسة التي كانت متبعة هي ضرورية التكوين الفائض الايجابي في ميزان تجاري, عن طريق زيادة الصادرات على الواردات وفرض قيود على التجارة الخارجية من هنا تبدا تشجيع الصادرات عند التجاريين وضروراتها بما سمحت بتدفق المعدن النفيس الى الدولة, بحيث كان نموذج التجارة الخارجية بالصيغة التالية:[1]

$$C_{ex} = F(G.S)\ ^{1}$$

[1] دومنيك سلفادور, سلسلة ملخصات شوم في الاقتصاد الدولي, ديوان المطبوعات الجامعية,1993,ص5

حيث أن:

C ex = يرمز للتجارة الخارجية

G = يرمز للذهب

S = يرمز للفضة

لكن هذه الافكار تراجعت مع ظهور عدد من المفكرين مثال ادم سميث جون ستيوارت ميل الذين قدموا ما يعرف بالنظرية التقليدية **الفكر الكلاسيكي** حيث اعتمدت افكارهم على مبدا التوازن التلقائي وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية اي الحرية التجارية التي اعتبروها وسيلة لزيادة ثروة لجميع أطراف.[1]

اكدت افكار المدرسة الكلاسيكية على دور الصادرات في توسيع قاعده الانتاجية للاقتصاد والتحقيق الغلة المتزايدة وتحريك لاستثمار والوصول إلى التنمية المستديمة على وجه يضمن الحصول على أكبر كفاية ممكنة. باستخدام مواد المحلية واجتذاب رؤوس الاموال الخارجية للاستثمار في انتاج السلع التصديرية.[2]

ثم جاء كينز* واعطى أهمية كبيرة للصادرات حيث اعتبرها أحد المكونات الدخل القومي وظهر ذلك في صياغته لدالة الطلب الفعال كما يأتي:

$$Y=C+I+G+X-M$$

حيث:

Y= الدخل

C=القطاع العائلي

I= قطاع رجال الاعمال

G= الانفاق الحكومي

X–M= الصادرات – الواردات

[1] حازم الببلاوي, دليل الرجل العادي الى تاريخ الفكر الاقتصادي, دار الشروق ,الطبعة الأولى,1990,ص62

[2] وصاف سعيدي, تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات, مجلة الباحث,العدد01 .2002 ص7

*كينز: اقتصادي إنجليزي ساهمت أفكاره في إحداثِ تغييرٍ جذري في نظرية وممارسة الاقتصاد الكلي ولد 1883 وتوفى 1964

وفي منتصف الخمسينات 1956 ظهر عالم الاقتصادي روبرت سولو [1]Robert. Solow* يعتبر أول باحث اقتصادي ساعد على الكثير من الأعمال التجريبية في مجال النمو الاقتصادي, ليظهر كيف أن النمو في مخزون رأس المال ، النمو في عنصر العمل ، و التقدم التكنولوجي تتفاعل في اقتصاد ما و كيف يمكنها التأثير على إجمالي الناتج الوطني من السلع و الخدمات. النموذج يعتمد على معادلة أساسية تحدد تغير رأس المال بالفرد مع مرور الوقت. هذه المعادلة هي:

$$Y = F(K, L)$$

حيث:

- (k) هو التغير في رأس المال
- (L) هو العمل
- (y) هو الناتج الإجمالي للفرد

في الكر الاقتصادي الحديث اختلفت اراء المعاصرين في دور الصادرات او نقول في نوع الصادرات بحيث شجعوا التنويع الاقتصادي والتفكير في مرحلة ما بعد النفط , والتوجه نحو ترقية الصادرات غير النفطية لبناء اقتصاد تصديري صامد, و تبنت مجموعة الإجراءات وتحفيزات في شتى المجالات للمنتج و المصدر, مدعمة هذه الإجراءات بإنشائها لمؤسسات تدعم النشاط التصديري و القطاع الانتاجي غير النفطي, ذلك لأهمية الصادرات غير النفطية الدور التي تلعبه في دفع عجلة التنمية المستديمة, فشهدت عدة دراسات تطبيقية للعلاقة بين الصادرات غير النفطية و التنمية المستديمة و قد وضحنا بعض منها من خلال:

أولا: نتائج الدراسات التطبيقية للعلاقة الصادرات غير النفطية والتنمية المستديمة

1. **Remery** سنة 1967 اختار 50دولة من أجل الدراسة التي مدتها 10سنوات من 1953الى 1963 حيث كان نموذج المتغيرات المستخدمة "العلاقة بين معدل نمو الصادرات و نمو نصيب الفرد من الناتج الحقيقي" و كانت النتائج المتحصل عليها عبارة عن ارتباط قوي وعلاقه متبادلة بين نمو نصيب الفرد من الناتج الحقيقي ومعدل نمو الصادرات غير ان الصادرات هي العامل الاساسي على تشجيع النمو الاقتصادي.

* **روبرت سولو** هو عالم اقتصاد أمريكي ولد 1924 وتوفي عن عمر يناهز99سنة 2003.

2. **Maizels** سنة 1968 مدة الدراسة8 سنوات عينة الدراسة كانت 16 دولة كان نموذج المتغيرات المستخدمة "العلاقة بين النمو الاقتصادي والصادرات" توصل الى أن هناك علاقة قوية بين نمو الصادرات و النمو الاقتصادي أي : $r^2=0.40$. $Y=a+0.55$
3. **Lee** سنة 1971 اختار 67 دولة نامية طوال مدة الدراسة المقدرة ب5سنوات نموذج المتغيرات المستخدمة هو "أثر الصادرات على المدخرات من خلال الدلة » $S=a+b(Y-X)+c(x)$حيث X مثلت الصادرات وy اجمالي الناتج القومي وs مثلت الادخار توصل الى أن عوائد الصادرات تساهم بشكل كبير في مستوى الادخار ووجد ان معامل عوائد الصادرات (X) أعلى بكثير من معامل اجمالي الناتج القومي .(Y-X)
4. **Michaely** سنة 1977 اختار 4دولة من1955 الى 1973 حيث نموذج الدراسة "العلاقة بين معدل التغير في نسبة الصادرات الى الناتج القومي ومعدل التغير في نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الثابتة" كانت النتائج المتوصل اليها على النحو التالي معامل الارتباط بيم هذين المتغيرين يساوي 0.38 و هو معنوي عند مستوى1%.
5. **Balassa** سنة 1981 كانت عينته عبارة عن 43 دولة نامية الأكثر تأثيرا بالأزمة الاقتصادية العالمية بعد 1973 كان نموذج الدراسة "العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي مع أخذ بعين الاعتبار التغيرات في نسب الادخار الأجنبي و المحلي" و توصل الى الدول النامية القائمة على تنمية صادراتها و التي طبقت سياسة التوجه للخارج حققت معدلات نمو مرتفعة و استطاعت التغلب على الازمة.
6. **Feeder** سنة 1983 اختار 31 دولة على طول الدراسة 1964-1973 نموذج الدراسة كان "العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي ومعدل نمو الصادرات" توصل الى تأثير واضح لنمو الصادرات على نمو الناتج المحلي الإجمالي.
7. **عابد بن عابد العبدلي** اختار 21 دولة إسلامية وكانت مدة الدراسة من 1960 الى غاية 2001 هدفت هذه الدراسة الى تحليل «العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ومتغير الصادرات (EXP) والاستثمار (INVS)" وبينت النتائج معنوية الصادرات والاستثمار كمتغيرين تفسيرين للنمو الاقتصادي, لا أن الأهمية النسبية للصادرات جاءت بعد أثر متغير الاستثمار على النمو الاقتصادي $GDPIT=97988296+0.303EXPIT+3.388INVSit$

$t=(13.898)$ $R^2=0.84$

المطلب الثاني: متغيرات الدراسة

فحسب النظريات الاقتصادية كما أسلفنا في الجانب النظري وكذلك حسب الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع بحثنا وعلى الأساس الاحصائيات المقدمة من طرف ONS تم الاعتماد في النموذج المقترح على المتغيرات التالية لتفسير مدى تأثير الصادرات غير النفطية على تحقيق أهداف التنمية المستديمة 1990-2022:

الجدول (10.2): بيانات عائدات الصادرات الغير النفطية

السنوات	نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	إجمالي تكوين رأس المال الثابت (% من إجمالي الناتج المحلي)	صادرات السلع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي)	إجمالي الإنفاق الوطني (% من إجمالي الناتج المحلي)
1990	0,80	26,97	23,44	101,49
1991	-1,20	25,86	29,12	94,48
1992	1,80	27,07	25,32	98,55
1993	-2,10	27,01	21,78	101,36
1994	-0,90	28,40	22,53	103,52
1995	3,80	29,14	26,19	102,80
1996	4,10	24,88	29,76	94,18
1997	1,10	22,95	30,91	90,43
1998	5,10	25,75	22,58	99,94
1999	3,20	24,39	28,15	94,63
2000	3,80	20,68	42,07	78,72
2001	3,00	22,84	36,69	85,33
2002	5,60	24,57	35,50	90,13
2003	7,20	24,09	38,25	85,63
2004	4,30	24,02	40,05	85,59
2005	5,90	22,37	47,21	76,87
2006	1,70	23,17	48,81	73,11
2007	3,40	26,32	47,07	77,80
2008	2,40	29,23	47,97	80,74
2009	1,60	38,24	35,37	100,58
2010	3,60	36,28	38,44	92,98
2011	2,90	31,67	38,79	89,90
2012	3,40	30,80	36,89	91,62
2013	2,80	34,18	33,21	97,20
2014	3,80	36,82	30,49	101,52
2015	3,70	42,26	23,17	113,35
2016	3,20	43,07	20,87	114,18
2017	1,30	40,78	22,63	110,06
2018	1,20	40,26	25,86	106,34
2019	1,00	38,38	22,71	106,38

2020	-5,10	38,44	17,47	110,39
2021	3,40	34,86	26,73	99,73
2022	3,20	29,80	35,34	88,37

المصدر: بالاعتماد على إحصائيات البنك العالمي

- **الإجمالي الانفاق الحكومي الوطني DEPP**: هو كل ما تدفعه الحكومة للقيام بعمل مجاني للشعب, أي كل ما تنفق دولة الجزائرية على الجزائر فمن خلاله نرفع من التنمية المحلية بإنشاء طرقات, مصانع ,وانشاء البنى التحتية, يعتبر الانفاق الحكومي الوطني عاملا مهما في دعم الاقتصاد وتحقيق التنمية المستديمة.

سوف ندرس تطور اجمالي الانفاق الوطني خلال مدة الدراسة 1990-2021

الشكل (7.2): تطور اجمالي الانفاق الوطني

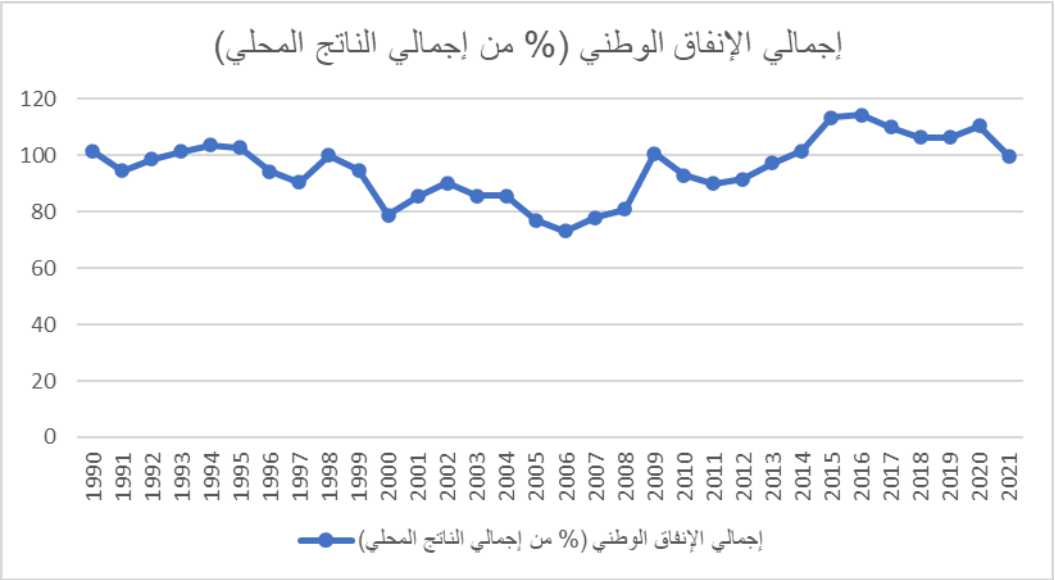

المصدر بالاعتماد على الاحصائيات في الجدول السابق

في الفترة من 1990 الى 2021 كان الانفاق العام متذبذبا ، تارة ينمو وتارة ينخفض ومن خلال الشكل البياني نلاحظ خلال الفترة اتفاقيات التثبيت 1990- 1994وبرنامج التعديل الهيكلي الموسع 1994 – 1998,وهو ما أدى الى ارتفاع الانفاق العام اثناء اتفاقيات التثبيت واستقرارها أثناء برنامج التعديل الهيكلي، حيث ارتفع الانفاق الحكومي من 94% سنة1991الى% 103 سنة1994لتنخفض الى90% سنة 1996بسبب الإصلاحات الهيكلية الرامية الى تقليص الانفاق الحكومي والحد منه، ويرجع ذلك الى تحسن ايرادات الدولة عند ارتفاع سعر البترول، اضافة الى التدابير المتخذة من طرف الدولة لحماية الفئات المحرومة والمتمثلة في انشاء الشبكة الاجتماعية.

ارتفعت النفقات الحكومية الجارية 1990بسبب زيادة الرواتب والأجور وتسديد المديونية الحكومية، وما يلاحظ أيضا جمود نسبي للنفقات الحكومية في مرحلة التعديل الهيكلي مقارنة ببرامج التثبيت، التي يمكن تفسيرها الى الإصلاحات الهيكلية الرامية الى تقليص الانفاق الحكومي ورفع أشكال الدعم المقدم من طرف الدولة وفتح المجال للقطاع الخاص، مما ساهم في انخفاض حصة الانفاق الاستثماري من إجمالي الانفاق الحكومي ،1999في نلاحظ هناك جمود نسبي للإنفاق الحكومي الجاري لصعوبة تقليصه بسبب الجبهة الاجتماعية المضطربة وأزمة الأمنية في المنطقة الجزائرية .

هدفت السياسة المالية المتبعة بداية من برنامج الانعاش الاقتصادي 2001- 2003 الى تقليل حدة المشاكل الموجودة وتدارك التأخر المسجل المتراكم بسبب العشرية السوداء، في حين برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009 خصص له غلاف مالي يقدر ب 55مليار دولار وهدف لتوسيع الخدمات العامة، تحسين المستوى المعيشي، تطوير الموارد البشرية والبُنى التحتية إضافة الى زيادة النمو الاقتصادي، وهو ما انعكس على تطور الانفاق الحكومي خلال هذه الفترة.

تميزت النفقات الحكومية خلال هذه المرحلة بنموها المُتسارع الذي يرتبط بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها الجزائر، ورافق تزايد النفقات الحكومية تغير في بنيتها وظهر ذلك جليا من خلال نفقات الاستثمار، التي شهدت نموا متسارعا مقارنة بنمو النفقات الجارية، اذ نجد أن الانفاق الحكومي قد وصل لنسبة % 100 وسبب ذلك هو ضخامة الغلاف المالي المخصص لبرنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2003 وبرنامج دعم النمو 2005-2009

تمثل مرحلة برنامج توطيد النمو 2010-2014الذي خصص له أكثر من 286مليار دولار وهدف الى تحسين معيشة الأفراد وتطوير واكمال مشاريع البُنى التحتية، دعم التنمية الاقتصادية وتطوير الخدمة العمومية والتكنولوجيا الجديدة للاتصال، والبرنامج الخماسي للتنمية 2015-2019الذي خصص له غلاف مالي يقدر ب 280مليار دولار وهدف الى تحسين المستوى المعيشي ومحارة البطالة وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، وهو ما انعكس على النفقات الحكومية.

عرف الانفاق الحكومي تذبذبا في الفترة من 2010 الى 2013 ,ولكن لوحظ زيادة وصلت ل % 113على الرغم من الصدمة البترولية التي شهدتها السوق البترولية سنة 2015 وسياسة ترشيد الانفاق الحكومي بداية من سنة 2016.

انخفض الانفاق العام في الجزائر من 2017 الى 2021 الى 88%. وذلك للازمات التي تعرضت لها الجزائر, والازمة الصحة العالمية كورونا مما دفع الجزائر لتقليص نفقاتها.

- **اجمالي تكوين رأس مال الثابتCIF** : مفهومً في الاقتصاد الكلي يُستخدم في الحسابات القومية الرسمية. يقيس قيمة حيازات المنتِج، مطروحًا منها الأصول الثابتة المتصرف فيها خلال فترة المحاسبة، بالإضافة إلى إضافات معينة للأصول غير المنتجة, يدل على قوة اقتصاد في خلق استثمار وثروة رأس المال على رأس اقتصاد الوطني.

باعتماد على احصائيات التي لدينا سوف نلاحظ تطور اجمالي رأس المال الثابت خلال فترة 1990-2021

الشكل (8.2): اجمالي تكوين رأس المال الثابت

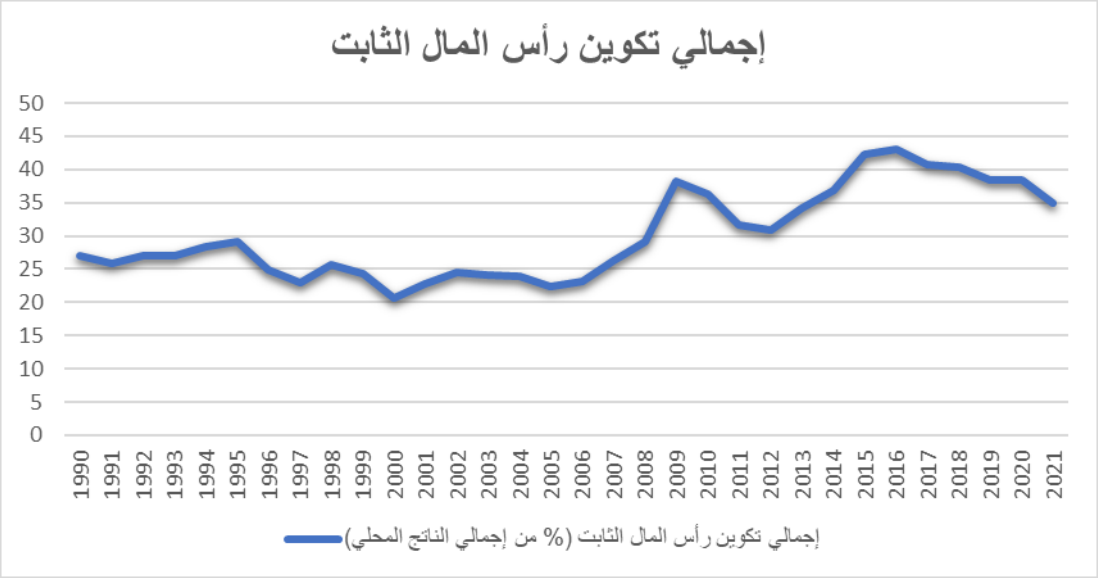

المصدر بالاعتماد على الاحصائيات في الجدول السابق

في مرحلة1990 الى 1994 شهدت هذه المرحلة اضطرابا في تكوين الراس المال الثابت نتيجة عدم استقرار الاقتصادي واختلال التوازنات الداخلية والخارجية واشتداد ازمة المديونية الخارجية حيث عرفت تطور نسبيا من % 25 الى 27%.

اما المرحلة من 1995 الى 1999 نتيجة للازمة التي عرفت انخفاض اسعار النفط في 1986 اضافة الى الازمة الأمنية والسياسية وارتفاع الديون الخارجية اجبرت الحكومة الجزائرية على طلب اعادة الجدولة للمديونية الجزائرية وذلك مقابل تطبيق برنامج تعديل الهيكلي وذلك بالتعاقد مع صندوق النقد الدولي حيث انخفضت نسبة تكوين راس المال الثابت من29% الى22% سنه 1997 لتعاود الارتفاع ثم الانخفاض سنة2000 الى20%

أما من سنة 2001 الى 2004 شهدت هذه المرحلة ارتفاع في تكوين راس المال الثابت وظل ثابتا في نسبة 24% وهذا راجع الى بدايات الخروج التسعينات ومواصلة الاصلاحات واستكمال عملية الانتقال الى اقتصاد السوق التي بدأت بها في بداية التسعينات تميزت هذه الفترة التوسع في الانفاق الاستثماري.

في مرحله 2005 الى 2009 تميزت هذه المرحلة في الاستمرار في مشاريع البنية التحتية وازدياد حجم الاستثمار في مجال السكن فهنا اشتغلت الدولة بالمساهمة في تحسين الشروط العيش وضخ أكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية والاجنبية لتشريع وتيرة النمو, والمساهمة في تكوين راس المال الثابت حيث عرفت تطورا كبيرا من نسبة % 22الى 38%.

ومن مرحلة 2010 الى 2014 تكوين راس المال الثابت ارتفاع في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وازدياد المشاريع الاستثمارية من خلال الفرص الاستثمارية التي وفرتها الدولة من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي حيث في هذه الفترة ارتفعت نسبه تكوين راس المال الثابت الى 43%خلال 2016.

2017عرفت هذه الفترة انخفاضا في تكوين راس المال العامل الثابت وبقيا مستمرا حتى 2020 بنسبه 38% وانخفض بنسبة% 4 من خلال ازمة الكوفيد وتراجع المشاريع الاستثمارية وتجميد كل فرص الاستثمارية في البلاد.

- **صادرات خارج قطاع المحروقات EXPOH:** تشير إلى البضائع والمنتجات التي يتم تصديرها من البلد دون أن تكون مرتبطة بقطاع النفط والغاز, وهي متغير صلب الموضوع.

باعتماد على البيانات التي لدينا:

الشكل (9.2): اجمالي الصادرات غير النفطية من الناتج المحلي

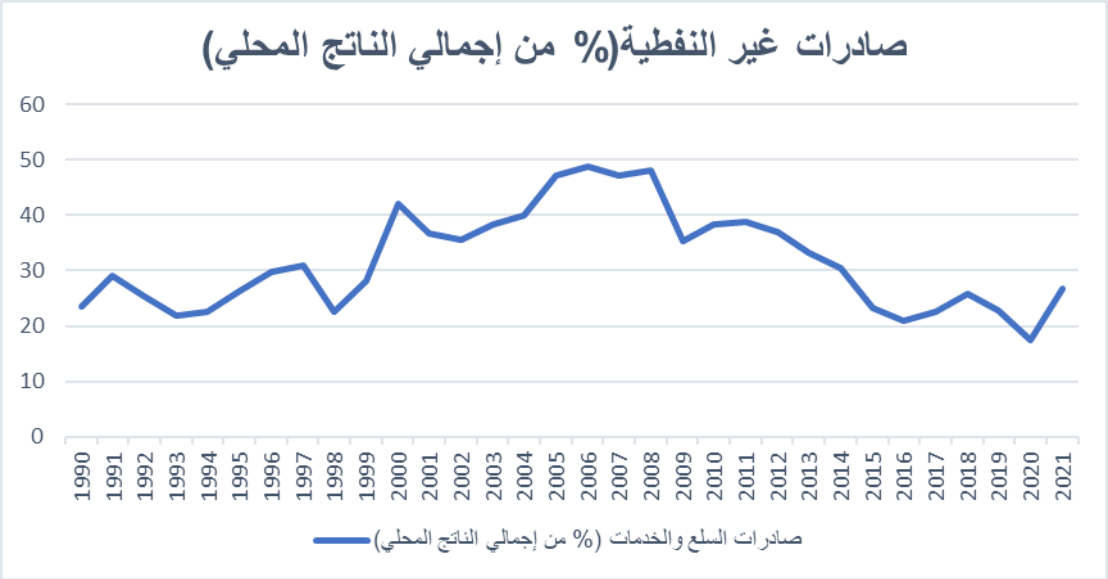

المصدر: بالاعتماد على احصائيات الجدول السابق

إن مساهمة الصادرات خارج المحروقات في العموم تبقى ضعيفة خلال فترة التسعينات التي لم تتعدى في 30% بفعل الازمة الاقتصادية التي كانت تعيشها الجزائر، رغم ارتفاع نسبتها في بعض السنوات الموالية، ففي سنتي 2001، 2002مساهمة الصادرات خارج المحروقات من اجمالي الناتج المحلي كانت تقدر بـ 35% وهذا راجع لضعف الجهاز الانتاجي وعدم امتلاك نسيج صناعي متجانس ومتنوع يكون بديلا لقطاع النفط، رغم أن هدف السلطات كان الوصول الى تحقيق 4 مليار دولار كصادرات خارج المحروقات خلال الفترة، كما انه خلال الفترة 2003-2008 ورغم ارتفاع الصادرات الإجمالية بفعل ارتفاع سعر النفط الا ان الصادرات خارج المحروقات لم تتجاوز نسبتها 1.3 % ما بعادل 1.4مليار دولار، أما سنة 2009فقد عرفت الصادرات غبر النفطية تراجع كما هو الحال بالنسبة للصادرات النفطية بنسبة وصلت الى 35% عن سنة 2008ورغم هذا التراجع فانه خلال الفترة 2000-2010عرفت الصادرات خارج المحروقات انتعاشا ضعيفا رغم تواضع النسب المسجلة وهذا بسبب الجهود في هذا القطاع اضافة الى سياسة برنامج الانعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو وارتفاع اسعار النفط التي انتقلت من 50,6دولار سنة 2005الى 77.4 دولار سنة 2010.

كذلك خلال الفترة 2010-2015فقد عرفت الصادرات غبر النفطية انتعاشا بفعل برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2009-2015 وصل اقصاه 38% ولكن عرفت أيضا تراجع بمعدل 7% سنة 2014 وهذا راجع لتراجع اجمالي الصادرات بفعل الازمة النفطية.

وضل هذا التراجع حتى سنة 2020 الذي وصل الى 17% في ظل أزمة الكوفيد 19. ثم ارتفع سنة 2021 الى 20%. وذلك نتيجة لسياسة الدولة في تنويع الصادرات الغير النفطية في ظل تذبذب أسعار البترول في السوق الدولية.

- **اجمالي الناتج المحلي Pib:** هو المقياس النقدي للقيمة السوقية لكل السلع والخدمات المنتجة في فترة زمنية محددة, يدل على قوة اقتصاد الوطني ومدى تطوره ومدى قدرة التنمية المحلية في المساهمة في هذا النوع من المتغيرات ومداخيل الدولة يعبر عنه بالمعادلة التالية:

بحيث:

- (C) : استهلاك الشخصي
- (CIF) : اجمالي تكوين رأس مال الثابت
- (DEPP) : انفاق الحكومي الوطني
- NX : صافي الصادرات (الصادرات –الواردات)
- ε : خطأ العشوائي

$\alpha 1, \alpha 2, \alpha 3$: معلمات الدراسة

من خلال المعطيات التي تحصلنا عليها من الإحصائيات الجزائرية لتطور اجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال فترة 1990 الى 2021، فالجزائر عرفت تحولات كثيرة خلال هذه الفترة، وذلك ما سوف نستعرضه خلال ما يلي:

الشكل (10.2): نمو اجمالي الناتج المحلي من 1990 الى 2021

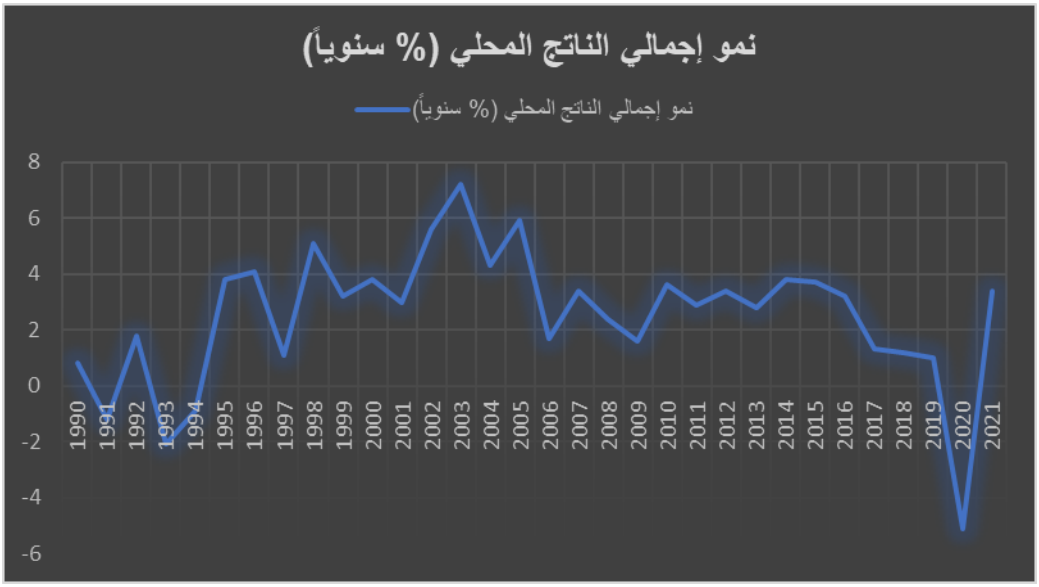

المصدر: بالاعتماد على جدول احصائيات الناتج المحلي

يتَبَيَّن من الشكل أعلاه أن الناتج المحلي الاجمالي عرف معدلات ضعيفة جدا في بداية التسعينات، فقد بلغت نسبته في1991 نسبة 2.1% لتعرف نموا طفيفا سنة 1992بمعدل نمو 1.8%وذلك تأثرا بانخفاض أسعار البترول سنة 1986 ونتيجة للمرحلة الانتقالية للجزائر نحو اقتصاد السوق، ومع بداية سنة 1995سجل معدل النمو الاقتصادي % 3.7 لينخفض بعدها إلى 1.1% سنة 1997ليشهد بعد ذلك قفزة بمعدل 5.1%سنة 1998ليعاود الانخفاض مجددا. وهي معدلات نمو متذبذبة وقُدر متوسطه خلال الفترة 1990–2000 بـ 1.67% والأمر راجع إلى برنامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي وانخفاض حجم الاستثمارات في الجزائر خلال فترة التسعينات، حيث أن معدل النمو في الجزائر يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات.

مع تطبيق مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة2001–2004 والتي كان من بين أهدافها الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، شهدت معدلات النمو الاقتصادي تحسنا ملحوظا خلال هذه الفترة، إذ وصلت إلى مستوى 7.2% سنة 2003 وهذا راجع إلى التحسن في معدلات النمو في قطاع المحروقات بين سنتي 2001 و 2003 بالإضافة لقطاع الفلاحة الذي سجل هو الآخر أعلى نسبة نمو له خلال هذه الفترة والمقدرة بـ 17% ولكن تراجع معدل النمو الاقتصادي إلى مستوى 4.3% سنة 2004.والُملاحظ عموما أن تطور معدلات النمو المحققة تعتبر متواضعة مقارنة مع قيمة الاستثمارات التي تم رصدها خلال هذه السنوات، فالجزائر أنفقت مبالغ ضخمة لتجني بعدها نموا سنويا أقل من% 5لا يختلف كثيرا

عن ذلك المحقق في فترة التسعينات، وبعيدا عن معدل 6% أو% 7المتوقع (قبل تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي).

خلال الفترة 2005–2009تم تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو لمواصلة وتيرة الازدهار في النشاط الاقتصادي التي نتجت عن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، لكن بالرغم من ارتفاع نسبة الإنفاق العمومي إلى الناتج الحقيقي من 28% سنة 2000 إلى% 42 سنة 2009إلا أن معدلات النمو ظلت متواضعة حيث لم تتعدى 5%إلا نادرا كما هو الحال سنة 2005بـ % 5.89، في حين تراجعت إلى 1.59%سنة 2009بسبب تراجع متوسط السعر السنوي لبرميل النفط إلى 62 دولار بعد أن كان في حدود 100 دولار سنة2008 ، و يرجع انخفاض الأسعار إلى انخفاض الطلب على النفط والغاز مع بداية الأزمة المالية العامية أواخر سنة 2007من جهة، ومن جهة أخرى انخفاض حصة الجزائر من الإنتاج لأسباب تتعلق بمنظمة الأوبك.

شهد معدل النمو الاقتصادي تحسنا بداية من سنة 2010حيث أنه انتقل من 1.63%سنة 2009إلى معدل نمو، 3.63%ليبقى على هذه الوتيرة إلى غاية سنة 2014 ,حيث بقي تأثير نمو قطاع المحروقات واضحا جدا على معدل النمو العام الذي عرف انخفاضا بفعل تراجع أسعار النفط ليعرف تحسنا سنة 2014بمعدل نمو3.79.% على الرغم من التراجع الحاد في أسعار النفط، تمكنت الجزائر من الاحتفاظ بمعدل نمو جيد سنة 2015قدر بـ 3.76%إلا أنه تراجع بشكل طفيف سنة 2016ليبلغ 3.3% تحسن نشاط قطاع المحروقات سنة 2016حيث بلغ معدل نمو 7% .7مقابل 0.2%سنة2015، شهد النشاط الاقتصادي تراجعا واضحا خلال سنة ،2017بسبب التراجع القوي في نشاط قطاع المحروقات، حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 6% .1في المقابل بقي النمو خارج المحروقات مستقر نسبيا، حيث بلغ2.2% .

سنة 2020سجل فيها معدل النمو قيما سالبة وهذا راجع للتداعيات الناتجة عن وباء كوفيد 19الذي انعكس على الأنشطة في القطاع غير النفطي نتيجة حالة الاغلاق للأنشطة الاقتصادية، شهد الاقتصاد الجزائري انخفاضاً في مستويات الناتج في القطاع النفطي في ظل تراجع مستويات الطلب على النفط والتزام الجزائر باتفاق "أوبك+" لخفض كميات الإنتاج، وهو ما أسفر عن تراجع في مستويات الانتاج من النفط الخام بنسبة 12% في عام ،2020حيث تراجع الإنتاج من 1023 ألف برميل يوميا 2019إلى 899ألف برميل يومياً في عام2020 أدت هذه العوامل إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة% 6.4العام الماضي.

المطلب الثالث: دراسة القياسية

نقوم بدراسة قياسية باستعمال نموذج روبرت سولو 1956, الذي اعتمد معادلة:

$$Y = F(K, L)$$

وطورها غريغ مانكيو *[1](Greg Mankiw) سنة 1973.

وبالتالي سوف نعالج هذا الموضوع بطريق المربعات الصغرى (OLS) بحيث هي تقنية إحصائية تستخدم للعثور على الخط الأكثر ملائمة لمجموعة من نقاط البيانات. يتضمن تقليل مجموع المسافات المربعة بين نقاط البيانات الفعلية والقيم المتوقعة للخط الأفضل ملاءمة. تعتمد الطريقة على افتراض أن العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة خطية, لتقدير نموذج:

$$PIB=C+EXPOH+DEPP+CIF+ \varepsilon$$

بعد ادخال المتغيرات والبيانات الذي تحصلنا عليها من البنك العالمي في برنامج Eviews08 كانت المخرجات التالية:

* غريغ مانكيو عالم أمريكي في مجال الاقتصاد الكلي ولد سنة 1985 مزال ليومنا هذا

Dependent Variable: PIB
Method: Least Squares
Date: 05/18/24 Time: 14:53
Sample: 1990 2022
Included observations: 33

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-47.48881	23.12224	-2.053815	0.0491
DEPP	0.449726	0.222519	2.021063	0.0526
EXPOH	0.524584	0.202715	2.587786	0.0149
CIF	-0.314004	0.162107	-1.937013	0.0625

R-squared	0.326204	Mean dependent var	2.515152
Adjusted R-squared	0.256501	S.D. dependent var	2.399755
S.E. of regression	2.069222	Akaike info criterion	4.405435
Sum squared resid	124.1687	Schwarz criterion	4.586830
Log likelihood	-68.68968	Hannan-Quinn criter.	4.466469
F-statistic	4.679916	Durbin-Watson stat	1.749523
Prob(F-statistic)	0.008731		

المصدر: من اعداد الطالبة لاعتماد على Eviews08

نلاحظ أن المتغير التابع في دراستنا هو اجمالي الناتج المحلي PIB خلال فترة الزمنية 1990-2022 وتم تسجيل 33 مشاهدة.

نلاحظ أن معادلة تم تقديرها على النحو التالي:

$$PIB=-47.488+0.449(DEPP)+0.524(EXPOH)-0.314(CIF)+\varepsilon_t$$

وللحكم على صلاحية نموذج نعتمد على مقارنة:

Prob-F بحيث اذا كانت أقل أو يساوي 0.05 يمكن القول بأن النموذج صالح لدراسة.

Prob-F بحيث اذا كانت اكبر من 0.05 فإن النموذج غير صالح للدراسة ولا يمكن تحليله.

وعليه نستنتج:

وعليه من مخرجات التي لدينا نلاحظ أن Prob-F=0.008 أي أقل من 0.05 ويمكن القول إن نموذج ملائم لدراسة كليا وصالح للتحليل.

ومنه عند تحليل قيمة T-test نجد:

-قيمة إنفاق حكومي الوطنيDEPP هي 0.052 أي 5% ويمكن القول إنه يملك معنوية لهذا المتغير في الدراسة عند القيمة حرجة 10%.

-قيمة الصادرات غير النفطية EXPOH هي0.01 أي أقل من 5% وهو متغير معنوي عند قيمة 5%.

-اجمالي رأس مال ثابت CIF قيمته 0.06 نقول إنه يملك قيمة معنوية في الدراسة عند قيمة حرجة 10%.

وبالنسبة الى معامل التحديد R-squared كان أقل من 50% وقدر ب32% وهو معدل طبيعي إذا أخذنا بعين اعتبار عائدات المحروقات التي تمثل أكثر من 90% من ناتج الإجمالي خام وبالتالي القيم التي لم يتم تفسيرها هي صادرات النفطية.

وبالنسبة لعامل التحديد المعدل Adj R-squaredكان بنسبة 25% وهذا يعني أن 25% من المتغيرات المتغير التابع PIB ترجع الى متغيرات مستقلة, و75% ترجع الى متغيرات أخرى.

ونستنتج أخيرا:

نلاحظ أن هناك تأثير إيجابي بحيث كلما زادت قيم إنفاق الحكومي الوطني DEPP خارج قطاع المحروقات سوف تساهم إيجابا بنسبة 0.44 من الناتج الإجمالي الناتج المحلي PIB مع افتراض ثبات عوامل أخرى.

ونفس الشيء كل تغير في الصادرات خارج المحروقات EXPOH بقيمة واحدة يقابله زيادة ب 0.52 من الإجمالي الناتج المحلي PIB مع افتراض ثبات العوامل اخرى.

وإن زياده الإجمالي رأس مال ثابت CIF بوحدة واحدة يؤدي الى تراجع في الإجمالي الناتج المحلي PIB مع افتراض ثبات العوامل الأخرى.

النتائج المتوصل اليها من دراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة تأثير الصادرات خارج المحروقات على التنمية المستديمة في الجزائر خلال الفترة من 1990 إلى 2022. تم استخدام طريقة المربعات الصغرى للكشف عن العلاقة بين الصادرات خارج المحروقات ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

- من بين أهم النتائج التي توصلت اليها في هذه الدراسة ان هناك علاقة طردية بين الانفاق الحكومي والتنمية الاقتصادية بحيث كلما زاد الانفاق الحكومي بوحدة واحدة فانه يساهم في زيادة التنمية الاقتصادية وهذا ما يوافق مع نظريه الكينزية.

- يعد مجموع تشكيل رأس المال الثابت مفهومًا أساسيًا في الاقتصاد الكلي، ويُستخدم عادةً ضمن الحسابات الوطنية. هذا المفهوم يُقدّر قيمة الأصول الثابتة الجديدة أو الموجودة مسبقًا التي يمتلكها قطاع الأعمال والحكومات والأسر. يُعتبر جزءًا من مكونات الإنفاق في الناتج المحلي الإجمالي، ويُظهر حجم الاستثمارات الجديدة ذات القيمة المضافة في الاقتصاد بدلاً من الاستهلاك، مما يُسهم في التنمية المستديمة. في الجزائر، وفقًا لنتائج الدراسات، يُلاحظ أن هناك تأثيرًا سلبيًا لهذا المفهوم، والذي قد يعود إلى عدة أسباب، من أبرزها ضعف البنية التحتية الإنتاجية والاستثمارية، خصوصًا في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومؤسسات المناولة.

- أظهرت النتائج وجود علاقة طردية قوية بين الصادرات والتنمية الاقتصادية في الجزائر خلال فترة الدراسة. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لترقية الصادرات غير النفطية، فإن حصيلة الصادرات غير النفطية لا تزال ضئيلة، مما يشير إلى ضرورة تفعيل استراتيجية تنمية الصادرات في الجزائر. يبدو أن الاعتماد الكبير على النفط كمورد رئيسي للصادرات يعوق التنويع والتطور في هذا المجال. لذا، يجب تبني استراتيجيات أكثر فعالية لتعزيز الصادرات غير النفطية وتحقيق التنمية المستديمة في الجزائر.

خلاصة الفصل:

اتخذت السلطات الوطنية في الجزائر سلسلة من الإجراءات الهادفة إلى تحسين وتنويع الصادرات غير النفطية، بهدف تحقيق النمو اقتصادي مستقر والتنمية المستديمة. من بين هذه الإجراءات، تم تخفيض قيمة الدينار الجزائري، بالإضافة إلى تقديم حوافز ضريبية وجمركية ومالية. كما تم إنشاء مؤسسات متخصصة في دعم التصدير تغطي مجالات متعددة مثل التمويل والتأمين. وقد بذلت الحكومة جهودًا كبيرة لتعزيز القطاعات السياحية والزراعية وتطويرها لتسهم في تنمية الصادرات غير النفطية. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات تعيق تحقيق التنويع المنشود وزيادة الصادرات الجزائرية غير النفطية، حيث تستمر صادرات الجزائر من المحروقات في الضغط على إجمالي الصادرات.

خاتمة

يعتقد عدد كبير من الاقتصاديين على أن الصادرات تعتبر من أهم محركات التنمية الاقتصادية, وهذا ما دفع العديد من الدول الى ترقية قدرتها التصديرية, ومحاولة الرفع منها, والبحث عن أفضل الاستراتيجيات التي تمكنها من الاختراق السوق وتحقيق التنمية المستديمة وهذا ما أعطى أهمية لدراسة الموضوع.

إن الجزائر هي أخرى, بما تملكه بثرواتها الطبيعية ومواردها الأرضية ومواردها البشرية تسمح حتى أسوء للمتشائمين بأن تكون من بين الدول الأكثر تقدما في العالم. لكن ولسوء الحظ, بقيت الجزائر ليومنا هذا تعاني من اختلالات هيكلية جمة, تعصف وبقوة باستقرارها الاقتصادي. ولا شك في أن أبرز اختلالات التي يعاني منها اقتصادها هو التبعية للصادرات النفطية لدرجة أن معظم المؤشرات الاقتصادية تبنى على أساس توقعات أسعار هذه السلعة, فازدهارها من ازدهاره وتدهورها من تدهوره. مما جعل اقتصاد عرضة لمجموعة من الازمات مثل أزمتي النفط 1986و19998,التي أدخلتا الجزائر في دوامة من المشاكل الاقتصادية, والاجتماعية حتى الأمنية. وبالنظر لهذه المشاكل ومخاطر الاخرى قد تنجم كون النفط يتوفر في باطن الارض وبكميات محدودة وانه سلع ذات ابعاد استراتيجيه اقتضت الضرورة في التفكير في عصر ما بعد النفط وتوجيه نحو التنمية الصادرات الغير النفطية.

تمثل استراتيجية تنمية الصادرات مجموعة من الإجراءات والأدوات المصممة لزيادة تنافسية المنتجات المحلية في الأسواق العالمية, على الرغم من بدء الإصلاحات الاقتصادية في أوائل التسعينات بدعم من صندوق النقد الدولي، إلا أن هذه الاستراتيجية لم تتبلور بعد بالشكل الذي يعكس معنى 'استراتيجية' بالمفهوم الحقيقي. ومع ذلك، فإن فكرة تطوير الصادرات ليست جديدة وتعود جذورها إلى ما قبل أزمة النفط، مما يشير إلى أنها كانت موضوعًا مهمًا حتى قبل تلك الفترة.

اما عن انعكاس هذه الصادرات على التنمية المستديمة ,فقد قمنا باختبار وجود علاقة بين الصادرات غير النفطية والناتج المحلي الاجمالي (كمؤشر يدل على النمو الاقتصادي).

اختبار صحة الفرضيات:

فيما يتعلق بالفرضيات المفترسة في مقدمة الدراسة فقد تم التوصل إلى الاتي:

⌘ **الفرضية الأولى:**

توصلنا لإثبات صحة هذه الفرضية بحيث لاعتماد الشبه الكلي على الصادرات النفطية قد أثر بشكل كبير على الاقتصاد الجزائري من خلال تعرضه للازمات المختلفة وتذبذبات في سعر البرميل.

⌘ الفرضية الثانية:

تمحورت في أن الصادرات هي المحرك الاساسي للنمو الاقتصادي بالجزائر حيث توصلنا إلى عدم صحة هذه الفرضية نظرا إلى ما كشفته نتائج الدراسة القياسية التي أكدت
على الدور المحدود الذي تلعه الصادرات غير النفطية، في النمو الاقتصادي بالجزائر نتيجة ضعف مساهمتها في إجمالي الصادرات السلعية.

⌘ الفرضية الثالثة:

توصلنا إلى صحة هذه الفرضية أن وضع استراتيجية قوية لا تعتمد على ايرادات النفطية من شأنه زيادة حجم الصادرات خارج المحروقات عن طريق تحديد القطاعات التي يمكن أن تسهم بشكل كبير في الصادرات غير النفطية وتطويره.

⌘ الفرضية الرابعة:

اعتماد السياسات الاقتصادية الحديثة والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة يمكن أن يساهم بشكل كبير في خلق بيئة مواتية لترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر، ولقد أظهرت الدراسات أن هناك حاجة ماسة لتفعيل استراتيجيات تنمية الصادرات في الجزائر، وذلك لزيادة مساهمة الصادرات وقد تم التأكيد على أن الجزائر بحاجة إلى تطبيق سياسات اقتصادية فعالة ومدروسة لتحقيق هذا الهدف. من الأمثلة التي تم اخذها من التجارب الدولية الناجحة، تجربة الإمارات العربية المتحدة، توصلنا الى أنه يجب على الجزائر الاستفادة من هذه التجارب وتطبيق سياسات مماثلة لتحسين بيئة الأعمال وتشجيع الاستثمار في القطاعات غير النفطية،

نتائج دراسة:

بعد دراسة هذا الموضوع والوقوف مع مختلف الجوانب التي تشكل أهم معالمه، توصلنا من خلال ذلك إلى النتائج التالية:

- ❖ الصادرات تمثل جزءًا هامًا من النشاط الاقتصادي وتلعب دورًا حيويًا في تعزيز التنمية الاقتصادية.
- ❖ الاعتماد الكبير على الصادرات النفطية يجعل الجزائر عرضة للتقلبات في أسعار النفط والتحديات المرتبطة بالسوق العالمي. لذلك, أجبر القائمين عمى السياسة الاقتصادية بالتفكير في وضع إستراتيجية لتنمية الصادرات غير النفطية.

- ❖ حققت الإستراتيجية نتائج إيجابية، لكن ليس إلى الحد الذي ترتفع معه قيمة الصادرات غير النفطية لتمثل نسبة مقبولة من إجمالي الصادر ات، هذا بالرغم من التوصل إلى كون أن ثمة علاقة ٍ نما وارتباطا قويا بين الصادرات غير النفطية والناتج المحلي الإجمالي في فترة تطبيق الاستراتيجية، وإنما الإنجاز الملموس هو تمكنها من الحفاظ على نسق تصاعدي ضئيل في الصادرات غير النفطية، والثبات على مستوى نسبة مساهمة في إجمالي الصادرات غير النفطية بالرغم من الطفرة النفطية في الآونة الأخيرة؛
- ❖ على الرغم من الجهود المبذولة لترقية الصادرات غير النفطية، نجد صادرات المحروقات بنسبة 97% من اجمالي الصادرات، وبالتالي حتى بعد اتباع سياسية لترقية الصادرات لم يتحقق تنويع و لا زيادة في الصادرات الجزائرية غير النفطية حسب النسب المرجوة ، ولكن عند النظر الى كل الاجراءات المذكورة سابقا والتي قامت بها الجزائر بعد معاناتها من ازمة البترول نلاحظ ان العبرة بالتطبيق وليس التنظير فنسبة 3% تعتبر من أضعف النسب الموجودة بالعالم، وكل الاجراءات والتدابير التي تم اتخذها من طرف الدولة فشلت فغياب استراتيجية واضحة متكاملة ومتناسقة لترقية الصادرات خارج المحروقات كرافد تنموي هي حجرة العثرة والعقبة التي تقف وراء عجز الاقتصاد الوطني على توفري منتجات قابلة للتصدير.
- ❖ هناك مشاكل ومعوقات تقف أمام تسويق صادراتنا غير النفطية، كضعف الاساليب التقنية والحديثة، ارتفاع تكاليف الانتاج، وما يصاحبه من قلة ومشكل الجودة في المنتوجات المتوفرة الذي يقلل من تنافسية الصادرات المحلية بالمقارنة بالصادرات العالمية.
- ❖ لا توجد علاقة بين نمو الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر، وهذا بسبب ضالة نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي.

التوصيات:

نوجز الأهم التوصيات التي كانت ناتجة عن الدراسة النظرية والتطبيقية في النقاط التالية:

- ⌘ الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال ترقية الصادرات خارج المحروقات على غرار ماليزيا والامارات العربية المتحدة.
- ⌘ ضرورة المزيد من المجهودات بغرض التنمية الصادرات غير النفطية خاصة بعد النتائج التي تم التوصل اليها من خلال الدراسة التطبيقية بشرط ان تتناول هذه المجهودات ابعادا اخرى تم اهمالها او عدم اعطائها اهمية اللازمة.

- ⌘ يجب زيادة الاهتمام والتركيز على قطاع الصناعة والزراعة من اجل الوصول إلى إيجاد قاعدة إنتاجية والعمل على إيجاد حلول للمشاكل التي يواجهها كل من القطاعين، لان ذلك يعتبر شرط لنمو وازدهار الصادرات بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام.
- ⌘ انتهاج إستراتيجية وطنية مثلى لتوفير مناخ استثماري ملائم وفعال في خدمة مجال ترقية الصادرات خارج المحروقات.

افاق البحث:

في حقيقة الامر اي عمل منجز الا وتعتريه جملة من النقائص والعيوب ,ونحن في دراستنا هذه اذ تطرقنا الى جوانب عده منها فإننا لم نتطرق الى جوانب أخرى, هذه جوانب قد تكون هي مواضيع الدراسات المستقبلية, وهنا نقترح جملة المواضيع للبحث:

- ✸ افاق الصادرات الجزائرية في عصر ما بعد النفط وسبل ترقيتها وتطويرها.
- ✸ محددات النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي بالجزائر.
- ✸ القطاع الزراعي وإمكانية تنمية التصدير خارج النفط في الجزائر.

قائمة المراجع والمصادر

الكتب باللغة العربية:

1. احمد خليل خليل، **معجم المصطلحات الاقتصادية**، دار الفكر اللبناني، بيروت,1997.
2. بشير محمد علية، **القاموس الاقتصادي**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ,1990
3. حازم الببلاوي, **دليل الرجل العادي الى تاريخ الفكر الاقتصادي**, دار الشروق ,الطبعة الأولى,1990,
4. خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية، طبعة الاولى،2007
5. دوجلاس موسشيت، **مبادئ التنمية المستدامة**، ترجمة بهاي شهين، الدار الدولية الاشارات الثقافة، القاهرة،2000,
6. دومنيك سلفادور, **سلسلة ملخصات شوم في الاقتصاد الدولي**, ديوان المطبوعات الجامعية,1993,
7. رعد سامي عبد الرزاق التميمي، **العولمة والتنمية المستدامة في الوطن العربي**، دار دجلة، عمان، 2009،
8. السواعي خالد محمد، **التجارة والتنمية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن, , الطبعة الأولى، 2006
9. الشريف علي الصوص، **التجارة الدولية الأسس والتطبيقات**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الاردن-عمان،، الطبعة الأولى، 2012،
10. علي عبد الوهاب نجا، عفاف عبد العزيز عايد، **كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية** جامعة الاسكندرية دار التعليم الجامعي سنة 2020
11. غربي محمد، **التكامل العربي بين دوافع التنمية المستدامة وضغوط العولمة**، درا الروافد الثقافية ناشرون، لبنان، الطبعة الأولى ,2004،
12. معروف هوشيار، **تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن**، الطبعة الأولى، 2006,
13. موفق عدنان عبد الجبار الحميري، **أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة**، الوراق لمنشر والتوزيع، الاردن، ،2010
14. نرمين مجدي، **مفاهيم اقتصادية أساسية :الناتج المحلي الإجمالي، سلسلة كتيبات تعريفية، صندوق النقد العربي**، أبو ظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة,2021,
15. نعيمي فوزي، فراس عبد الحكيم، **التجارة الدولية، دروس في قانون الاعمال الدولي**، جزء1, ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر, 1999,
16. وزاد عبد الرحمن الهيتي، حسن ابراهيم المهندي، **التنمية المستدامة في دولة قطر، الانجازات والتحديات**، اللجنة الدائمة للسكان، ط1، ديسمبر2008،

الرسائل والاطروحات:

1. أصر الدين قريبي، **أثر الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة وهران، ،2015-2014
2. بالاوي عبلة، قاسمي وميسة، **واقع منظومة الصادرات في الجزائر خارج المحروقات (2010/2020)**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي في

العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد دراية. ادرار.2021-2022.

3. بروأين شهرزاد، **محددات الصادرات الصناعية** –دراسة قياسية لحالة الجزائر ،2016-1980، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان ،2018-2017،
4. بلقلة براهيم، **آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نبل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009
5. بن سليمان بشرى، رحموني مسعودة. **أهمية الصادرات غير النفطية في الميزان التجاري الجزائري -دراسة تحليلية واستشرافية-**,مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيجل-,2019/2018,
6. جحنين كريمة، **نحو سياسات اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000 – 2018)** , مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3, 2019 –2020
7. جمات وسيلة, **تحليل برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001 – 2019**, مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير, جامعة الجزائر3,2022-2023
8. حدة فروحات، **استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛** دراسة حالة الجزائر ,2010
9. ديب كمال، **دور المنظمة العالمية للتجارة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية**، فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2008-2009 ,
10. زير ريان، **أثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2005-2014)**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر، بسكرة,2014-
11. ساطور رشيد، **محددات الإنفاق الاستثماري المباشر في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية، حالة الاستثمار الخاص دراسة قياسية (1970 - 2010)**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3, (2013 - 2012)،
12. سايح بوزيد، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، حالة الجزائر**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص: اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2012/2013،
13. سبتي وسيلة، **تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب دراسة واقع المشاريع التنموية في ولاية بسكرة**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة محمد خيضر بسكرة,2004-2003,

14. عبد القادر عوينن، **تحليل الاثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستديمة** دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة دحلب البليدة , 2008-2009,
15. عمرواي عادل، **بدائل تنويع لاقتصادي الجزائري في ظل الازمة النفطية**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، جامعة بسكرة، الجزائر، كلية العلوم السياسية ،2016
16. العياشي زرزار، **الاستراتيجية التنموية في الجزائر وعلاقتها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الاصلاحات الاقتصادية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2009-2010.
17. غالمي جميلة، محوز خالدية، واقع التنمية المستديمة في الجزائر مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة ابن خلدون تيارت، , 2015 -2016
18. قاسمي الاخضر، **إثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر-باتنة- ،2013-2014
19. قسوم ميساوي الوليد. **دراسة اقتصادية وقياسية للصادرات في الجزائر مع اخذ الفترة 1979الى2006,م**ذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة, 2008/2007,
20. محمد طاهر قادري، **اليات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ،2006
21. مخضار سليم، **دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر**، مقارنة ببعض الدول العربية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان,2017-2018,
22. مدوري عبد الرزاق، **تحليل فعالية السياسات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران,2011-2012
23. مصطفى بن ساحة، **أثر تنمية الصادرات غبر النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نبل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية ،2011،
24. وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي واستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات، دراسة حالة الجزائر**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، ،2012

الجرائد والمجلات:

1. أحمد محي الدين محمد التلبان، التجربة الاقتصادية الماليزية، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية**. جامعة الإسكندرية، العدد07,جانفي 2019

2. باولا عطية. تعزيز الصادرات السعوديّة غير النفطيّة أولى مستهدفات رؤية 2023: الخطّة وُضِعت وهذه تفاصيلها. **مجلة ايكونومي ميدل ايست.** الشرق الأوسط.2023/09/27
3. برنامج الحكومة أمام مجلس الامة، **مجلة الفكر البرلماني** ,الجزائر، العدد السادس 2004،
4. بن فرج زوينة، نوى نبيلة، **قراءة للبرامج التنموية في الجزائر خلال فترة 2001-2014 ,الدور في تحقيق أهداف التنمية المستديمة والتحديات الراهنة والمستقبلية,** مجلة أبحاث ودراسات التنمية,العدد2, 2015,
5. حسين بن حمد الرقيب، تنمية الصادرات غير النفطية. هدف استراتيجي كيف يتحقق؟، **جريدة الرياض،** الرياض .2018/01/29
6. زيبار الشاذلي. ايت عيسى رابح، **مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصر**ة، جامعة ابن خلدون تيارت ' العدد 3, 2020/04/15
7. ساعو باية، القطاع الصناعي في الجزائر: مشاكل والحلول، **معارف مجلة علمية دولية محكمة،** الجزائر، العدد22, جوان 2017
8. سفيان بوصالح. عبد الناصر بوثلجة، دور قطاع الخدمات في التنمية المستدامة، **مجلة البديل الاقتصادي،** الجزائر، العدد2, 2015,
9. سفيان غــواس، سليمان كعوان، تحرير قطاع الخدمات كآلية للتنويع الاقتصادي في الجزائر، **مجلة أبحاث الاقتصادية معاصرة،** سكيكدة، العدد04, 2021,
10. صبحي مجدي سيا، التنمية والتصنيع، **مجلة العربي،** الكويت، العدد411, اوت 1995
11. الطاهر شليحي , عامر تواتي, ابعاد واهداف التنمية المستدامة افاق 2030 **, مجلة البحوث والدراسات التجارية،** جامعة عاشور زيان العدد01 ,2017
12. عبد الكامل عطية، هوش صالح الدين، التنمية المستدامة قراءة في الاسس والابعاد والاهداف، **مجلة الدراسات الافريقية بالجزائر** جامعة الشهيد لخضر، جامعة باتنة1- الحاج لخضر، العدد08 ,2020/05/31
13. العربي حجام. سميحة طري، التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات، **مجلة أبحاث ودراسات التنمية،** الجزائر، العدد2, 2019
14. قدي عبد المجيد، ووصاف سعيدي، آليات ضمان الائتمان وتنمية الصادرات حالة الجزائر، **مجلة العلوم الانسانية،** جامعة حمد خيضر، العدد 02، جوان2002
15. ماجد ابو زنط وعثمان غنيم، التنمية المستدامة: دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى، **مجلة المنارة،** المجلد12، العدد 01 ،2006
16. محمد رملي، لخضر عدوكا، الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر'(دراسة قياسية ومقارنة مع المغرب) **مجلة رؤى الاقتصادية،** العدد،9 ديسمبر،2015
17. محمد رملي، لخضر عدوكا، الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر، **مجلة رؤى اقتصادية،** جامعة الشهيد حمد لخضر، الوادي، العدد 9 ،2015
18. مراد يصر،"التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر **". مجلة التواصل**.. العدد 26 , 2010
19. مصالح الوزير الأول، ملحق السياسة العامة ،2010 الجزائر، أكتوبر ،2010
20. ناصر مراد, الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر, مجلة أبحاث ودراسة التنمية, جامعة البليدة,العدد02, 2010
21. هدى بن محمد, عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال فترة 2001-2019, **مجلة السياسة واقتصاد**,العدد5 ,2020
22. وصاف سعيدي, تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات, مجلة الباحث,العدد01 .2002

23. وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، **مجلة الباحث**، جامعة ورقلة، العدد1 ,2002
24. وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، **مجلة الباحث**، جامعة ورقلة، عدد1, 2002 ,
25. وكبيبي حفصة، النمو التنمية المستديمة مراجعة للمفاهيم، **مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ**، جامعة مستغانم، العدد 17 2022,
26. يحي سعيدي، صورية شني، نظرية التنمية المستدامة، مقالة عدد 04، جامعة المسيلة، 2005

المداخلات والملتقيات:

1. أسيا قاسمي، مداخلة ضمن فعليات الملتقى الملتقى الدولي الثاني حول السياسات وتجارب التنموية بالمجال العربي والمتوسطي التحديات، التوجهات، الأفاق، **التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى تجربة الجزائر**، باجة تونس,26-27 فريل 2012
2. خبابة عبد الله، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني **التنمية الشاملة المستدامة المبادئ والتنفيذ**، المؤتمر العالمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاية الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف.08-07 أفريل 2008،
3. خيثر الهواري، عزازن حفيظة، مداخلة ضمن الملتقى الوطني **متطلبات انجاح التنمية المستدامة في ظل التحديات البيئية المعاصرة**، جامعة تيسمسيلت , 2020/04/15
4. شاهد اياس. دفرور عبد النعيم، المداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني ترقية المنتج الوطني مدخل **استراتيجي لتنوع الصادرات خارج المحروقات في ظل انهار أسعار البترول 1945**جامعة قالمة، 8ماي، 2017
5. شلابي عمار، طيار أحسن مداخلة ضمن فعاليات لملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة والتنمية المستديمة، **إمكانية البيئة والتنمية المستدامة في اقتصاد الجزائري**، جامعة سكيكدة ,12-22 اكتوبر 2008
6. عمر جنية، مديحة بخوش، **مداخلة ضمن فعاليات ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة بعنوان دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة في الجزائر**، جامعة المسيلة، 15/16 نوفمبر ،2011
7. قرومي حميد، معزوز زكية، **دور القطاع الفلاحي في سياسة التشغيل بالجزائر، ملتقى علمي دولي حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الامن الغذائي**، جامعة المدية، 28/29 أكتوبر 2014،
8. محمد دعمي، **دور القطاع الصناعي في تحقيق النمو الاقتصادي والمساهمة في مستوى التشغيل في الجزائر خلال فترة 2000-2017** ,الملتقى الوطني "استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر".

الكتب باللغة الأجنبية:

1. Abolghasemmakdavi ،Mehdi Fatemi ،**investigation of impact of non-oil export on economic growth case of Iran**, Iranian economic review, 2007,
2. **Mondialisation et développement durable**, quelles instances de régulation, unesco,1998, p4

3. MONTOUSSE et CHAMBLY ,**100 Fiches pour comprendre les sciences économique**, BREAL paris,1994,
4. ROBERT pierre, **(croissance et crise),** Edition Person, Paris,2010, P02
5. ROBERT pierre, Opsit, p03
6. TEULON Frederic. **Vocabulaire économique**. Que sais-je ? PUF, PARIS,2éme édition. 1993.

المواقع الالكترونية:

1. براء الدويكات، الصناعة التقليدية الجزائرية، موقع موضوع, 22:51 ,2024/05/10 , https://mawdoo3.io/article/110072_ -
2. رمضاني أم الخير، الأفاق للدراسات الاقتصادية. **قياس وتحليل مؤشرات تنافسية الصادرات الجزائرية غير النفطية الفترة (2000-2019)**، 2024/04/22 https://www.asjp.cerist.dz/en/article/185529 ,13:33
3. الصادرات السعودية هيئة تنمية الصادرات السعودية، **الصادرات السعودية" مساهم رئيسي في رؤية المملكة 2030 مجموعة متكاملة من المبادرات والخدمات لدعم المنتج الوطني**، الرياض, https://www.saudiexports.gov.sa/ar/media/news/,20:19, 2024/05/03
4. موقع الامم المتحدة، تعريف التنمية,01/04/2024, 21:42, https://research.un.org/en/docs/dev
5. موقع الامم المتحدة، مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، 26 أغسطس - 4 سبتمبر 2002، جوهانسبرغ، يوم 02/19 /2024 , https://www.un.org/ar/conferences/environment/johannesburg22:56
6. موقع وزارة التجارة وترقية الصادرات, منطقة التبادل العربي الحر,2024/05/14 ,14:36, #https://www.commerce.gov.dz/ar/a-grande-zone-arabe-de-libre-echange
7. موقع يومية الحوار الجزائرية، **الجاكس تقر بصعوبة تشجيع الصادرات خارج المحروقات**، حوار ،2008/12/29. اطلع عليه 2024/05/10 ,14:08 http://www.djazairess.com
8. نجاوة النيش، **الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة**، آفاق ومستجدات، تاريخ الاطلاع: 2024/02/08 , 22:47 على الموقع: https://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads
9. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، التنمية المستدامة في المنطقة العربية الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية، **مجلة الجندول**، العدد 25، نوفمبر 2005، 24/02/2024 ,23:31 ص 06علللى الموقع: http://www.ulminsania.net.
10. الندوة الجهوية لجامعات الوسط. 2024/05/28 10:00 https://services.mesrs.dz/EthiqueDeontologie/LivrablesCRUC/EnjeuxDD_Ar/web/les-objectifs-du-developpement-durable.html

قائمة الملاحق

مخرجات ال EVIEWS

Dépendent Variable : PIB
Method : Least Squares
Date : 05/18/24 Time : 14 :53
Sampler : 1990 2022
Inclue observations : 33

Variable	Coefficient	Std. Errer	t-Statistic	Prob.
C	-47.48881	23.12224	-2.053815	0.0491
DEPP	0.449726	0.222519	2.021063	0.0526
EXPOH	0.524584	0.202715	2.587786	0.0149
CIF	-0.314004	0.162107	-1.937013	0.0625

R-squared	0.326204	Mean dependent var	2.515152
Adjusted R-squared	0.256501	S.D. dependent var	2.399755
S.E. of regression	2.069222	Akaike info criterion	4.405435
Sum squared resid	124.1687	Schwarz criterion	4.586830
Log likelihood	-68.68968	Hannan-Quinn criter.	4.466469
F-statistic	4.679916	Durbin-Watson stat	1.749523
Prob(F-statistic)	0.008731		

هيكل الصادرات الغير النفطية في الجزائر من 1990 الى 2021

Année	Biens de consommation non alim	Biens d'equipement industriels	Biens d'equipement agricoles	Demi-produits	Produits bruts	Produit alimentaires
1990	67	76	3	211	32	50
1991	42	61	5	169	43	55
1992	44	66	2	226	32	79
1993	50	17	0	287	26	99
1994	22	9	2	198	23	33
1995	61	18	5	274	41	110
1996	156	46	3	496	44	136
1997	23	23	1	287	40	37
1998	16	9	7	254	45	27
1999	20	47	25	281	41	24
2000	13	47	11	465	44	32
2001	12	45	22	504	37	28
2002	27	50	20	551	51	35
2003	35	30	1	509	50	48
2004	16	52	1	552	102	65
2005	14	36	1	656	134	67
2006	43	44	1	828	195	73
2007	35	46	1	993	169	88
2008	32	67	1	1384	334	119
2009	49	42	0	692	170	113
2010	30	30	1	1056	94	315
2011	15	35	36	1496	161	355
2012	19	32	30	1527	168	315
2013	17	28	25	1458	109	402
2014	11	16	15	2121	110	323
2015	11	19	17	1597	106	235
2016	17	38	53	1072	71	246
2017	16	64	78	1053	59	301
2018	33	90	90	2335	92,39	373,77
2019	30	82	25	1950	95,95	407,8
2020	31	84	31	1439	65,85	399,6
2021	79	171	10	3490	182	576

بيانات عائدات الصادرات الغير النفطية

Années	Croissance du PIB (% annuel)	Total de capital fixe (% du PIB)	Exportations de biens et services (% du PIB)	Dépenses nationales totales (% du PIB)
1990	0,8	26,97	23,44	101,49
1991	1,2-	25,86	29,12	94,48
1992	1,8	27,07	25,32	98,55
1993	2,1-	27,01	21,78	101,36
1994	0,9-	28,4	22,53	103,52
1995	3,8	29,14	26,19	102,8
1996	4,1	24,88	29,76	94,18
1997	1,1	22,95	30,91	90,43
1998	5,1	25,75	22,58	99,94
1999	3,2	24,39	28,15	94,63
2000	3,8	20,68	42,07	78,72
2001	3	22,84	36,69	85,33
2002	5,6	24,57	35,5	90,13
2003	7,2	24,09	38,25	85,63
2004	4,3	24,02	40,05	85,59
2005	5,9	22,37	47,21	76,87
2006	1,7	23,17	48,81	73,11
2007	3,4	26,32	47,07	77,8
2008	2,4	29,23	47,97	80,74
2009	1,6	38,24	35,37	100,58
2010	3,6	36,28	38,44	92,98
2011	2,9	31,67	38,79	89,9
2012	3,4	30,8	36,89	91,62
2013	2,8	34,18	33,21	97,2
2014	3,8	36,82	30,49	101,52
2015	3,7	42,26	23,17	113,35
2016	3,2	43,07	20,87	114,18
2017	1,3	40,78	22,63	110,06
2018	1,2	40,26	25,86	106,34
2019	1	38,38	22,71	106,38
2020	5,1-	38,44	17,47	110,39
2021	3,4	34,86	26,73	99,73
2022	3,2	29,8	35,34	88,37

احصائيات الصادرات الغير نفطية في الجزائر من 1990 الى 2023

Année	EXPORTATION HORS HYDROCARBURES	
	Str, %	Valeur
1990	3,08	439
1991	3,09	375
1992	4,14	449
1993	4,74	479
1994	3,44	287
1995	4,97	509
1996	6,58	881
1997	3,67	511
1998	3,5	358
1999	3,49	438
2000	2,77	612
2001	3,38	648
2002	3,89	734
2003	2,73	673
2004	2,48	788
2005	1,97	907
2006	2,12	1158
2007	2,21	1332
2008	2,44	1937
2009	2,35	1066
2010	2,67	1526
2011	2,81	2062
2012	2,86	2062
2013	3,33	2165
2014	4,47	2810
2015	5,46	2063
2016	5,94	1780
2017	5,44	1890
2018	7	2925
2019	7,2	2580
2020	9,38	2021
2021	11,67	4500
2022	13,2	6120
2023	9.4	4873